

١٩٥٩
مايس

الثقافة الجديدة

* الدكتور صلاح خالص
* الدكتور محمد سلمان حسن
* الدكتور حافظ التكمجي
* الدكتور محمود علي الداود
* الدكتور صالح جواد الطعمة
* الدكتور مصطفى رجب
* الدكتور صالح محسوب
* سليم الفخري
* عبد الوهاب البياتي
* قاسم احمد العباس
* عزيز ابراهيم
* محمد شراره
* الفريد سمعان
* عدنان الحافظ

ح
H
A
F
E
Z

٩

مجلة شهرية ثقافية عامة

مايس ١٩٥٩

المحتويات

العدد التاسع ★ السنة السابعة ★ مايس ١٩٥٩

صحيفة

- ١ - أدبنا والثورة الدكتور صلاح خالص ١
- ٢ - نحو جهاز اقتصادى ثورى . الدكتور محمد سلمان حسن ٨
- ٣ - الاقتصاد العراقى : اسسه واتجاهاته ٢٠
- ٤ - تحرر الجمهورية العراقية من حلف بغداد ٣٩
- ٥ - الوعى الفكرى فى شعر الرصافى ٤٧
- ٦ - سوريا فى موكب الحرية سليم الفخرى ٦٣
- ٧ - تطور الاقتصاد العالمى يانوش سيتا ٧١
- ترجمة : قاسم أحمد العباس
- ٨ - فى طبقة القوانين عزيز ابراهيم ٨٦
- ٩ - الكارتيل الدولى للبترول ١٠٨
- ١٠ - حرب الافيون المجلة الدولية لعلم الاجرام ١٢٤
- ترجمة : الدكتور صالح محسوب
- ١١ - برلين فى الفجر ، سلاماً أثينا (شعر) ١٣٤
- ١٢ - الليل فوق دمشق (شعر) محمد شراره ١٣٦
- ١٣ - الفجر والجلاد (شعر) الفريد سمعان ١٣٨
- ١٤ - من الازمة الاقتصادية الى الحرب الكورية (كتاب الشهر) ١٤٠
- ١٥ - فى مكتبة الثقافة الجديدة أبو سحر ١٥٠
- ١٦ - وثائق ومذكرات ١٥٣



الثقافة الجديدة

مجلة شهرية ثقافية عامة

رئيس التحرير
الدكتور صلاح خالص

مجلس الإدارة
هبة الزعيم شريف الحمادي

العدد التاسع * السنة السابعة * مايس ١٩٥٩

أدبنا والثورة

الدكتور صلاح خالص

« من اتحاد الادباء العراقيين »

« نص التقرير الذي قدمه الدكتور صلاح خالص سكرتير اتحاد
الادباء العراقيين الى الهيئة العامة لمؤتمر الاتحاد المنعقد من ٧-٩
مايس وجرت مناقشته في الرابع عشر منه » .

ان من مكاسب ثورة الرابع عشر من تموز الجبارة هو هذه المنظمات
الديمقراطية التي نظمت صفوف الجماهير ووحدت جهودها وحشدتها
لخدمة هذا الشعب ولتأمين مستقبله وضمان حياة أفضل لبنيه ، ومن هذه
المنظمات ، بل ومن أكثرها أهمية وخطورة ، اتحاد الادباء العراقيين . وعندما
نقول أيها الزملاء ، ان هذه الثورة ستقرر مصير الشعب العراقي لعشرات
السنين بل وربما لمئات منها ، فاننا نعني دون شك أن منجزاتها

ومن أهمها التنظيم الديمقراطي ستقرر هذا المصير . فعلى جهود اتحاد
الادباء وغير اتحاد الادباء ستترب نتائج خطيرة فى هذا الجانب أو ذاك
من جوانب الحياة ، فأما فشل وخيبة واما ازدهار وبناء . فاتحاد الادباء
فرقة من فرق الشعب تدخل معركته من أجل حريته ورفاهه الى جانب
فرق الشعب الاخرى لتقوم بدورها فى جبهة من جبهات معركته المهمة
ضد أعدائه وهى الجبهة الفكرية . فاتحاد الادباء ليس مجرد ناد لتبادل
النكت الادبية والاحاديث الممتعة ، وانما يجب أن يكون مركزا لاشعاع
فكرى وانطلاق ثقافى أدبى ومركزا لبناء جانب من جوانب حياة الشعب
وهو الجانب الفكرى . ولا شك ان حكومة الثورة بل وزعيم البلاد على وجه
الخصوص عندما شجعانا على تكوين اتحاد الادباء ومدد له يد المساعدة
والعون أكثر مما كنا نطمح فيه ، كانا يدركان تماما أهمية هذا الاتحاد
ودوره المهم فى معركة الشعب من أجل حريته واستقلاله .

ان المعركة الفكرية ، أيها الاخوان ، انما هى انعكاس لمعركة الشعب
السياسية والاجتماعية ، فقد رصّ العمال والفلاحون والمثقفون والطبقة
الوسطى من التجار وأصحاب الاعمال صفوفهم قبل الثورة بسنين لتحطيم
نفوذ الاقطاعيين الاقتصادى والسياسى والفكرى المرتبط أوثق ارتباط
بنفوذ الاستعمار ، حتى اذا جاء فجر الرابع عشر من تموز وجهوا ضربتهم
القاضية مع جيشهم الباسل وقائده البطل فانهار نفوذ الاقطاع السياسى .
وجاء قانون الاصلاح الزراعى ليحطم القاعدة الاقتصادية لهذا النفوذ .
ولكن القضاء على النفوذ الاقطاعى الفكرى لم يكن ليتم بهذه السهولة ،
فقد تغلغت كثير من مفاهيمهم الخاطئة بين مختلف طبقات الشعب ، ولا
سيما بين الفلاحين بل وبين أبناء الطبقة الوسطى والمثقفين أيضا ، لحد
يتطلب كثيرا من الجهد والزمن . ولعل من أهم مظاهر تأثيرهم فى الادب
هو استمرار معالجة الشعراء للموضوعات التقليدية التى خلفتها سيطرة
الاسر الغنية والملوك والامراء على المجتمع ، كالمديح والرثاء والتهانى وما
أشبه ذلك ، أى وضع الأدب فى خدمة الحاكمين الوجهاء ذوى الحسب
والمال الوافر والكرم المنقطع النظير ، واستعمال المقاييس الفكرية
والخلقية نفسها التى كان يستعملها اولئك حين تقديرهم للخير والشر أو
للقيح والجميل . فقول الشاعر مثلا « يد الامير كالبحر » جميل ، وقوله
« ان الامراء كالسواقى ، وهو كالبحر » أجمل منه ، وقول فلان مثلا غير
بليغ لانه خاطب الامراء بما لايجب أن يخاطبوا به ، وقس على ذلك . على
أن المثل الفكرية الاقطاعية لم تعد تستطيع الوقوف على قدميها ، رغم

تسترها أحيانا وراء الدين وتمسكها آنا بالعادة والعرف ، رغم اسنادها من قبل الاستعمار ، الذي ارتبطت مصالحه بمصالح الاقطاع .

ولكن للمعركة الفكرية جبهة أخرى أخطر من هذه بكثير وهى أيضا جانب من جوانب المعركة السياسية والاجتماعية . فالتحالف الذى بين العمال والفلاحين والطبقة الوسطى والمثقفين ، لدحر الاقطاعية والاستعمار فى العراق ، يجب أن لا يكون قائما الا على أساس مصلحة الاكثرية الساحقة من أبناء الشعب ، أى أنه يجب أن لا يؤدي مطلقا الى استبدال سلطة طبقة بطبقة أخرى ، وانما يجب أن يستهدف قيام نظام سياسى واقتصادى واجتماعى يحقق مصلحة مجموع طبقات الشعب الوطنية ويوضع فوق مصلحة الافراد .

والامر كذلك فى الميدان الفكرى ، فنحن حين نحارب ايدولوجية منهارة متدهورة منبثقة من مصالح أقلية ضئيلة ، لانريد أن تحل محلها ايدولوجية طبقة أخرى مستغلة ، وانما نطمح الى أن تنبثق هذه الايدولوجية الجديدة من أعماق مصالح الشعب . ومصدر الخطر الحقيقى على الفكر والادب انما هو من هذه الجبهة ، واذا كان لابد لنا من البحث عن مصدر هذا الخطر السياسى والاجتماعى ، فيجب علينا هنا أيضا أن نعود الى طبيعة القوى الوطنية والقوى الرجعية المعادية للجمهورية . لقد مرت الطبقة الوسطى والبروجوازية عموما فى أوروبا بمرحلتين . الاولى مرحلة الازدهار والنمو وذلك حين اتفقت مصالحها مع مصالح الشعب ، مع مصالح العمال والفلاحين والمثقفين فدعت للحرية والعدالة والمساواة والاصلاح وانجبت عباقرة الادب والفن فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، والثانية مرحلة التدهور والانحطاط حين تضاربت مصالحها مع مصالح طبقات الشعب الاخرى فان عزلت عنه وانطوت على نفسها ، تحاول بشتى الوسائل الاحتفاظ بمركزها السياسى المتميز ونفوذها الاجتماعى وسيطرتها الفكرية ، وأصبحت تسعى الى مصالح طبقية ضيقة ، بعد أن كانت مصالحها مرتبطة بمصالح مجموع الشعب . وقد غدت البروجوازية الاوربية ، وهى فى تدهورها ، تيارات فكرية وأدبية هزيلة قائمة على مصالح طبقية ضيقة ، فشجعت الفردية المتطرفة ، وحاولت عزل الاديب عن الجماهير متوسلة الى ذلك بشعارات مضللة أهمها « الفن للفن » أو أن « الاخلاص للفن هو واجب الاديب الوحيد ، وان الفن الذى يؤدي خدمة اجتماعية أو فائدة سياسية ، فن مغرض متحيز لقيمة له لان الغرض يتعارض مع الاخلاص للفن » ! . وحاولوا بث مفاهيم خاطئة عن وجود أدب

مغرض متحيز ، وأدب خالص نقى غير مغرض ولا متحيز ، وإن الأول لاقيمة فنية له وإن فى الثانى كل الفن ، يهدفون من كل ذلك الى عزل الاديـب عن الشعب وابعاده عن الامتزاج به والتـحسس بآماله وأمانيه ودفع أبناء الشعب من قراء الادب الى الانطواء على انفسهم والابتعاد عن المشاغل العامة واعتبار مشاكلهم النفسية والعاطفية حالات فردية لاعلاقة لها بالـاوضاع العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والاساس الذى تقوم عليه هذه الفكرة خاطئ أصلا . لان أى فرد فى المجتمع له موقع فى المعركة الاجتماعية والسياسية الدائرة باستمرار فهو اما مؤيد للنظام القائم ومُسند له ، واما داع الى تبديله وتغييره وبناء العلاقات بين أفرادـه على أساس جديد . وهذه الدعوة نفسها الى التجديد اما أن تكون واعية مدركة وقائمة على أساس فكرى متين ، أو أن تكون مجرد رد فعل أعمى لعدم الرضى والاطمئنان . وسواء أراد الفنان أو الاديـب أم لم يرد فإن له مكانة فى هذه المعركة . بل وحتى أولئك السلبيون الذين يدعون أنهم على الحياد وإن أمر المجتمع لا يهتمهم فى قليل أو كثير هم فى الحقيقة قد اتخذوا موقفا واضحا فى تأييد وضع قائم وقبول به ، لذلك فإن أكثر المواقف سلبية هى ايجابية من ناحية أخرى لانها اصرار على قبول ما هو موجود ، ورفض التطور فضلا عن رفض الثورة .

والاخلاص الفنى وحده لا يمكن أن يقنعنا بأى حال من الاحوال لان الاخلاص فى التعبير الفنى عن النزعات الضارة والمشاعر المناوئة لمصالح الشعب وعن الفردية المتطرفة والانانية العنيفة التى تتجاهل مصلحة الملايين فى سبيل مصلحة فرد أو أفراد ، الاخلاص فى التعبير عن الافكار اللاانسانية التى تغطى حق الافراد والشعوب وتتجاهل الكرامة الانسانية أو تلك التى تمهد الطريق للاستعمار وتبرر سيطرة الشعوب بعضها على البعض الآخر ، لا يمكن أن يكون الا اتجاها فاسدا تجب محاربته بشتى الاساليب . لقد استعمل الفن للشر والفساد ولا يزال يستعمل ، كما استعمل العلم للخراب والتدمير ، فاذا كنا ندعو لوضع العلم فى خدمة الانسانية فما أحرانا بوضع الفن فى خدمة البشرية .

على أننا حين نريد وضع الفن فى خدمة البشرية ، لانريد أن يكون ذلك دون اخلاص للفن ، اذ لا وجود للفن دون اخلاص ، ولكن الذى نريد الاخلاص له هو الفن الذى يخدم الشعب ، يخدم الجمهورية ، يخدم الثورة ، ولن يتأتى ذلك الا اذا أخلصنا للشعب وللجمهورية وللثورة ، فكل اخلاص للفن لا يصحبه بل لا يكون أساسه اخلاصا عميقا للجمهورية

والثورة جدير بالمكافحة لانه تسخير للفن لاغراض غير نبيلة . وهذه الثورة التى نعيها تتضمن معانى التقدم والتطور المستمرين والسعى بجد لتحقيق أمانى مجموع الشعب فى الحرية والرفاه . فدعوتنا الى وضع الادب فى خدمة الثورة لاتعنى بأى حال من الاحوال الاستهانة بالناحية الجمالية بالعنصر الفنى فى الانتاج الادبى فنحن ضد الادب « السردى » (أدب الشعارات واللافتات) وضد تملق مشاعر الجماهير المتأخرة سياسيا .

قد يبدو للبعض أن الحديث عن مثل هذه الاتجاهات فى اتحاد الادباء غير ذى موضوع لان اتحادنا كما يبدو متجانس فى الوقت الحاضر الى حد كبير وانه يمثل جبهة فكرية موحدة هى جبهة الشعب كله . ولكنى أؤكد أن التيارات الفكرية الخاطئة القائمة على استغلال الفرد للمجموع القائمة على الانانية والفردية المسرفة والانعزالية الكريهة لاتزال عميقة الجذور فى نفوس الكثيرين لحد رأينا بعض من لانشك بوطنيتهم وتعلقهم بالشعب ، يعتبرون المخلص لفنه مخلصا لجمهوريته أى أنهم يجعلون المقياس الوحيد للاخلاص للجمهورية هو الاخلاص للفن مهما كان مضمون هذا الفن فاسدا ومسيئا الى الجماهير ولا شك أن هذا الاتجاه فى التفكير ماهو الا أثر من آثار التفكير البروجوازى الفردى الذى ظهر كما قلنا عندما انعزلت البروجوازية فى أوروبا عن الجماهير وابتدأت تسعى لتحقيق مصالحها على حساب مصالح الآخرين فبثت المفاهيم الفردية وحاولت تسخير الفن لتحطيم قوة الشعب الجماعية وعدم فسح المجال له لاذراك حقيقة ما هو عليه . واتجاه مثل هذا لا يعارض مصالح البروجوازية الوطنية التى ربطت مصيرها بمصير بقية طبقات الشعب وتعاونت معه فى جبهة وطنية متينة ضد الاقطاع والرجعية والاستعمار .

ان هذه المفاهيم الخاطئة هى أعمق بكثير مما نتصور ، وأهم مظهر من مظاهرها هو تخلف الادب العراقى عن الثورة وعدم تجاوبه تجاوبا تاما مع عواطف ومشاعر الجماهير ، حتى لقد ضج الناس وضج الادباء أنفسهم من ذلك والسبب الرئيسى لهذا التخلف دون شك هو انعزال الادباء عن الجماهير لا بأجسامهم وانما بتفكيرهم وعواطفهم ومشاعرهم ، وعلة هذا الانعزال هو تأثيرهم بالمفاهيم الفكرية الخاطئة سواء شعروا بذلك أم لم يشعروا هذه المفاهيم التى تدفعهم الى الفردية الشديدة والانانية القوية والانطواء على النفس والنظر الى المجتمع نظرة المتفرج على مناظر

طريقة لانظرة المندمج بالشعب المتمثل لاحاسيسه ومشاعره وأمانيه وآلامه .

قد يذكر سببا لذلك أن الادباء لم يالفوا الا أجواء التعسف والارهاب وانهم اعتادوا على نوع من الادب لا يلائم هذا العصر وانهم وجدوا أنفسهم في وضع غريب لحدما ، وقد تذكر أسباب أخرى تختلف في تقدير أهميتها ، ولكن أمرا واحداً أعتقد أننا نستطيع الاتفاق عليه هو تخلف الادب عن الثورة وعن الجماهير ، وسيسرنا جدا أن نستمع الى آراء الادباء حول هذا الموضوع لننتعاون على معالجته .

وأعتقد أن سبب ذلك تأثر الادباء بالاتجاهات الفكرية الخاطئة التي أملت عليهم هذا الموقف في الحياة . قد يقال أن الادب العراقي قبل الثورة كان يواكب الجماهير لحد بعيد فلم لم يؤثر الضعف النظري فيه ، وأقول أن العهد المباد ، ان الرجعية والاستعمار قد هاجما الادباء بوحشية وعنف كما هاجما الشعب كله واضطهداهم كما اضطهدوا جميع أبناء الشعب ، لذا كانت الصرخات التي تنطلق من أفواههم تنطلق من جميع أفواه أبناء الشعب ، كانوا يعبرون عن آلام الشعب حين يعبرون عن آلامهم ويتكلمون بلسان الشعب حين يتكلمون بألسنتهم . أما الآن فيبدو أنهم لا يتحسسون تماما بقيمة المكاسب العظيمة التي حققها الشعب ، وبشدة انطلاقه نحو مستقبله المشرق المنير .

ان من أول واجبات اتحاد الادباء العراقيين هو ازالة هذه الشقة بين الشعب والادباء برفع مستوى الادباء النظري وتقريبهم من الجماهير ووصلهم بالشعب ومساعدتهم على تفهم رسالتهم الانسانية والقومية والوطنية .

ان من واجبهم أن يواصلوا الكفاح باستبسال ضد الاستعمار وضد بقايا الاقطاع ، لا في المجال السياسي فحسب بل وفي المجال الفكري ؛ ان من واجبهم أن يقووا عرى الوحدة الفكرية بين جميع الادباء كجزء من الجبهة الوطنية العامة التي تضم جميع الطبقات المعادية للاستعمار والاقطاع .

أيها الاخوان أننا نريد أدبا يمثل أمانى الشعب يمثل آماله يعكس آلامه وأفراحه ، نريد أدبا يلهب الشعور ويناسب الانطلاقة العظيمة التي انطلقها الشعب ، نريد أدبا يسهم في بناء المستقبل المشرق الذي يسعى اليه الشعب ويضئ طريق الجماهير في كفاحها الباسل من أجل الحرية

والسعادة ، ولكننا نريده أدبا مخلصا ناتجا عن امتزاج الاديب بالشعب
واندماجه بال جماهير ، غير ضاير عن تكلف أو تصنع ، تتوافر فيه كل
عناصر الفن الاصيل .

وأنتهز هذه الفرصة لآحيى أدباءنا فى العهد الاسود ، ادباءنا الذين
كافحوا بعناد ، كافحوا ببطولة وبسالة ، فرسموا أبشع الصور للعهد
المباد البغيض وبعثوا فىنا روح النضال وألهبوا فى نفوسنا روح التضحية
وأسعروا بصيص الامل فغدا جذوة ملتهبة أحرقت الظالمين . ان اهتمامنا
بأدبنا الجديد يجب أن لا يشغلنا عن تقدير أدبنا قبل الثورة . علينا أن
نعنى به ونضعه فى محله الذى يستحقه فى سجل الكفاح .

الدكتور صلاح خالص

لينطلق المفكرون

« اننى آحيى آخوانى الادباء والشعراء والكتّاب والمفكرين
وارجو منهم ان يستمروا فى جهودهم الصادقة وبأخلاصهم لتغذية
هذا الوطن ولتغذية الروح النبيلة فى الجيل لتتحرر النفوس من
أدران الماضى . . . الماضى السحيق ، ماضى الظلم ، ماضى الغدر » .

الزعيم عبد الكريم قاسم

« من خطاب له القاء عند افتتاح
مهرجان الشاعر الخالد معروف الرصافى »

انحو جهاز اقتصادي ثوري نحو

الدكتور محمد سلمان حسن

(١)

يستلزم التطور الاقتصادي السريع المتوازن ، أول ما يستلزم ، دراسة عامة ثم مسحاً دقيقاً لجميع امكانيات الثروة الوطنية : البشرية ، الزراعية ، الحيوانية ، المعدنية والبتروولية الخ . ويتطلب ، ثانياً ، وضع خطة اقتصادية تهدف الى استغلال هذه الثروة الوطنية استغلالاً يكفل بناء كيان اقتصادي رصين ويرفع مستوى معيشة الشعب . وهذا ، أخيراً وليس آخراً ، يقتضى تكوين جهاز اقتصادي كفوء يقوم على أساس الفصل بين التخطيط والتنفيذ ، ويراعى مبدأ التخصص أو التوزيع الوظيفي لتشكيلات الدولة .

ويعتمد اصلاح أى جهاز اقتصادي اصلاً جذرياً على دراسة ونقد الاجهزة الاقتصادية القائمة أو الموروثة ، كما ويستفيد من خبرة الاجهزة الاقتصادية للاقطار المتحررة الاخرى . لقد درسنا خبرة بعض البلاد المتحررة فى هذا المجال واوجزناها فى مقال سابق (١) . اما هدف هذا المقال فينصب على دراسة ونقد الجهاز الاقتصادي القائم أو الموروث من العهد المباد ، ويخلص الى تقديم الخطوط العريضة لجهاز اقتصادي ثوري قدير على تحقيق الاهداف الاقتصادية لثورة الجيش والشعب الديمقراطية .

ولجهاز الحكم أجزاء مختلفة وجوانب متعددة . ولا نهدف الى دراسة جميع أجهزة الحكم السياسية ، والقضائية ، والثقافية بل سيقصر بحثنا هذا على الجهاز الاقتصادي فقط . وهذا لا يعنى ان الاجهزة الاخرى هى فى غنى عن مثل هذه الدراسة النقدية . لكنى ادع

(١) راجع مجلة المثقف ، العدد الثالث ، كانون الاول ١٩٥٨ ، (اجهزة التخطيط

الاقتصادي فى الاقطار المتحررة) .

بحثها لغيرى من ذوى الخبرة والاختصاص فى شؤون هذه الاجهزة
الآخري . اما عن الجوانب الحيوية لجهاز الحكم بكامله أو لاي جزء من
أجزائه ، فاعتقد ان بالامكان اجمالها فى : (١) تركيب الجهاز أو تشكيلاته ،
(٢) أسلوب عمله أو ميكانيكيته أو روتينه ، (٣) والعناصر المحركة
والسيطرة عليه .

سوف ينحصر هذا المقال فى دراسة الجهاز الاقتصادى دون غيره
من الاجهزة السياسية ، والثقافية والقضائية ، وذلك من حيث تركيبه
وتشكيلاته فقط ، وليس من حيث أسلوب عمله أو روتينه ولا من حيث
عدد عناصره أو نوعيتها . وهذا لا يعنى انه بالامكان ، فى الحياة العملية ،
الفصل بين أجزاء جهاز الحكم أو بين جوانبه ، بل على العكس من ذلك ،
فانه ، فى الواقع ، متكامل الاجزاء ومترابط الجوانب . فاذا كان تركيب
جهاز الحكم أو تشكيلاته قائم على اسس علمية ، فان هذا سيسهل
ويسارع فى سير أعماله ، ويزيد من كفاءة العاملين فيه ، وهكذا يؤثر
كل جانب من جوانب جهاز الحكم فى جوانبه الآخري سلبا وإيجابا .
وكل هذه الجوانب - تركيب جهاز الحكم ، وأسلوب عمله ، والعناصر
المحركة له - على درجة كبيرة من الأهمية . ولعل الجانب الاساسى من
بينها ، الجانب الذى له الأثر الحاسم فى الجانبين الآخريين ، هو اخلاص
ونزاهة وكفاءة الموظفين المكونين لجهاز الحكم . وربما كان أسلوب العمل
أو الروتين هو الجانب الثانوى . اذ ان سيطرة العناصر المخلصة والنزيهة
والكفوة على تشكيلات جهاز الحكم ، واذا كان تركيب هذا الجهاز قائما
على أساس علمى ، فلا بد وان يؤدي الى أسلوب من العمل أو روتين يتناسب
معهما فى الكفاءة والعلمية .

ان تطهير جهاز الحكم من العناصر غير المخلصة ، غير النزيهة ،
وغير الكفوة مبدأ هام اخذت به ثورة الرابع عشر من تموز ، الا ان
تطبيقه تطبيقا جديا دقيقا لا يزال ضرورة وطنية ومطلباً شعبياً . كما
ان استمرار الروتين الحكومى البائد يشكل احد الجوانب المهمة لجهاز
الحكم التى لما يشرع حتى فى دراستها بعد ، ناهيك عن اصلاح هذا
الروتين القائم على أساس عدم الثقة والاطمئنان بين الاقسام العليا من
جهاز الحكومة والاقسام الآخري . وعلى الرغم من أهمية تطهير جهاز
الحكم من العناصر المناوئة للثورة وتغيير الروتين الحكومى ، فسوف
يقتصر هذا المقال على تركيب جهاز الحكم الاقتصادى وتشكيلاته القائمة
أو المطلوب احداثها .

يمتاز الجهاز الاقتصادى الذى ورثناه من العهد المباد بالميزات الرئيسية التالية :

- ١ - انعدام التخطيط الاقتصادى الشامل والخلط بين التخطيط والتنفيذ أو عدم مراعاة مبدأ الفصل بين التخطيط والتنفيذ .
- ٢ - الاعتباط فى توزيع الاعمال الاقتصادية بين الدوائر الحكومية أو التشكيلات الوزارية ، أو اهمال مبدأ التخصيص أو التوزيع الوظيفى للاعمال الاقتصادية بين الاجهزة التنفيذية .
- ٣ - انعدام المراقبة الجدية على سير أعمال الاجهزة التنفيذية مما يجعل أكثر المشاريع حبرا على ورق ، أو مما يجعل « سوء التصرف » صفة لازمة لاعمال المشاريع قيد التنفيذ .

ولما كان الجهاز الاقتصادى الموروث خلوا من أجهزة التخطيط والمراقبة (١ و ٣) ، فلعله من الانسب ان نرجأ بحث اهميتها وضرورة احداثها فى المستقبل القريب الى القسم الاخير من هذا المقال ، مقتصرين فى هذا القسم على نقد الاجهزة التنفيذية القائمة .

يمتاز الجهاز الاقتصادى التنفيذى القائم ، والمؤلف من وزارات المالية ، الاعمار ، الاقتصاد ، المواصلات والاشغال ، الزراعة ، والشؤون الاجتماعية ، بميزتين : (أ) جمع الاعمال والتشكيلات الاقتصادية المتباينة تباينا أساسيا فى جهاز واحد كما هو الحال فى وزارات الاعمار ، الاقتصاد ، والمواصلات والاشغال مثلا ، و (ب) توزيع الاعمال والتشكيلات الاقتصادية المتشابهة على وزارات مختلفة ، كما هو حال أعمال الصناعة الموزعة بين وزارات الاعمار ، الاقتصاد والمواصلات والاشغال ، وأعمال البناء الموزعة بين وزارات الاعمار ، المواصلات والاشغال ، والتربية والتعليم الخ ، وأعمال الاعمار المحلى الموزعة بين وزارات الداخلية ، والشؤون الاجتماعية الخ .

ان هاتين الميزتين - التركيز والبعثرة - للجهاز الاقتصادى متلازمان تشد احدهما الاخرى . وكلاهما يؤدي الى انخفاض فى كفاءة الجهاز وقلة فى انجازه ، نتيجة لنحرهما مبدأ التخصيص والتوزيع الوظيفى وعدم الازدواج فى التشكيلات ذات الوجائب الواحدة . وتتمثل هاتان الميزتان فى جهاز وزارة الاعمار اشد تمثيل ، مما يخلع عليها صفة « الامبراطورية غير المنتجة » .

كان الغرض من تأسيس مجلس الاعمار فى عام ١٩٥٠ فوزارة الاعمار فى عام ١٩٥٣ تسهيل عملية المراقبة ، بل وحتى السيطرة الاجنبية على المشاريع العمرانية ، اذ كان البنك الدولى للتعيمير والانشاء هو الذى اقترح تأسيس مجلس الاعمار واعتبره أحد الشروط التى يجب توفرها لقبوله اقراض العراق لتمويل مشروع الثرثار . ولما كانت الحكومتان الامريكية والبريطانية هما المسيطرتان على اكثرية أسهم ورأس مال البنك الدولى ، اشترط ان يكون لكل من الدولتين ممثل فى مجلس الاعمار ، وهذا ما كان موجودا بالفعل حتى قيام الثورة العراقية .

اما السبب الآخر فى استقلال مجلس الاعمار ووزارة الاعمار وعزله عن بقية أجهزة الدولة الاقتصادية ، فيعود الى انعدام الاستقرار السياسى الناجم عن انعزال الحكومة عن الشعب . اما الآن وقد زال هذا الوضع الشاذ ، فلا بد من اعادة النظر فى الاجهزة الشاذة التى كانت قائمة على اساسه .

كانت ميزانية « الاعمار » تعادل ضعف ميزانية الدولة الاعتيادية تقريبا ، أو أكثر من ربع مجموع الدخل الوطنى السنوى . ان حصر عمليات استثمار هذه الميزانية الاعمارية الضخمة فى وزارة واحدة ، على الرغم من تنوع أوجه صرفها ، يؤدى الى انتفاخ الجهاز التنفيذى ، ومن ثم قلة كفاءته . بل ان هذا التركيز الاقتصادى لا يخلو من المغامرة ، اذ ان أى خطأ أو هبوط فى كفاءة هذا الجهاز له عواقبه الوخيمة والمضاعفة فى بقية جهاز الدولة . وقد يكون لهذا التركيز خطر سياسى حيث انه قد يؤدى الى تجزئة السلطة العليا بين رئيس الوزراء والوزير المختص فى شؤون هذا الجهاز المتضخم .

ثم ان لكل هيئة فنية تابعة لوزارة الاعمار ما يقابلها فى الوزارات الاقتصادية الاخرى ؛ فأن الهيئة الفنية الاولى (مكافحة الفيضان ، الرى والبزل) والهيئة الفنية الرابعة (البحوث الزراعية) تكرر مديرية الرى العامة ومديرية البحوث الزراعية فى وزارة الزراعة . ان تكرار وظيفة الرى ومهمة البحث الزراعى فى منطمتين تابعتين لوزارتين يؤدى (١) الى بعثرة الجهود الفنية المحدودة بتوزيعها على دائرتين منفصلتين ، والى (٢) الفصل بين سياسة الرى والسياسة الزراعية . ان نجاح سياسة الاصلاح الزراعى يعتمد ، الى حد كبير ، على توحيد وانسجام توفير المياه وتوزيع الاراضى ، بالاضافة الى تحسين الانتاج الزراعى عن طريق الزراعة العلمية على نتائج (البحوث الزراعية) .

أما الهيئة الفنية الثانية التابعة لوزارة الاعمار التى تختص باشاء الطرق والجسور والمباني العامة فهى نسخة أخرى من مديريتى الطرق والجسور ، والمباني العامتين التابعتين لوزارة المواصلات والاشغال . وهذا تكرار فى الاجهزة لا نتيجة له الا الاضطراب فى الاعمال .

ثم ان الهيئة الفنية الخامسة التابعة لوزارة الاعمار والمختصة فى مشاريع الاسكان تحتاج الى دراسة من حيث المبدأ ومن حيث التوزيع الوظيفى أيضا . ان مشاريع الاسكان مشاريع غير انتاجية بمعنى انها لا تساعد مباشرة على بناء الاساس الاقتصادى كالصناعة الثقيلة ، أو المواصلات الخ . الا انها تكون احدى واجبات الدولة الاجتماعية ، خاصة فيما يتعلق باسكان اصحاب الصرائف وذوى الدخل المحدود . تستطيع الدولة ان تساهم فى حل مشكلة الاسكان الاجتماعية على مرحلتين : الاولى عن طريق توزيع الاراضى الاميرية بسعر محدود ، وتوفير الاموال ، كزيادة رأس مال البنك العقارى وتسليف جمعيات المساكن التعاونية ، لتشجيع حركة البناء التى يقوم بها القطاع الخاص لسد حاجة ذوى الدخل الوسطى . أما مشاريع الاسكان الحكومية لحل مشكلة اسكان اصحاب الصرائف وذوى الدخل المحدودة فتعهد ، الى وزارة تختص بشؤون الاسكان والمباني بعد الحاق الهيئة الفنية الخامسة (الاسكان) بها .

أما مديرية مصلحة المصايف والسياحة العامة فليست هى من الاعمار الاقتصادى فى شىء . انها تنطوى على أعمال بنائية وتعالج قضايا اجتماعية تهم الدوائر المعنية فى الناحية التجارية للسياحة والاصطياف أو فى الترفيه الاجتماعى ، ولعل عملها أقرب ما يكون ، فى البداية على الاقل ، الى وزارة الاسكان والاشغال المذكورة .

لم يبق من وزارة الاعمار ، بعد ما تقدم ، الا الهيئة الفنية الثالثة المختصة بالصناعة والتعدين والمصرف الصناعى ، فضلا عن الديوان ، والعقود والحسابات . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لابد من تأسيس وزارة تهيمن على المشاريع والمؤسسات الصناعية الموجودة حاليا وتقوم بكل ما يلزم تجاه المشاريع الصناعية الحكومية والفردية . ان الهيئة الفنية الثالثة (الصناعة) والبنك الصناعى يكونان نواة لوزارة الصناعة المقترحة . أما المؤسسات الصناعية فى الوزارات الاخرى كمديريتى الصناعة العامة (وكل ما يتبعها من مصالح ادارية لمصانع حكومية كالنسيج والسمنت والسكر الخ) التابعة حاليا الى وزارة الاقتصاد ، فيجب الحاقها بوزارة الصناعة المقترحة .

ان وزارة الاعمار لا تنفرد بصفات التركيز أو التعدد فى الاعمال والوجائب وازدواج أو تكرار تشكيلاتها للدوائر الأخرى ، ولكن تشاركها وزارات أخرى فى هذه المميزات كالاقتصاد ، والزراعة ، والمواصلات والاشغال والشؤون الاجتماعية . فبينما تجمع وزارة الاقتصاد بين التجارة الخارجية والداخلية وشؤون وتصفية النفط ، والصناعة ، تنطوى مهام وزارة الزراعة على الرى ، الشؤون والبحوث الزراعية ، والاصلاح الزراعى الخ . فالفرق بين جهاز وزارة الاعمار وهذه الوزارات الأخرى ليس نوعيا وانما كميا ، حيث ان التضخم والازدواج يبلغ اقصاه فى تشكيلات وزارة الاعمار .

(٣)

واضح مما تقدم ان الجهاز الاقتصادى الموروث غير اقتصادى : ان تضخم بعض أجزائه يناقض مبدأ التخصص والكفاءة ، وان بعثرة أجزائه الأخرى يبطل الكفاءات والجهود الفنية المحدودة . فما هو الحل إذن ؟

يكون الجهاز البديل كفوءا بقدر ما يقضى على عيوب الجهاز الاقتصادى الموروث من حيث التشكيلات الاقتصادية ، وبقدر ما يسد من ثغرات وفراغات لابد من سدها لاستكمالها حتى بعد إعادة توزيع تشكيلاته . وهذا الاصلاح الجذرى فى الجهاز الاقتصادى يتم ، أولا ، باقرار مبدأ التخطيط الاقتصادى واحداث الاجهزة المستقلة اللازمة له وفصلها عن الاجهزة التنفيذية لتقوم بوضع الخطة الاقتصادية العامة . ويتبع ذلك ، ثانيا ، توزيع تشكيلات أو دوائر الوزارات التنفيذية توزيعا وظيفيا بحيث تكون كل وزارة مسؤولة عن تنفيذ مشاريع قطاع اقتصادى معين : كالصناعة ، التجارة ، النفط ، الرى ، الزراعة والاصلاح الزراعى ، والبناء والعمل والضمان الاجتماعى ، الاعمار المحلى (الشؤون البلدية والقروية) الخ .

وبعد احداث الجهاز اللازم لوضع الخطة الاقتصادية العامة وتكوين الوزارات المختصة التى ينفذ كل منها جزءا من هذه الخطة ، لابد من انشاء جهاز يقوم بمتابعة سير أعمال التنفيذ ومراقبتها .

ان معظم الاقطار التى تأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادى تجعل جهاز مراقبة التنفيذ جزءاً مكملًا لجهاز التخطيط وتفصل هذا عن الاجهزة التنفيذية المختلفة . ان جهاز التخطيط الذى يضع الخطة الاقتصادية العامة أقدر من أى جهاز آخر على معرفة نوعية وكمية ما انجزته منها الاجهزة

التنفيذية ، واكفاً في تقديم الاقتراحات الموضوعية حول الاسراع في انجاز الخطة أو غير ذلك .

ولما كان جهازنا الاقتصادي القائم خلواً من تشكيلات تعنى بشؤون التخطيط الاقتصادي ومراقبة تنفيذ الخطة الاقتصادية ، فمن الضروري احداث هذه التشكيلات لتلافي الاضطراب والخلط بين أعمال التخطيط ومهام التنفيذ ولتنسيق أوجه السياسة الاقتصادية المختلفة للجمهورية العراقية ، ولتحقيق هدفنا في بناء كيان اقتصادي رصين ورفع مستوى معيشة الشعب .

تشارك أجهزة التخطيط الاقتصادي في الاقطار المتحررة والمتطورة ، في الميزات الاساسية التالية :

- ١ - تكوين هيئة التخطيط على مستويين : الاول مستوى سياسى وزارى غرضه تعيين الاهداف العامة . والثانى على مستوى فنى غرضه وضع الخطط المفصلة على ضوء الاهداف العامة .
 - ٢ - الفصل بين عملية التخطيط التى تناط بهيئة خاصة وعمليات التنفيذ التى تقوم بها الوزارات المختصة .
 - ٣ - ارتباط هيئة التخطيط بالوزارات التنفيذية على الصعيدين المذكورين معا : على الصعيد السياسى عن طريق عضوية الوزراء فى هيئة التخطيط ، وعلى الصعيد الفنى عن طريق تمثيل مديريات التخطيط الوزارية فى هيئة التخطيط الفنى .
 - ٤ - قيام هيئة التخطيط ، أو دائرة تابعة لها ، بعملية متابعة الخطة العامة والاشراف على تنفيذها .
 - ٥ - تكوين هيئة التخطيط اما على شكل وزارة أو سكرتارية عامة مسؤولة تجاه السلطة التنفيذية أى مجلس الوزراء .
- وقبل تقديم الخطوط العريضة لجهاز التخطيط الاقتصادى المقترح ، لابد من التأكيد على ضرورة التخطيط الوزارى من حيث :
- أ - ان تكون كل وزارة مسؤولة ، ما أمكن ، عن شؤون قطاع اقتصادى معين وان تقوم بتصميم وتنفيذ المشاريع الداخلة ضمن حقل اختصاصها . وهذا يتطلب تكوين مديرية للتخطيط فى كل الوزارات لا سيما المالية والاقتصاد والصناعة والزراعة والمواصلات ، والاشغال والاسكان والشؤون الاجتماعية ، على ان تعمل كحلقات ارتباط بين الوزارات التنفيذية والمديرية العامة للتخطيط فى وزارة

التخطيط المقترحة بل يكون مدير التخطيط فى كل وزارة عضوا
فى لجنة تنسيق التخطيط .

ب - ان تكون لكل وزارة معنية بالامور الاقتصادية وللدولة بأكملها
ميزانيتان : (١) ميزانية عادية و (٢) ميزانية اعمارية . وعلى هذا
الاساس ، تنظم وزارة المالية ميزانية الدولة بحيث تتكون هناك
ميزانية اعتيادية - وميزانية اعمارية . وتكون وزارة التخطيط
المقترحة الاقتصادية والهيئات التشريعية الاخرى على ان لا تتبع فى
صرف الميزانية الاعمارية التقييدات المتبعة فى الميزانية العامة
الاعتيادية .

وعلى ضوء هذه المبادئ ، وعلى أساس خبرة الاقطار الاخرى ، معدلة
حسب ظروف الجمهورية العراقية الخاصة ، نقترح ان يكون جهاز
التخطيط على النحو التالى :

١ - تكوين (مجلس للتخطيط الاقتصادى) على ان يكون مسؤولا أمام
مجلس الوزراء ومؤلفا من عدد محدود من الوزراء ذوى الاختصاص
المباشر كالتخطيط والمالية مثلا ، ومن عدد من الفنين والاقتصاديين
من ذوى الخبرة والكفاءة العالية . ووظيفة هذا المجلس تعيين
الاهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة وقرار الخطة الاقتصادية
فى مراحلها المختلفة ، ومراقبة تنفيذها .

٢ - احداث وزارة للتخطيط تكون وظيفتها القيام بوضع الخطة
الاقتصادية على ضوء الاهداف العامة التى يقررها مجلس التخطيط
الاقتصادى ، وعلى أساس تنسيق مقترحات الوزارات المختلفة
وتدقيق تصاميم مشاريعها ، واعداد الميزانية الاعمارية سنويا ولعدد
من السنين ، ومراقبة تنفيذ الخطة بعد الحصول على موافقة مجلس
التخطيط الاقتصادى .

٣ - ينبغى ان تتألف وزارة التخطيط ، بالاضافة الى الجهاز الادارى ،
من مديرية عامة للتخطيط الاقتصادى وعدد من المديريات تختص
كل منها فى تخطيط قطاع أو جانب معين من اقتصاديات الجمهورية
العراقية وهى :

- أ - مديرية التخطيط والتوازن الاقتصادى .
- ب - مديرية الميزانية الاعمارية .
- ج - مديرية التخطيط الزراعى .
- د - مديرية التخطيط الصناعى .

- هـ - مديرية التخطيط التجارى
- و - مديرية التخطيط المالى
- ز - مديرية تخطيط المواصلات
- ح - مديرية تخطيط البناء

٤ - تتلخص مهام المديرية العامة للتخطيط الاقتصادى فى :

أ - تنسيق التحريات والمسوح عن الثروة الوطنية (الزراعية والحيوانية والمعدنية والصناعية) .

ب - وضع الخطة العامة لاستغلال الثروة الوطنية بموجب الاسبقية والانتاجية للمشاريع المختلفة وحسب الاهداف العامة المقررة .

ج - تقرير الشروط العامة ، والجهاز والتعديلات المطلوبة لنجاح الخطة .

٥ - وبالإضافة الى مديرية التخطيط الاقتصادى العامة ، تشمل وزارة التخطيط :

- أ - مديرية الاحصاء العامة .
 - ب - مديرية عامة لمراقبة الخطة الاقتصادية .
 - ج - مصلحة الهندسة الاستشارية .
- والغالب ان تركيب تشكيلات هذه المؤسسات الثلاثة سيكون ، بصفة عامة ، متناظرا مع تركيب تشكيلات مديرية التخطيط الاقتصادى العامة ، على أساس انها تؤدي مهام مختلفة فى سبيل وضع وتنفيذ خطة اقتصادية واحدة .

٦ - يساعد مدير التخطيط الاقتصادى العامة هيئة استشارية من مدراء الاقسام المذكورة أعلاه وعدد من الخبراء الاقتصاديين والفنيين عند الحاجة ، ولجنة التنسيق للتخطيط المكونة من مدراء التخطيط فى الوزارات الاخرى .

هذه هى الخطوط الرئيسية لجهاز التخطيط الاقتصادى المقترح .

بقى علينا ان نضرب مثلا على ميكانيكية أو أسلوب العمل لهذا الجهاز - جهاز مجلس ووزارة التخطيط .

هنالك نوعان من مصادر تقديم الاقتراحات بانشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة . وهما الدوائر المختصة ، كالرى والصناعة الخ . ، والدوائر غير المختصة كمجلس التخطيط الاقتصادى نفسه ، ووزارة التخطيط ، وغرف التجارة والصناعة ، والنقابات الخ . وفى

حالة المشاريع من النوع الثاني - تلك التي تتقدم بها الجهات غير المختصة - تحيلها وزارة التخطيط الى الدوائر المختصة . وعلى هذا سنوضح أسلوب العمل لجهاز التخطيط بشرح مثل من النوع الاول ، أى من المشاريع التي تقترحها الدوائر المختصة .

فلنفرض أن مديرية الري العامة فى وزارة الزراعة قد فكرت فى بناء مشروع ما للرى . عندئذ تقوم هى بالدراسة الاولى لهذا المشروع ، فتقدمها الى مديرية التخطيط فى وزارة الزراعة بغية تبين مركزه فى ميزان الاسبقية لمشاريع الوزارة من ناحيتى رأسماله وانتاجيته . وبهذا يصبح المشروع صالحا لان يقدم الى وزارة التخطيط التى تطلب دراسته وتقديمه من الناحيتين الاقتصادية والفنية من قبل مديرية التخطيط الزراعى ، ولجنة التنسيق للتخطيط ، فتقوم مديرية الميزانية الاعمارية بدراسة تمويل المشروع . وبعد ذلك يصبح المشروع على درجة من النضوج بحيث تستطيع وزارة التخطيط أن تقدمه ، كجزء من الخطة الاقتصادية العامة ، الى مجلس التخطيط الاقتصادى الاعلى بغية اقراره .

عندها تصدر الموافقة الاولى على تنفيذ المشروع ، كجزء من الخطة الاقتصادية . تزاوّل أولا مديرية الري العامة وضع التصاميم المطلوبة وعرضها على مديرية التخطيط الزراعى لغرض تدقيقها وموافقة مجلس التخطيط النهائية عليها ، وتباشر ثانيا المديرية المختصة (مديرية الري العامة) بانشاء المشروع فعلا ، على أن تقوم مديرية الميزانية الاعمارية بتمويله ، فتأخذ مديرية ميزانية الدولة بوزارة المالية ذلك بنظر الاعتبار بقدر ما يتعلق الموضوع بالسياسة المالية والنقدية للجمهورية العراقية ، ثم تعمل لجنة التنسيق للتخطيط على جعل هذا المشروع منسجما مع مشاريع وسياسة الوزارات المختلفة . كما وتتابع وتراقب تنفيذ المشروع مديرية المراقبة العامة فى وزارة التخطيط ، مقدمة المعلومات والاقتراحات حول سير العمل والتى على ضوءها يقوم مجلس وزارة التخطيط بتقديم التعديلات والتوصيات المطلوبة .

أما عن اعادة النظر فى التشكيلات أو الدوائر الاقتصادية الحكومية وتوزيعها توزيعا وظيفيا ، فلقد عالج هذه الناحية قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ٤-٥-١٩٥٩ . ويعتبر هذا القانون أول محاولة لتوزيع أعمال الحكومة وتشكيلاتها على أساس مبدأ التخصص ، ما يجعله خطوة كبيرة فى سبيل اصلاح تركيب جهاز الحكم . وأهم ما جاء فى هذا القانون ، بقدر ما يتعلق بموضوع هذا المقال ،

أحداث وزارات جديدة للتخطيط ، الإصلاح الزراعى ، الصناعة ، النفط ،
الاشغال والاسكان والبلديات ، وبالتبعية تحويل وزارة الاقتصاد الى
وزارة للتجارة ، ووزارة المواصلات والاشغال الى وزارة المواصلات ، ووزارة
الاعمار الى وزارة للصناعة . وتتلخص أهمية أحداث هذه الوزارات
وتخصص أعمال الوزارات الأخرى فى افساح المجال لتنظيم الأعمال
الاقتصادية التى تخص الاعمار الوطنى أو المحلى تنظيما يحول دون أضرار
البعثرة والتركيز اللتين كانتا صفتين ملازمتين للجهاز الحكومى البائد .

ان أساس توزيع تشكيلات الدولة بموجب قانون السلطة التنفيذية
أساس صحيح ، اذ أنه يركز على مبدأ الفصل بين التخطيط والتنفيذ
ومبدأ التوزيع الوظيفى . ولكن يبدو أن هذا المبدأ الأخير كان قد طبق
فى عدد كبير من حالات توزيع التشكيلات أو الدوائر الحكومية على
الوزارات المتطورة أو المحدثه ، وان لم يكن هذا التطبيق ساريا على
جميع الحالات .

ولما كان القانون مرنا ، اذ أنه ترك للوزراء المختصين فى المادة
السابعة عشرة وضع أنظمة جديدة لوزاراتهم ، فلعله من المجدى أن نبدى
بعض الملاحظات الموجزة حول التشكيلات التى نعتقد أن محلها المنصوص
عليه فى القانون يخالف مبدأ التوزيع الوظيفى لغرض إعادة النظر فيها
عند وضع أنظمة الوزارات ، وذلك حسب ورودها فى القانون المذكور :

١ - يبقى القانون مديرية الكمارك والمكوس العامة ، والبنك
العقارى فى وزارة المالية . ان تحديد مستوى الكمارك وتغييرها يثير
من أسس تحديد السياسة التجارية ، وهذه الأخيرة هى دون ريب من
اختصاص وزارة التجارة . أما جباية وحصيله الكمارك فهى من الموارد
المالية الهامة ، وان كانت هذه الأهمية فى تناقص والتى هى من اختصاص
وزارة المالية . وعليه لابد من توزيع أعمال الكمارك بين الوزارتين
(التجارة والمالية) ، أو القيام بها بصورة مشتركة من قبل الوزارتين .

أما عن ابقاء المصرف العقارى فى وزارة المالية ، فهذا أمر غير معقول ،
خاصة بعد توحيد كافة أعمال البناء فى وزارة الاشغال والاسكان . فلا
شك أن الغرض الأساسى من المصرف العقارى هو تمويل حركة بناء الدور
التي يقوم بها الافراد . وهذا الجزء من بناء الدور لابد من توحيد مع
سياسة الاسكان الحكومية واخضاع هذه الوسيلة المالية لها . وعلى
هذا الأساس ، فمن الضرورى إلحاق المصرف العقارى بوزارة الاشغال
والاسكان نظرا لاتحادهما فى الهدف .

٢- وينقل القانون مصلحة المصايف والسياحة العامة من وزارة الاعمار المملوغة الى وزارة الشؤون الاجتماعية (ولعله من الافضل تسميتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) . ان واقع ومرحلة المصايف العراقية لاتزال في البداية ، أو في دور الانشاء . وعلى هذا فان أعمالها أقرب ما تكون الى أعمال وزارة الاشغال والاسكان .

٣- ان الفصل بين أعمال الزراعة والاصلاح الزراعى فى وزارتین مسألة يمكن الاختلاف عليها . لان تطبيق قانون الاصلاح الزراعى وتطويره يستلزم كثيرا من الاجهزة الزراعية . ولعل توحيد شؤون مكافحة الفيضان ، والرى والبزل فى وزارة واحدة هى (وزارة الرى) ، ودمج الاعمال الزراعية المختلفة مع الاصلاح الزراعى هى (وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى) يكون حلا أكثر توفيقا من الفصل بين الزراعة والرى من ناحية ، والاصلاح الزراعى من ناحية أخرى كما هو المقترح فى قانون السلطة التنفيذية .

٤- أنه من الانسب أن يلحق معملا حلج الاقطان التابعان الى المصرف الزراعى بوزارة الصناعة ، لاسيما وان المصرف الزراعى قد الحق بموجب هذا القانون بوزارة الاصلاح الزراعى . ونظرا لان استخدام الطاقة الذرية سيكون مقصورا على التطبيقات الصحية فى السنين القادمة ، فلعله من الاحسن الحاقها بوزارة الصحة بدلا من وزارة الصناعة .

٥- ان نطاق أعمال وزارة النفط يستثنى الصناعات البتروكيمياوية المعتمدة على مشتقات النفط على أساس أنها من اختصاص وزارة الصناعة . ان تعيين الحد الفاصل بين أعمال وزارتى النفط والصناعة ، أمر شائك ولا يمكن تحديده بالضبط الا على ضوء الخبرة العملية . ولو ترك القانون هذا الحد الفاصل لكان أكثر مرونة ، لاسيما وان كلفة الانتاج فى صناعة النفط تكون على أذناها حينما تقوم على أساس التكامل بين أجزائها المختلفة ، أو على أساس مبدأ التطور العمودى .

لئن كان قانون السلطة التنفيذية يمثل ثورة فى تركيب جهاز الحكم ، لاسيما الجزء الاقتصادى منه ، فانه يميظ اللثام عن ضرورة ثورتين فى جهاز الحكم : هما ثورة فى العناصر المهيمنة عليه ، وثورة فى أسلوب عمله ، لانهما ضروريتان لتحويل هذا القانون الى واقع عملى يخدم الثورة العراقية الديمقراطية .

الدكتور محمد سلمان حسن

الاقتصاد العراقي

أسسه واتجاهاته

الدكتور حافظ التكمحي

تختلف الاسس التي يقوم عليها الاقتصاد القومي لكل بلد والاتجاهات التي يسير عليها باختلاف المراحل الاقتصادية التاريخية التي يمر بها . وتتحكم بتكييف مميزات كل مرحلة اقتصادية حالة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في تلك المرحلة . فكما أن المرحلة التاريخية التي سبقت ثورة ١٤ تموز الديمقراطية التحررية كانت لها علائقها الاقتصادية والاجتماعية السائدة وبالتالي كان للاقتصاد العراقي أسسه واتجاهاته الخاصة فكذاك المرحلة التاريخية التي انبثقت مع فجر يوم ١٤ تموز الخالد كونت وتكون علائق اجتماعية جديدة وبالتالي أسس واتجاهات جديدة للاقتصاد العراقي . ولكي نستطيع ان نستوعب هذه الاسس والاتجاهات في المرحلتين المختلفتين نحاول ان نتناول دراسة حالة الاقتصاد العراقي قبل ثورة ١٤ تموز في خطوطه الرئيسية أولا ونتناول بعد ذلك دراسة الحالة الاقتصادية التي ولدت من هذه الثورة والتي استطاعت الاشهر التسعة القليلة الماضية ان تبلور أسسها واتجاهاتها العريضة .

الفصل الاول

الاقتصاد العراقي قبل ١٤ تموز

كان الاقتصاد العراقي حتى ثورة ١٤ تموز قائما على أساس من علاقات التبعية للعالم الامبريالي وعلاقات الانتاج الشبه - اقطاعية ويمكن اعتبار العلاقات الاولى (الامبريالية) العلاقات السائدة باعتبارها المسيطرة على اتجاهات جميع نشاطات وقطاعات الاقتصاد العراقي وبضمنها القطاع الزراعي الذي عمل الاستعمار على تقوية وتوسيع قاعدة العلاقات الشبه اقطاعية داخلية وكنتيجة حتمية لهذه العلاقات الاقتصادية بقي العراق يأن عشرات السنين تحت حالة مزرية من التخلف الاقتصادي .

ومن المعلوم ان الاقتصاد العراقي يدرس ضمن البلدان المتخلفة اقتصاديا . والتخلف الاقتصادي يعنى ابقاء البلد على مستوى واطىء وسىء من التعبئة والاستثمار للقوى البشرية وللموارد الطبيعية لا يتفق مع المستوى الذى وصلت اليه المجتمعات المتقدمة فى حقل العلم والتكنيك . ويرتبط التخلف الاقتصادى كمرحلة تأريخية محددة بظاهرة ادماج البلدان المستعمرة والشبه مستعمرة بالعالم الرأسمالى . والتأريخ الاقتصادى يشهد مجيء مرحلة ضاقت بها المجتمعات الرأسمالية بحدودها الوطنية وبدافع طبيعى لتكديس أكبر كمية من الثروات والحصول على أكبر نسبة من الارباح اجتازت هذه المجتمعات حدودها الوطنية ونفذت ببضائعها أولا وبرؤوس أموالها بعد ذلك نحو البلدان الاخرى . وكان بإمكان النظام الرأسمالى فى مثل هذه الظروف أن يوزع ثمرات التقدم التكنيكي والصناعى على جميع اطراف المعمورة لكن دوافعه الطبيعية التى أشرنا اليها حدت به الى اتباع سياسة أخرى قائمة على ابقاء البلدان المستعمرة والشبه - مستعمرة فى حالة متخلفة (زراعية ابتدائية محاربة تكوين صناعة وطنية بكل الوسائل الممكنة . .) وعلى ضوء هذه السياسة تظل البلدان المتخلفة أطول مدة ممكنة منبعاً للمواد الأولية لمصادر الطاقة التى يحصل عليها بأبخس الاثمان وسوقاً لتصريف بضائعه وأرضاً صالحة لاستثمار رؤوس الاموال بشكل يحقق له ارباحاً أعلى نسبة من استثمارها فى البلد الاصلى .

ولدراسة حالة الاقتصاد العراقي المتخلف اقتصاديا نحاول ان نتبع مظاهر هذه الحالة فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد العراقي واعنى بها القطاع الزراعى والقطاع الصناعى .

أولا - القطاع الزراعى :

ان المخطط الاستعماري المرسوم للعراق قبل الثورة كان يتضمن ابقاء العراق زراعيا . ورغم هذا التوجيه السائد ورغم الامكانيات البشرية والطبيعية الزراعية فى العراق فان هذا القطاع بقى بدائيا متأخرا فى مختلف الحقول الزراعية والتكنيكية . فان الاشخاص الذين يعيشون على الزراعة والذين يؤلفون نسبة كبيرة من سكان العراق (أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ نسمة او اكثر من ٧٠٪ من السكان) هم فى حالة ناقصة وسيئة جدا من التشغيل . فالبطالة الكاملة والجزئية والموسمية تنتشر انتشارا واسعا فى الريف العراقي . ولما كان الإنسان يعتبر المنتج

الرئيسي والحاسم للشروات فبطبيعة الحال تكون البطالة الواسعة بأشكالها المختلفة خسارة اقتصادية كبيرة اضافة الى كونها مشكلة انسانية واجتماعية كبيرة الالهية . وتقدر نسبة البطالة الكاملة فى الريف بحوالى (٤٠٪) من السكان الفعالين الذين هم فى سن الانتاج (فوق العاشرة من العمر والذين لا يذهبون الى المدارس) . واما السكان الزراعيون الذين يشتغلون فعلا فانهم يبقون كذلك أشهراً طويلاً بلا عمل بسبب المستوى البدائى للزراعة وترك الارض بوراً وزراعة حاصل واحد كل سنة وعدم ممارسة أى نشاط آخر غير الزراعة . وقد تصل البطالة الموسمية الى ستة أشهر فى كل سنة .

ان هذه التعبئة الكمية الناقصة للقوى البشرية فى حقل الزراعة يصاحبها تعبئة نوعية سيئة للغاية بسبب المستوى الصحى والغذائى الردىء وشروط العيش الابتدائية وعدم تكوين اليد العاملة الزراعية تكويناً مهنيًا مناسباً . والنتيجة الحتمية لهذا الحال ضعف كبير لانتاجية العامل الزراعى وانحطاط هائل فى الانتاج الزراعى هذا بالرغم من توفر الموارد الطبيعية الزراعية بنطاق واسع فى العراق وبالرغم من التقدم التكنيكى الزراعى فى العالم .

١ - الموارد الطبيعية الزراعية فى العراق :

ان اهم الموارد الزراعية هما الارض والماء ويعتمد على توفر هذين العنصرين تـثمين امكانيات البلد الزراعية وقايلـيته على انتاج المزروعات حيث الكمية والنوع والتنوع .

ان معظم اراضى العراق تعتبر صالحة للزراعة اذا أمكن توفير المياه اللازمة لانبـات المزروعات عليها . لهذا فان العامل المحدد فى الزراعة هو كمية المياه فكلما كانت كبيرة وجرى تنظيم توزيعها بصورة علمية سواء على أكبر مساحة ممكنة من الاراضى او على طول أشهر السنة كلما أمكن استثماراً أوسع للاراضى العراقية . وعلى ضوء المياه الممكن توفيرها للزراع فى العراق سواء من المطر او من الانهر يعد تشييد الخزانات الضرورية على دجلة والفرات فاننا يمكن ان نقدم الارقام الآتية لمساحة الاراضى الصالحة للزراعة والقابلة للارواء :

دونم اراضى تروى من الانهر	٢٥٥٠٠٠٠٠٠
دونم اراضى تروى بالمطر	١٦٤٠٠٠٠٠٠
دونم ويمكن أن نضيف الى ذلك مساحة .	٤١٩٠٠٠٠٠٠

الاراضى التى تغطيها الغابات فى الشمال والشمال الشرقى من العراق
والتي تبلغ (٥٦٠ ر ٨٠ ر ٦٠ دونم) .

لكن مساحة الاراضى التى تزرع فعلا كل سنة هى اقل من تلك
الارقام بكثير . فحسب الاحصاء الزراعى لعام ١٩٥٣-٥٢ كانت مساحة
الاراضى المزروعة فعلا = ١٠ ر ٨٠ ر ١٠ دونم وهذا يعنى ان مستوى
الاستثمار الكمى للارض الصالحة للزراعة والممكن اروائها = ٢٤٪ فقط .
وتصاحب حالة استثمار الارض الناقصة كميا حالة الاستثمار الابتدائية
الناجمة من العوامل الزراعية والاقتصادية والبشرية المتخلقة القائمة فى
القطاع الزراعى : التكنيك الابتدائى ، سوء الري ، الجهل الخ . . .

وان المصدر الطبيعى الثانى فى الزراعة (الماء) لا يتمتع بشروط
أحسن للاستثمار فى العراق . والى ان يأتى اليوم الذى تشيد فيه جميع
السدود والخزانات الضرورية لخزن المياه وتوزيعها على طول السنة فان
كميات كبيرة من مياه دجلة والفرات ستبقى تصب فى الخليج دون أن
تعود على العراق بالفائدة المرجوة . وتأتى طرق الري البدائية والتكنيك
المتأخر لتضيف الى قلة استثمار مياه العراق للزراعة سوء هذا الاستثمار .
فنرى ان مناطق معينة تسقى بكميات غزيرة تضر الارض والزرع
ومناطق أخرى لا تحضى الا بكميات أقل مما تحتاجه الارض ونتيجة
الحالين واحدة على مردود الارض وعلى الانتاج الزراعى بصورة عامة .

٢ - التكنيك الزراعى :

تجرى معظم عمليات الانتاج الزراعى وفق الاساليب البالية
وباستعمال الادوات البسيطة الموروثة من قرون عديدة والتي لم يبق
لها من أثر الا فى متاحف البلدان المتقدمة . ولهذا فان العامل الطبيعى
هو المسيطر والمتحكم فى سير الانتاج وان سيطرة الانسان على الطبيعة
وتسخيرها لخدمة اغراضه فى زيادة وتحسين الانتاج هى فى اضعف
مستوى ممكن . ولمعرفة حالة التكنيك الزراعى الذى ساد الزراعة طويلا
فى العراق نتناول بحث النقاط التالية :

أ - ضعف المكننة فى الزراعة :

لا زال الفلاح العراقى ينجز اكثر العمليات الزراعية من حراثة
وبذر وتنظيف التربة وحصاد وأعمال زراعية أخرى اما باليد أو

بمساعدة آلات بسيطة جدا تعود الى آلاف السنين . فالمحراث القديم الذي لا يستطيع أن يحرق الارض الا باعماق بسيطة ولا يستطيع قلب التربة بصورة جيدة وكافية لازال هو الوسيلة السائدة في الريف العراقي . ولا يخفى ضرر ذلك على انتاجية الفلاح (١-١٥ دونم باليوم) وعلى الانتاج العام . اما البذر والحصاد والتنظيف وما شابه فتجرى باليد وبمساعدة آلات بسيطة جدا كالقاس والكرك والمنجل وغيرها . . . وان القسم الاكبر من الاراضي المزروعة والمروية يجرى ريها سيجا او بواسطة النواعير والادوات البسيطة التي يرفعها الفلاح باليد وحسب الاحضاء الزراعى لعام ١٩٥٢-١٩٥٠ بلغ عدد الملكيات الزراعية التي تستخدم القوة الميكانيكية (١٨٣٠) ملكية او ١٤٪ من الملكيات الزراعية في العراق . فبعكس ما كان يفرضه العلم والمنطق من ضرورة انتشار المكائن والآلات الزراعية المتنوعة في العراق نظرا لغنى ثرواته الطبيعية الزراعية (الارض والماء) وقلة سكانه بالنسبة لهذه الثروات ليتمكن الانسان بالوسائل الحديثة أن يتوصل الى استثمارات اوسع للثروات الطبيعية نرى العراق بقى على حالة واطئة من استعمال التكنيك الحديث في حقل أدوات الانتاج الزراعية .

ب - عدم وجود دورات زراعية :

ان ارضا كارض العراق خصبة للغاية . ويتوفر اروائها تفترض زراعتها باستمرار زراعة كثيفة . وان البلدان المتقدمة مرت منذ قرنين وصاعدا بثورات زراعية في حقل استثمار الارض استثمارا علميا ومستمر يضمن الحصول على أعلى مردود ممكن فظهرت الدورات الزراعية الثلاثية وما شابه التي تعمل على تعاقب انواع متعددة ومعينة من الحاصلات الزراعية على نفس الارض دون أن تؤثر على خصوبتها وبهذا تحقق استثمارا أحسن وأوسع لليد العاملة الزراعية والثروات الطبيعية الزراعية . لكن في العراق بقيت الزراعة تسير بدون أن يكون لهذا التقدم العلمى أى أثر . يزرع الفلاح الارض موسم (صيفى أو شتوى) ويتركها بعد ذلك بورا موسم زراعى او أكثر .

ج - عدم استعمال الاسمدة والبذور المنتقا :

يكاد يكون استعمال الاسمدة الصناعية معدوما في العراق ويستدل ذلك من الكميات الضئيلة جدا التي تستورد وفي خلال السنوات القليلة

الماضية فقط . اما استعمال السماد الطبيعي (من فضلات الحيوانات)
فمحدود كثيرا نظرا لان فقر الفلاح يلجأه الى استعماله او بيعه كوقود .
لهذا فان خصوبة التربة تتضاءل يوما بعد يوم في العراق وتحتاج الى
مجودات كثيرة لاعادة خصوبتها العالية .

ولا يزال استمرار استعمال البذور التقليدية وانبات انواع
المزروعات القديمة بدون أن يكون لمكاسب التقدم العلمى في هذا الحقل
من أثر . ولا يخفى مال هذه الحالة من نتائج سيئة على نوعية الحاصل
وقيمته وامكانية تصريفه في الاسواق الخارجية .

د - نظام استغلال الارض :

ورغم طغيان الملكيات الاقطاعية الكبيرة في الزراعة فان الاستغلال
الفعلى يجرى على أساس الوحدات العائلية الصغيرة التى يعمل بها رب
المبيت بمساعدة أفراد عائلته وأقاربه ونادرا ما يستخدم عاملا وقتيا .
ويعرقل نظام استغلال الارض هذا دخول التقدم التكنيكي في حقل الزراعة
وخاصة استعمال المكائن والادوات الحديثة والوسائل العلمية في الزراعة .

ان جميع الظواهر السابقة مجتمعة والمتصلة اتصالا مباشرا وقويا
بنظام ملكية الارض الشبه - اقطاعى لم يكن لها الا نتائج واحدة :
الانتاج الواطى بصورة عامة والدخول الضئيلة والغير انسانية للاكثرية
الساحقة من المنتجين الزراعيين . ولم يكن الانتاج الزراعى واطئا من حيث
الكمية وانما كان كذلك من حيث النوعية وكان قليل التنوع ويقتصر
على انواع معدودة من الحاصلات الزراعية وفي مقدمتها الشعير والحنطة
والتمور والقطن والتبوغ والرز . . ولا يقتصر اثر الحالة الزراعية
البدائية على القطاع الزراعى فحسب وانما يتعداه الى القطاعات
الاقتصادية الاخرى وفي مقدمتها القطاع الصناعى الذى يعتمد في تغذية
عماله والنسبة الكبرى من مواده الاولية على الزراعة .

ثانيا - القطاع الصناعى :

ان ادماج البلدان المتخلفة اقتصاديا بالعالم الرأسمالى يعنى قبل
كل شيء عرقلة نشوء صناعة وطنية بكل وسيلة ممكنة . وقد كان ثمن
تبعية العراق لهذا النظام الجائر ابقاء ثرواتنا الصناعية فى ادنى واسوء
استثمار . ولم تنشأ الا صناعة حديثة لاستخراج النفط هي برأسمالها

وتخطيط فعاليتها الانتاجية والتسويقية في معزل تام عن الاقتصاد الوطني . ونشأت صناعات حديثة معدودة وهي صناعات استهلاكية فرضتها ظروف الحرب الاخيرة وحتمية تطور البلد في هذا الطريق رغم العراقيل الاستعمارية الكثيرة . لكن هذا النمو البطيء للقطاع الصناعي يقابله امكانيات كبيرة من حيث الموارد الطبيعية او اليد العاملة او مصادر التمويل او السوق لتصريف المنتجات الصناعية .

١ - الموارد الطبيعية الصناعية :

وتتمثل بالمواد الاولية وبمصادر الطاقة . ومن الجدير بالذكر هنا ان من نصف المواد الاولية المستعملة في الصناعة في البلدان المتقدمة هي عادة من أصل زراعي . وهذه الحقيقة توضح مدى الترابط المكين بين تقدم القطاعين الزراعي والصناعي بالمجتمع وعدم امكان تقدم احدهما بصورة طبيعية وسريعة دون تطور الاخر .

اما المواد الاولية الطبيعية فلا يمكن معرفة كمياتها وانواعها ونوعيتها ليتسنى تقدير امكانية استثمارها في الصناعة الا بعد اجراء المسوح والاستكشافات الجيولوجية الواسعة والتي تشمل جميع القطر العراقي وللأسف لم تجر في العراق حتى الآن دراسات شاملة من هذا النوع . وقد قامت بعثات اجنبية عديدة باستكشافات جيولوجية وكذلك شركات النفط لكن لم تنشر نتائج هذه الاعمال التي بقيت وقفا على الاحتكارات العالمية والدول الاستعمارية ورغم النقص الموجود في هذا الحقل فانه بالامكان الاشارة الى وجود المعادن التالية :

- الحديد - عثر على خامات في نقطة چوارتا في الشمال الشرقي من العراق .

- الكبريت - كميات كبيرة خام ومع المنتجات النفطية .
- الفوسفات . الرصاص . الخارصين . الفضة . الكرومايت .
- النحاس . المنكنيز . المرمر . حجر الكلس . الرمل لعمل الزجاج .
- القار . الملح .

وقد ثبت امكانية استغلال بعض هذه المواد من ناحية اقتصادية والبعض الاخر تحتاج الى دراسة وتحريات اكثر .

والنفط يكون في الوقت الحاضر مصدرا مهما وغزيرا لمواد اولية

تقام عليها مئات الصناعات الكيماوية والبترولية - كيماوية التي تنتج آلاف البضائع المفيدة والضرورية .

اما مصادر الطاقة الرئيسية في العراق فهي النفط والقوة الكهربائية . وحسب التقديرات الغير كاملة التي اجريت قبل عدة سنوات كان احتياطي النفط في العراق يعادل (١٩٠٠) مليون طن (أى ٩١٪ من احتياطي العالم) وقد بلغ انتاج النفط سنة ١٩٥٨ (٣٥٨) مليون طن وتجرى محاولات جديدة لزيادة سرعة في الانتاج خلال السنوات القليلة القادمة . ان انتاج النفط في العراق يستطيع ان يشبع حاجة العراق لتوليد الطاقة المحركة الى أقصى حد لا بالنسبة لاقتصاد متخلف كما هو الحال الآن وانما بالنسبة لاقتصاد المستقبل المتقدم جدا كذلك .

وتحتل القوة الكهربائية المركز الثاني كمصدر للطاقة الحركية في العراق . وان شروط العراق الطبيعية (انهر كبيرة وغزيرة وشديدة الانحدار في الشمال) وضرورة انشاء مشاريع رى على الانهر يوفر الاسباب الملائمة لتشبيد مراكز كهربائية اقتصادية في العراق . اضافة لذلك هناك امكانيات واسعة لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة انشاء المراكز الحرارية التي تعمل بالنفط ومشتقاته (يجرى تشبيد ٣ مراكز حرارية الآن) .

٢ - اليد العاملة الصناعية :

ان انشاء صناعات في العراق لا يواجه مشكلة من حيث توفير اليد العاملة من ناحية كمية ، فهناك عدد هائل ونسبة كبيرة من سكان المدن الذين هم في سن الانتاج في حالة بطالة دائمية أو جزئية وان مئات العمال البطالين تكتض بهم المدن الكبيرة وتزدحم بهم يوميا أبواب المعامل والشركات والدوائر . ان المشكلة تنصب على توفير اليد العاملة الماهرة والفنية اللازمة للصناعات الجديدة . وقد اثبتت تجارب تصنيع جميع البلدان بأن هذه المشكلة رغم صعوبتها هي ليست عسيرة التذليل . فان القسم الاكبر من اليد العاملة الماهرة يمكن اجراء تكوينها المهني خلال أشهر معدودة وفي الفترة بين اقرار خلق صناعة معينة وبداية تشغيل هذه الصناعة . واما الاشخاص ذوي المهارات العالية جدا فعددهم محدود

ويمكن الاستعانة بالدول الصديقة ريثما يتم تكوين العناصر العراقية التي تحل محلها .

٣ - تمويل التصنيع :

يردد الاقتصاديون الاستعماريون دائماً بأنه من المستحيل تصنيع البلدان المتخلفة نظراً لعدم توفر رأس المال الوطني اللازم لتمويل هذه العملية . ان هذه الدعوة لا تنطبق الا جزئياً على بعض البلدان التي لم يكتشف فيها حتى الآن موارد طبيعية غزيرة . اما في العراق فاننا لا نواجه مشكلة تمويل لا بالنسبة للتصنيع فحسب وانما حتى بالنسبة لنهضة اقتصادية شاملة في القطاعات الاخرى الزراعية والاجتماعية . . . فهناك امكانيات تنظيم وزيادة الموارد الكلاسيكية للتمويل الناتجة من الضرائب والرسوم وأرباح المشاريع الحكومية والمشاريع المختلطة وما شابه . وهناك المورد الاستثنائي الكبير الذي تقدمه ثروتنا النفطية .

مصدر المورد	٩٥٦/٩٥٥
موارد الدولة الاعتيادية	٣٢ر٨٤٠ر٠٠٠ دينار
موارد النفط	٧٦ر١٣٣ر٠٠٠ دينار
تخمينات الدخل القومي	٣٠٣ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار

وهناك أخيراً رؤوس الاموال الفردية التي ينقصها التوجيه وخلق الظروف الاقتصادية والمالية اللازمة لدفعها نحو الاستثمارات الانتاجية وخاصة في الصناعة .

٤ - تصريف المنتجات الصناعية :

ويعلل بعض الاقتصاديين في الجامعات الغربية بقاء الثروات الطبيعية الهائلة في البلدان المتخلفة بدون استثمار بضيق السوق الداخلية لهذه البلدان وعدم امكان تصريف المنتجات وخاصة الصناعية لاسباب كثيرة اهمها ضعف الدخل الفردي في هذه البلدان وارتفاع كلفة الانتاج وعدم استطاعة البضائع المنتجة في معامل صغيرة أو متوسطة نسبياً من الوقوف امام نفس البضائع المستوردة من البلدان المتقدمة من حيث النوعية والسعر .

لكن هذا التعليل ينطوي على كثير من التجريد والمغالطات . فدراسة تجارة العراق الخارجية مثلاً توضح لنا سعة استيعاب السوق الداخلية

التي لا يمكن ان توصف بانها ضيقة الى حد لا يبرر انشاء بعض الصناعات الرئيسية التي تتوفر امكانياتها في العراق ؛ ومن جهة أخرى فان الاستيراد لا يوضح الا جانب الطلب الداخلي في الحاضر أى في حالة التخلف الاقتصادي وما يعقبه من دخول فردية واطئة جدا لاكثرية الشعب (خاصة الفلاحون والعمال) وان التقدم الاقتصادي المتزن والسريع يفتح الطريق أمام رفع دخول الافراد وبالتالي زيادة الطلب على جميع البضائع ، وان دراسة التأريخ الاقتصادي المعاصر تنورنا حول تطور المشاريع الانتاجية في البلدان المتقدمة لا في نطاق أشباع الحاجة الداخلية فقط ونما تأخذ بنظر الاعتبار امكانية لتصدير . ولا نرى اى سبب يدفع العراق للشذوذ عن هذه القاعدة . فان اقامة بعض المشاريع في العراق يمكن ان يقوم على أساس تصدير هـسم من منتجاته الى الخارج (المعامل البترو - كيمياوية مثلا) وفي هذا توفير امكانية المبادلة والحصول على العملات الاجنبية .

ان هذا الاستعراض السريع للامكانيات الطبيعية والبشرية والتمويلية والتسويقية للتصنيع في العراق يبين لنا بصورة جازمة علاقة التخلف الصناعي بظاهرة تبعية الاقتصاد العراقي للعالم الاستعماري والى درجة أقل بالنظام الشبه - اقطاعي . وبهذا تكون الاسس التي قام عليها الاقتصاد العراقي في المرحلة السابقة على ثورة ١٤ تموز هي بالمنزلة الاولى التبعية للامبريالية العالمية وسيادة النظام الشبه - اقطاعي . وان السياسة الاقتصادية التي تنبعث من هذه الاسس هي كما رأينا ابقاء العراق متخلفا في مختلف القطاعات ليسهل استغلاله وامتناع أكبر الارباح في أطول فترة ممكنة . وبالفعل استطاعت الاحتكارات الامبريالية (شركات النفط والشركات الاجنبية المستحوذة على التجارة والصيرفة والنقل في العراق ٠٠) ان تحصل على أوسع الارباح طوال عشرات السنين الاخيرة . ولم ينتفع من هذه الحالة الا عدد محدود من كبار الاقطاعيين والوسطاء والحكام العملاء والتجار والمقاولين الكبار المرتبطين المرتبطين مباشرة بالاستعمار . اما غالبية الشعب العراقي فقد كان نصيبها أوطأ دركات المستوى المعاشي والدخول واسوء شروط الحياة الغذائية والصحية والثقافية . ولا نحتاج الى تقديم أرقام في هذه العجالة للتدليل هذه الحقائق الصارخة للعيان في المجتمع العراقي . وكان لعوامل التخلف والفساد بين غيرها من العوامل دورا في تعبئة الشعب العراقي وفي

مقدمته جيشه الباسل للاطاحة الى الابد يوم ١٤ تموز الخالد بهذا النظام
الظالم . فجاءت هذه الثورة لتقلب نهائيا صفحة هذه السياسة الاقتصادية
التي استنزفت ثروات العراق واقلت بشعبه العظيم بملايينه السبعة في
برائن البؤس الفضيع والفقر والجهل والامية والبطالة ولتفتح صفحة
جديدة تسير عليها سياسة الجمهورية الاقتصادية الجديدة المنبعثة من طبيعة
وأسس هذه الثورة .

الفصل الثاني

الاقتصاد العراقي بعد ١٤ تموز

ان الاسس التي قامت عليها ثورة ١٤ تموز الديمقراطية التحررية
تتلخص بما يأتي :

١ - تصفية التبعية الاستعمارية السبب الرئيسي والحاسم لحالة
التخلف الاقتصادي المزرية .

٢ - تصفية العلاقات الاجتماعية الشبه - اقطاعية السائدة التي
استند عليها الاستعمار في تنفيذ سياسته الاقتصادية في العراق .

٣ - بناء اقتصاد عراقي مستقل ومتقدم بتعبئة جميع قوى و ثروات
المجتمع وفق خطة مدروسة تضمن الازدهار السريع والرفاه المجموع
افراد الشعب .

وعلى ضوء هذه الاسس قامت حكومة الجمهورية بانجازات جريئة
وخطت خطوات ايجابية مهمة رغم قصر حياة الجمهورية بحيث يتيسر تلمس
الخطوط الاساسية والاتجاهات الرئيسية للاقتصاد العراقي في الحاضر
وخاصة في المستقبل القريب . ولبحث هذه الخطوط الاساسية نتناول
سياسة الجمهورية في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

اولا - اصلاح الزراعي :

يعتبر اصلاح الزراعي الركن الاساسي والخطير في سياسة العراق
الاقتصادية لانه يهم حياة ومستقبل حوالي ٧٠٪ من سكان العراق الذين
يعيشون حتى الان على الزراعة . ويستهدف اصلاح الزراعي :

١ - القضاء على الملكيات الاقطاعية الكبيرة جدا .

٢ - توزيع الاراضي المستولى عليها على الفلاحين .

٣ - جمع الفلاحين في جمعيات تعاونية للانتاج والتسويق وما
شابه .

٤ - تنظيم العلاقات الزراعية بين الملاك الزراعيين الذين لا يشمل ملكياتهم الاستيلاء وبين الفلاحين الذين يعملون على الأرض بصورة تضمن حقوق الطرفين .

ان المعلومات الاحصائية القليلة التي نملكها تشير الى أن أقل من (٣٦١٩) شخص (٢٥٪ من ملاك الأرض : ١٠٠٠ دونم فما فوق) كانوا يضعون ايديهم على ٦٧٪ من الأرض تحت الحيازة في العراق قبل الثورة . وكان الفلاحون يعيشون تحت ظل هذا النظام بحالة هي أشبه بالرقيق . فجاء قانون الاصلاح الزراعي ليضع حدا لهذه الحيازات الشاسعة والغير انتاجية للأرض فحدد (١٠٠٠) دونم في المنطقة المروية و(٢٠٠٠) دونم في المنطقة الديمة كحد أعلى للحيازة . وابتدأت فعلا عملية الاستيلاء على ما زاد على هذا الحد في مناطق متعددة من العراق . والمرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي تتضمن توزيع الاراضي المستولى عليها على الفلاحين بمساحات تقررها الظروف المحلية من المساحة الكلية المستولى عليها وعدد الفلاحين المرشحين للتوزيع ونوعا الأرض والحاصل وما شابه . . . وسوف لا تقتصر عملية الاصلاح الزراعي على تصفية الملكيات الكبيرة جدا وعلى توزيع الاراضي على المنتجين الحقيقيين وانما سيجري العمل على تنظيم الفلاحين في جمعيات تعاونية تقوم بمساعدة الفلاحين في الحصول على البذور والاسمدة وادوات الانتاج والمساعدات المالية اللازمة وفي الاشتراك لانجاز الاعمال الزراعية التي تتطلب تعاونهم بها كأعمال الري وما شابه . وستقوم الدولة بالمساعدة الفعلية (المالية والتكنيكية وتوفير المكنائن الزراعية الخ) للجمعيات الفلاحية . وقد تضمنت اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي تأسيس مراكز كثيرة للتراكتورات والمكنائن الزراعية كبداية لتعميم ذلك وتوسيع استعمالها في الريف . ان عدد سكان العراق عامة والريف خاصة يعتبر قليلا بالنسبة لثرواته الطبيعية الزراعية ولا يمكن تعبئة جميع الأرض والمياه المتوفرة الا باستعمال المكنائن الزراعية والتكنيك الحديث الذين سيحققان ثورة زراعية كبيرة مما سيكون لها أعمق الاثر على جميع نواحي حياة واقتصاد العراق .

ومن المفيد الاشارة الى أن امكانية القيام بانجازات سريعة وناجحة في القطاع الزراعي تتوقف الى أبعد حد على تعاون الفلاحين انفسهم في هذا الحقل . ولا يمكن ذلك الا بتنظيم هؤلاء الفلاحين في جمعيات فلاحية

تنظم جهودهم واعمالهم ضمن السياسة الزراعية العامة لا بالاراضى التى سيجرى توزيعها فقط وانما بالاراضى الاخرى التى ستبقى تحت حيازة الملاك الزراعيين كذلك . ولاشك ان تقدم العراق الصناعى سيساهم كذلك فى انجاح مهمات الاصلاح الزراعى .

ثانيا - تصنيع العراق :

ان ثورة ١٤ تموز ازالَت القيود التى فرضتها التبعية الاقتصادية على نمو الصناعة الوطنية فى العراق وفتحت الباب على مصراعيه لتوسع الصناعات الموجودة ولخلق صناعات عراقية مختلفة تتوفر امكانياتها البشرية والطبيعية وتدعو اليها حاجة البلد . ان الصناعة تتميز كنشاط اقتصادى عن الفعاليات الاخرى (زراعة وتجارة . .) بالانتاجية العالية بسبب سهولة وسرعة تكيفها واستعمالها لمنجزات العلم والتكنيك ولهذا فان عملية التصنيع تكفل لكل بلد التكسب السريع للثروات الضرورية لزيادة الانتاج ولرفع دخول الافراد .

وان الاساس الكبير الثانى الذى ستقوم عليه نهضة الجمهورية الاقتصادية الشاملة هو بلاشك التصنيع وقد اتخذت الحكومة خلال الاشهر القليلة الماضية جميع الاجراءات الممكنة لتنشيط وتوسيع الصناعة القائمة سواء عن طريق تقديم المساعدات المالية (اعفاءات كمركية للمكائن والمواد الاولى المستوردة . . .) وعن طريق زيادة كفاءة الاجهزة الاقتصادية والفنية ووضعها تحت تصرف الصناعة الوطنية لابداء المشورة والعون التكنيكى . واحاطت الحكومة الصناعة الوطنية بسياس قوى من الحماية ضد البضائع الاجنبية المنافسة فمنعت منعاً باتاً استيراد البضائع التى بلغ الانتاج المحلى حداً يستطيع به اشباع حاجة السوق الداخلية وحمت المنتجات الوطنية الاخرى التى لم تصل هذه الدرجة عن طريق تحديد الاستيراد وزيادة التعرفة الكمركية . فشاهدت الصناعة الوطنية بصورة عامة خلال الاشهر الاخيرة فترة تعتبر فى أوج ازدهارها (معامل النسيج بانواعه ، معامل الجلود الخ . . .)

لكن الجهود الكبرى للدولة توجهت نحو خلق صناعات وطنية كبيرة أخرى تسد حاجة الاستهلاك المحلى وتنقذ العراق من تبعيته للبضائع الاجنبية وشروطها من حيث الاسعار والتنوعية والتسليم .
وحيث انه تبين ان ترك انشاء الصناعات للرأسمال الفردى يؤدى

الى تأخير عملية التصنيع لهذا اخذت الدولة على عاتقها مباشرة دراسة المشاريع الصناعية التي تتوفر شروطها الطبيعية في العراق للبدأ باسرع وقت في تشييدها . وعلى ضوء الدراسات الاولى جرى الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي لبناء عدد من الصناعات المهمة كالصناعات الثقيلة (صناعة الفولاذ والصناعات البترو - كيمياوية وصناعة المكائن والآلات الزراعية والكهربائية ٠٠) والصناعات الخفيفة المتنوعة (صناعة الغزل والنسيج بانواعه وصناعة التريكو وصناعة الجواريب ٠٠) وعند الانتهاء من تشييد هذه الصناعات ستقوم الحكومة باشتراك الرأسمال الفردي في بعض الصناعات الخفيفة حتى يتسنى تعبئة جميع الثروات والامكانيات في خدمة اهداف الجمهورية في النهضة الاقتصادية الشاملة .

وسياتى في طليعة المشاريع الصناعية التي ستقدم عليها الدولة مشروع القيام بمسوح واستكشافات جيولوجية لجميع القطر العراقى . وسيبدأ بهذا المشروع فى الحال ضمن نطاق اتفاقية التعاون الفنى والاقتصادى مع الاتحاد السوفياتى . ولا يخفى ما لهذا المشروع من اهمية وخطورة فى رسم سياسة تصنيع العراق فى السنوات القادمة .

ان تصنيع العراق سيؤدى اضافة الى زيادة وتنويع الانتاج والى تحرير من التبعية للاسواق الاجنبية والى تشغيل الايدى العاملة الخلاقة للثروات. سيؤدى الى فصح ادماجنا القسرى بالنظام الامبريالى نهائيا والقضاء على حالة اعتمادنا على مواد محدودة فى تجارتنا وفى تمويل نهضتنا الاقتصادية وبالتالي سيجعلها مستقلين واحراراً فى رسم السياسة الاقتصادية التى تتطلبها مصلحة الشعب العراقى .

ثالثا - تجارة عراقية حرة :

ان ابقاء العراق متخلفا اقتصاديا أدى الى اعتماده كليا على الخارج فى تزويده بمختلف البضائع الانتاجية والاستهلاكية بأنواعها المختلفة ودراسة استيرادات العراق خلال مدة طويلة تظهر لنا الازدياد المضطرد فى كمية وقيمة البضائع الاجنبية المستوردة . ومن جهة اخرى كان هناك فائض فى انتاج بعض المحاصيل الزراعية المحدودة العدد (الشعير والتمور والقطن ٠٠٠) اضطر العراق للتفتيش عن أسواق له فى الخارج . وقد تميزت تجارة العراق الخارجية طوال عشرات السنوات التى أمضاها العراق تحت التبعية بالميزات الرئيسية التالية :

١ - اقتصادنا تعاملنا التجارى على العالم الرأسمالى يضاف له احتكار النقل والتأمين وطغيان الاعمال المصرفية من قبل الشركات الاجنبية . لهذا ليس من المستغرب ان تكون تجارتنا الخارجية خاضعة لسياسة وتحكم هذه الشركات من حيث الاسعار ونوعية البضائع وشروط التسليم . وقد جلبت هذه الحالة على العراق اضرارا جسيمة . فالقيمة النسبية للبضائع المستوردة كانت بارتفاع لا يتناسب مع اثمان البضائع المصدرة . وكانت منتجاتنا المعدة للتصدير كالثمر فى سوق ضيقة نسبيا لا يساعد على بيع هذه المنتجات بالاسعار المناسبة وادى غالبا الى كساد وتلف قسم كبير من المحاصيل وخاصة الثمر والقطن .

٢ - العجز الكبير والمزمن والمتزايد فى الميزان التجارى .

السنة	الصادرات	الاستيرادات
١٩٥٥	١٥٩٠٠٠٠٠	٩٧٠٠٠٠٠
١٩٥٦	١٣١٦٧٠٠٠	١١٣٤٠٠٠٠
١٩٥٧	١٢٩٠٠٠٠٠	١٢٢٤٠٠٠٠

٣ - انعدام السياسة التجارية الموجهة فى حقل الاستيراد والتصدير . فكانت الباب مفتوحة على مصراعيها لاستيراد البضائع وخاصة الاستهلاكية والكمالية . ولم يكن هناك أية سياسة مرسومة لتوسيع التصدير وايجاد الاسواق الجديدة لصادراتنا . ان قيام تجارتنا فى العهد البائد على هذه الاسس كان فى غير صالح العراق لهذا فان الجمهورية العراقية من ايامها الاولى ابتدأت برسم سياسة تجارية جديدة تنسجم مع اهداف الثورة وتواكب التقدم الذى ينتظره فى القطاعات الاخرى من الاقتصاد العراقى .

ويمكن تلخيص أسس التجارة لخارجية للجمهورية بما يأتى :

١ - التعامل مع جميع الدول بدون تمييز بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية .

٢ - عقد اتفاقيات تجارية كوسيلة لتطبيق سياسة تجارية متكافئة مع جميع الدول منبعثة من التبادل الحر القائم على المنافع المتبادلة .

٣ - رسم سياسة استيراد البضائع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية وتقلص استيراد المواد الغير ضرورية والكمالية ومنع ادخال المواد التى تنتج محليا أو التى تعتبر عديمة الفائدة أو كمالية جدا .

٤ - تشجيع وتوسيع تصدير المنتجات العراقية وفي مقدمتها التمور والحبوب كالشعير والقطن والجلود عن طريق المفاوضات والمقايضة والدعاية والاشتراك بالمعارض الدولية .

رابعاً - التخطيط الاقتصادي :

لقد اتسمت سياسة العراق الاقتصادية في العهد الاستعماري الشبه - اقطاعي بالتسيب التام والتبذير وانفاق موارد العراق في حقول غير انتاجية وفي قطاعات محدودة تخدم استراتيجة الاستعمار ومصالح الطبقة الاقطاعية والفئات العملية للاستعمار . وقد احدثت مؤسسة سميت بمجلس الاعمار بناء على اقتراح البنك الدولي والسلطات الانكليزية والاميركية كان غرضها وضع السياسة الاقتصادية ضمن اطار براق لخدع الشعب اولا ولضمان تنفيذ الخطة الاستعمارية على المدى البعيد ثانيا . ويمكن ان تكون لنا فكرة واضحة عن السياسة التبذيرية والغير انتاجية لمجلس الاعمار من الجدول التالي :

توزيع مصاريف مجلس الاعمار (النسبة) حسب القطاعات الكبيرة

مشروع السنوات الخمسة ٩٥٥-٥١	مشروع السنوات الست ٩٥٦-٥١	مشروع السنوات الخمس ٩٥٩-٥٥	مشروع السنوات الست ٩٦٠-٥٥
١ - الطرق والجسور			
والمباني العامة والمطارات والسكك			
٤٦٦	٣٥١	٤٨٤	٥٤٥
٢ - الزراعة (مشاريع الري ومكافحة الفيضان)			
٥٢	٤٢١	٣٥٥	٣٠٧
٣ - الصناعة والكهرباء			
	٢٠	١٤٣	١٣٤
٤ - الادارة والبحوث			
١٤	٢٤	١٨	١٤
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
مجموع المصاريف المقررة			
٦٥٧	١٥٥٤	٣٠٤	٥٠٠
(بملايين الدنانير)			

ان هذا الجدول لا يحتاج الى ايضاحات اضافية وكل ما نحب ان نضيفه هو ان المبالغ المخصصة للصناعة والكهرباء على ضآلتها لم يصرف منها الا جزءا ضئيلا جدا .

اعتمادات مجلس الاعمار للقطاع الصناعي

السنة	الاعتمادات المخصصة	المصاريف الحقيقية
١٩٥٢/٥١	٥٠.٠٠٠	—
١٩٥٣/٥٢	٣.٠٠٠.٠٠٠	٨١.٠٠٠
١٩٥٤/٥٣	٥.٠٠٠.٠٠٠	٤٦٦.٠٠٠
١٩٥٥/٥٤	٦.٠٠٠.٠٠٠	١.٩٣٩.٠٠٠
المجموع	١٤.٠٥٠.٠٠٠	٢.٤٨٦.٠٠٠

اما بعد ثورة ١٤ تموز فان الجمهورية تواجه مهمات اقتصادية كبيرة ومتعددة في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والمالية والتجارية . ولا يمكن ان يقضى على التخلف الاقتصادي الذي ورثه العراق من الاستعمار وتعباً جميع القوى البشرية والموارد الطبيعية للنهضة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمتواصلة والسريعة الا بوضع خطة علمية مدروسة .

ان وضع مخطط السياسة الاقتصادية في حقل الاصلاحات الزراعية والتصنيع يحتل الاهمية الكبرى نظرا لضرورة ذلك في تعبئة جميع الطاقات والامكانيات لتحقيق الاهداف التي تنتظرها . لهذا نرى ان الحكومة العراقية تتبنى مبدأ التخطيط الاقتصادي وتعمل على خلق الاجهزة الفنية والكفوءة لذلك . وفي اطار رفع كفاءة اجهزة الدولة وتوزيع المسؤوليات والاعمال عليها بشكل صحيح يجرى العمل على تكوين مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي واحداث وزارة للتخطيط الاقتصادي اضافة الى الوزارة المختصة الاخرى كوزارة الصناعة ووزارة الاصلاح الزراعي ووزارة التجارة . وسيوكل لوزارة التخطيط واجب تنسيق المشاريع الانتاجية ووضع خطة مدروسة لانجاز هذه المشروعات باحسن شكل وأقل كلفة وأسرع وقت اضافة الى مهمة مراقبة تنفيذها من قبل الوزارات المختصة . ان التخطيط الاقتصادي سوف لا يسهم فقط في انجاح المشاريع الزراعية والصناعية فقط وانما سيلعب دورا كبيرا في استثمار رؤوس الاموال الوطنية الفردية والعامة (خاصة موارد النفط) حسب الاسبقيات المنبثقة من امكانيات الاقتصاد الوطني وحاجات البلد .

الخاتمة :

وقبل ان اختتم هذا البحث أود ان اشير الى أننى لم اتناول بحث سياسة العراق فى حقل النفط قبل ثورة ١٤ تموز وبعدها رغم الاهمية البالغة لهذه السياسة بالنظر لضيق المجال .

ان هذه الدراسة السريعة للاقتصاد العراقى فى مرحلتين توضح لنا الحقائق الاكيدة التالية :

اولا - ان حالة التخلف الاقتصادى المزرىة التى خيمت على العراق طوال عشرات السنين تعود بالدرجة الحاسمة الى التبعية للعالم الرأسمالى وسيطرة النظام الشبه - اقطاعى . ان جميع حلقات التأخر الصناعى والزراعى والبؤس والشروط المعاشية والثقافية الغير انسانية التى سادت فى العهد البائد ما هى الا نتائج قسرية لهذه الظاهرة .

ثانيا - ان الاقتصاد العراقى يمتلك قوى بشرية وثروات طبيعية استثنائية من حيث الغزارة بقيت معطلة . وان جميع الامكانيات متوفرة لاستثمار هذه الثروات باوسع نطاق واحسن صورة بحيث يستطيع العراق بتطافر الجهود وتنسيق الاعمال ان يتقدم بخطى سريعة وأكيدة من أجل نهضة اقتصادية واجتماعية سريعة وشاملة .

ثالثا - ان ثورة ١٤ تموز قد قضت على أسباب التخلف الرئيسية وحررت العراق من العبودية الامبريالية ووضعت تصفية العلاقات الشبه - اقطاعية فى مقدمة أعمالها . وبهذا تكون الجمهورية قد وضعت نفسها على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

رابعا - لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادى وبناء اقتصاد عراقى متقدم ينعم الشعب تحت ظله بمستوى معاشى مرفه الا اذا جرى ذلك وفق تخطيط علمى مدروس منبثق من الامكانيات المادية والبشرية ومن حاجة البلد .

خامسا - للوصول الى نهضة اقتصادية سريعة لابد من اطلاق جميع المبادرات الشعبية الى اوسع حد للمساهمة والابداع التى اشار اليها سيادة زعيمنا الاوحد عبدالكريم قاسم فى خطابه التاريخى فى مؤتمر انصار السلام الثانى فى بناء اقتصادنا المتقدم . فبدون عمل اجماعى واسع

يشترك به جميع الشعب بحماس واندفاع ومبادرة وابداع من الصعب
ان نحقق اهدافنا ونلحق بقافلة التقدم العالمية .

وانا شخصيا واثق بأن جمهوريتنا تسير فى الطريق الصحيح بفضل
مستوى الوعي العالمى الذى يتمتع به شعبنا بكافة طبقاته الوطنية وفئاته
المخلصة وخاصة الجيش الباسل الذى هو من الشعب .

الدكتور حافظ التكمحي

القضاء على أعداء الثورة مطلب الجماهير

« لقد استأصلنا بعد التحرير طائفة كاملة من العناصر
المناهضة للثورة . وكان بعضهم قد ارتكب جرائم كبيرة فحكم
عليه بالاعدام . كان هذا أمرا لابد منه على الاطلاق ، كان مطلبنا
من مطالب الجماهير الواسعة ، وقد نفذ هذا المطلب من أجل تحرير
الجماهير الواسعة التى كانت مضطهدة طوال مرحلة مديدة من
قبل العناصر المناهضة للثورة ومختلف الطفافة ، أى من أجل
تحرير القوى المنتجة . ولو لم نفعل ذلك لما كانت استطاعت
الجماهير الشعبية ان ترفع رأسها » .

ماوتسى تونغ

جمهورية العراق

من حلف بغداد

الدكتور محمود علي الداود

اعلن سيادة الزعيم عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء مساء يوم الاربعاء المصادف ٢٥ آذار البيان التالي :

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٥٩ اعتبار يوم ٢٤ آذار وهو يوم خروج الجمهورية العراقية من حلف بغداد عيدا وطنيا شعبيا واعتباره عطلة رسمية في كافة انحاء الجمهورية العراقية الخالدة والاحتفال بهذا اليوم من كل عام بذكرى تخلص العراق من آخر ورقة من ورقات الاستعمار ... يسمى هذا العيد بعيد الحرية »

لقد صدر هذا البيان الهام بعد مضي أربع سنوات على توقيع حكومة نوري السعيد الجائرة على مسودة ميثاق التعاون المتبادل بين تركيا والعراق (٢٤ شباط ١٩٥٥) والتي كانت أولى وثائق حلف بغداد . ان هذا القرار كان تنفيذا صادقا لتعهدات ثورة ١٤ تموز الكبرى التي استهدفت تحرير البلاد من جميع القيود التي تكبل العراق في السياسة الخارجية وتركيز مبدأ السيادة على أساس شعبي كامل . لقد نفذت الثورة الآن الهدف الذي كان العراقيون يهدفون اليه منذ ثورة ١٩٢٠ وهو التمسك بفكرة « الاستقلال التام » وعدم التنازل عن سيادة الدولة العراقية لاي نفوذ اجنبي ... ومن اي جهة أتى . لقد حقق انسحاب جمهوريتنا من حلف بغداد استقلالنا في السياسة الخارجية استقلالا يعتمد بالدرجة الاولى على رضى الرأي العام وعلى مصلحة وسلامة أى حركة اصلاحية داخلية شاملة . لقد كانت السياسة الخارجية لحكومات العهد البائد في العراق سياسة شخصية لا تعتمد على دراسة علمية لمصلحة البلد ولا تستند الى تفهم دقيق للوضع الذي اتخذته الشؤون الدولية في هذا الجزء الحيوى من العالم . ان خطوط السياسة الخارجية كانت توضع في السنوات التي أعقبت نشوب الحرب العالمية الثانية من قبل نوري السعيد وعبدالله وتنفذ من قبل

مجالس برلمانية مزيفة • أما وزارة الخارجية فكانت وزارة للترفيه والاصطياف لكثير من ابناء الذوات الذين اجتلوا مراكز مهمة للسلك الخارجى الذى قدم صورة سيئة للشعب العراقى أمام الرأى العام العالمى • لقد كانت وزارة الشؤون الخارجية خالية من الاختصاص فى « الشؤون الخارجية » وكان على مرشح السلك الخارجى أن يكون من عائلة مرموقة حتى يدخل ضمن الزمرة المختارة أما العوامل الاخرى مثل الاخلاق والثقافة الواسعة ومعرفته للغات الاجنبية وحبه للاستفادة من التقدم العلمى والصناعى للامم التى يحتك بها فهى ليست شروطا ضرورية حسب عرف وزارة الخارجية فى العهد المباد • وما أن يغادر هذا النفر العراق ليتسلموا مناصبهم الدبلوماسية البراقة حتى يقطعوا صلاتهم بالشؤون العراقية اللهم الا فيما له علاقة ببغية النزهة والتفسيح والحصول على المخصصات التى كانت تغدق على هؤلاء بدون حساب أما الامور الدبلوماسية الدقيقة والدعاية لبلادهم فى الخارج والظهور بمظهر يليق بكرامة الشعب الذى يقومون بتمثيله كرها فكانت امورا ليست من اختصاصهم ••• ما دام الباشا فى الحكم •

أما امتحانات الترقية فكانت سهلة العبور يدخلونها بسلام آمنين كما دخلوا امتحانات الدخول فى السلك الخارجى ولا حاجة للبحث وتعلم اللغات وتتبع الشؤون الدولية والمادة الغزيرة التى تصدر عن بلادهم فى البلدان التى يمثلون فيها • وكان بعض اولئك النفوس يضطر الى عقد مؤتمر صحفى او الى القاء خطاب فى مؤتمر أو اصدار بيان فى بعض المناسبات وهنا يظهر جهل هؤلاء أمام الرأى العام العالمى فى الشؤون الخاصة ببلادهم والشؤون الدولية عامة وأما القلائل « الشواذ » من أعضاء السلك الخارجى الذين كانوا يحاولون الاصلاح أو بعبارة أخرى « العمل » فكانوا محرومين من السفرات الجميلة ومن المناصب فى لندن وباريس وواشنطن فهؤلاء يرسلون الى افغانستان وايران كأن الدبلوماسية مناطق نفوذ • وبالرغم من مضي أربعين عاما على الحكم الوطنى المزعوم فان وزارة الخارجية لم تغير اساليبها وبقيت وزارة لا تهمها الشؤون الخارجية ، ومثلها كمثل سياسة نورى السعيد الخارجية رجعية لم تتطور بتطور المجتمع العراقى وتطور مفهوم السياسة الخارجية لا بل مفهوم العلاقات الدولية •

لقد كان نورى السعيد منذ أيام تعاونه مع لورنس فى سوريا

والحجاز يؤمن بإصرار بان العراق لا يمكن أن يسير ما لم يعتمد على الغرب
فى سياسته الدفاعية والخارجية .

لقد ذكر نوري السعيد الاسباب الموجبة لتوقيع العراق على ميثاق
التعاون المتبادل بين العراق وتركيا بقوله « كان الركنا الاساسيان
لسياسة العراق الخارجية منذ تأسيس كيانه هى خدمة الاهداف العربية
وتأمين سلامة العراق باعتباره دولة لها - بحكم موقعها الجغرافى - ظروفها
الخاصة التى ينبغى مراعاتها للمحافظة على سيادتها واستقلالها وبقائها
عضوا نافعا فى مجموعة الدول العربية » . وبعد ان ضمن نوري السعيد
تحالفه التام مع الاستعمار البريطانى متعاوناً مع العائلة المالكة التى
جلبها الانكليز الى العراق بناءً على ارادة المستر تشرشل فى مؤتمر القاهرة
سنة ١٩٢٠ قام منذ سنة ١٩٢٦ بعقد سلسلة معاهدات مع تركيا كان
آخرها معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة فى سنة ١٩٤٦ التى
وضعت الحجر الاساسى لحلف بغداد والتى أتت بناءً على قيام الرئيس
ترومان باعلان عزمه على دراسة مشروع يقضى بتأسيس منظمة دفاعية
عسكرية عن الشرق الاوسط عن طريق تسليح تركيا واليونان فى
البداية .

لقد كانت السياسة الخارجية التركية التى رسمها كمال اتاتورك
تشبه الى حد كبير سياسة آل عثمان الخارجية من حيث اهمال الشعوب
الاسلامية فى الشرق الاوسط . لقد أتجه الاتراك الجمهوريون الى اوربا
كما اتجه العثمانيون الى المسئلة الشرقية ، وبالرغم من خروج البلاد
العربية من حوزتهم ولكنهم ظلوا يعاملونها معاملة عبر عنها السياسى
التركى المعروف قاسم كولك فى خطاب القاه فى المؤتمر السنوى التاسع
لشؤون الشرق الاوسط الذى عقد فى واشنطن فى ٥ آذار ١٩٥٥ جاء
فيه بان علاقة الاتراك بالعرب هى علاقة الاخ الاكبر للأطفال الصغار الذين
عليهم أن يتبعوا نصائحه . وبعد ثلاثة أسابيع كان نوري السعيد يوقع
معاهدة تحالف مع حكومة هذا الصديق !!! لقد ساند نوري السعيد منذ
البداية موقف تركيا فى الشرق الاوسط وراقب كمتفرج استيلاء تركيا
على ولاية الاسكندرونة العربية فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٩ دون ان يحرك
ساكنا لنجدة الشعب العربى فى سوريا الذى كان يصرخ من الاعتداء
الشنيع الذى قام به الاتراك بالتعاون مع السلطات الفرنسية اللهم الا
مشروعاً واحداً قدمه فى عام ١٩٣٨ دعا فيه الى تقسيم اللواء العربى

المذكور . ثم قام نوري السعيد في هذه الفترة بوضع الخطوط الاساسية لاتفاق عسكري بين تركيا وايران والعراق وافغانستان في ١٩٣٧ عرف باتفاق سعد آباد الذي شكل لخدمة الخطة العسكرية التركية التي بدأت في البلقان وانتهت في الشرق الاوسط وكانت غايتها الاولى هي استخدام العراق لسلامتها الاستراتيجية الخاصة في وقت كان فيه الشرق الاوسط معرضا لان يكون ساحة حرب وخاصة بعد استسلام الغرب لحكومة هتلر النازية في مؤتمر مونيخ ١٩٣٨ . لقد كان ثمار معاهدة سعد آباد هي خسران العرب للواء الاسكندرونة ورفض تركيا تنفيذ تعهدات الحلف العسكرية حين هاجم الانكليز العراق في مايس ١٩٤١ ضاربين عرض الحائط بالتزامات معاهدة ١٩٣٠ . أما ايران فبعد ان حصلت على مطالبيها في منطقة شط العرب خلال ١٩٣٧ أكدت من جديد على سياستها فيما يتعلق بجزر البحرين العربية . أما حليفة نوري السعيد الكبرى بريطانيا فقد اقترفت أبشع مؤامرة في تاريخ الانسانية بقيامها في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٩ ببناء الحجر الاساسي لدولة اسرائيل في فلسطين العربية ولم يرض تشرشل بالتمسك بوعده بلفور بل رفض بصلافة الكتاب الابيض الذي عرض على البرلمان الانكليزي في نهاية ١٩٣٩ والذي كان نوري السعيد يبني آماله الواسعة على قبوله . وما أن بدأت الحرب العالمية الثانية حتى كان العراق قاعدة بريطانية وفي هذه الفترة كان الشعب العراقي يعاني قسوة الجوع والجحيم في الوقت الذي كانت الجيوش البريطانية تتمون على حساب الشعب العراقي وتجعل من السوق السوداء مجالا خصبا للانتهازين والاستقلالين . وقام حكام العراق في فترة الحرب المظلمة بكبت الحريات وتعذيب الاحرار كما قام المستشارون البريطانيون في وزارة المعارف ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية بوضع العراق باكملة تحت خدمة المجهود العسكري البريطاني .

وبالرغم من الهزائم التي لحقت بالسياسة الخارجية لحكومات العهد البائد وعلى رأسها نوري السعيد وفاضل الجمالي وبالرغم من الاضرار المباشرة التي لحقت بمصلحة العراق ومصلحة الشعب العربي من جراء الارتباط بالمعاهدات غير المتكافئة وبالمنظمات الاقليمية العسكرية المتمثلة بميثاق سعد آباد فقد أصر رجال العهد البائد على الاستمرار في تلك السياسة المفلسة .

لقد نصت المادة الاولى من ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا

على ان هدف الميثاق هو صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما وفقا لاحكام المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة ، ويجوز ان تثبت التدابير التى يتفقان على اتخاذها لجعل هذا التعاون نافذا باتفاقيات خاصة تعقد بين احدهما والآخر . والواقع ان احكام المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة ذكرت كذلك حق دول منطقة جغرافية معينة فى تكوين حلف دفاعى اقليمى على شرط ان لا يقلل من مبدأ السيادة للدول الاعضاء ، كما ان الذى حدث هو دخول دول لا علاقة لها بالمنطقة مثل بريطانيا والولايات المتحدة فكان دخولهما فى حلف بغداد ، كما حدث فى حلف جنوب شرق آسيا ، خرقا صريحا للمادة (٥١) من ميثاق هيئة الامم المتحدة . وقد نصت المادة الثالثة من الميثاق على تعهد الفريقين الساميين المتعاضدين بالامتناع عن التدخل بأى شكل من الاشكال فى الشؤون الداخلية لاحدهما الآخر ويقومان بفض أى نزاع بينهما بالطريقة السلمية وفقا لميثاق هيئة الامم . ان تأسيس مكتب دائم فى نطاق ميثاق بغداد لمكافحة بعض الافكار السياسية المعينة دليل واضح على اعطاء الحق للدول الاعضاء للتدخل فى شؤون بعضها البعض الداخلية اذا ما نشأ فيها نوع من انظمة الحكم المخالفة لمبدأ ميثاق بغداد . وقد استعمل ميثاق حلف بغداد وسيلة للمقضاء على أى نوع من الحركات المعارضة فى العراق ما دام يؤمن بنظرية ابقاء الاوضاع على حالتها « Status Quo » . ولم تقتصر تدخلات حلف بغداد فى الشؤون الداخلية العراقية بل تعدى ذلك الى التدخل فى الشؤون السورية الداخلية فى الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ تدخل سافرا رافقته تحشدات القوات العسكرية التركية على الحدود السورية الشمالية ، هذا بالاضافة الى قيام حكومة نوري السعيد باجراء مراسلات جدية مع المقيم البريطانى العام فى البحرين Sir. Charles Belegrove لاجل ارسال الشرطة العراقية لقمع الحركات الوطنية الواسعة النطاق التى كانت قد ابدت نشاطا ملحوظا فى خلال عام ١٩٥٦ على اثر حوادث السويس والتى طالبت بشكل من النظام البرلمانى والدستورى فى الحكم . وقد نصت المادة الخامسة من الميثاق على ان الميثاق مفتوح للانضمام اليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية « وغيرها من الدول التى يهملها أمر السلم والامن فى هذه المنطقة بصورة فعالة والمعترف بها اعترافا كاملا من كلا الفريقين الساميين المتعاضدين » . وكان الغرض من هذا الضغط على البلاد العربية الدخول فى سلسلة الاحلاف . وكانت تركيا تستعمل

كل الاساليب للضغط على الحكومة المصرية منذ أيام اللواء محمد نجيب لزوجها في منظمة اقليمية دفاعية عسكرية ضد الاتحاد السوفيتي . وكان للموقف الودى الذى اتخذه البيت الابيض بواسطة السفير جفرسون كافرى فى القاهرة حيال حكومة جمال عبدالناصر الجديدة أثر كبير فى الدعاية التركية . لقد أكدت الصحافة الامريكية والتركية والانكليزية على اهمية المواد العسكرية التى تضمنها ميثاق بغداد وبذلك اوعبت الشعوب العربية من النتائج الخطيرة التى تترتب على دخولها هذا الميثاق .

وقد ذكر كل من نورى السعيد وعدنان مندرس فى البروتوكولات الملحقه بالاتفاقية السابقة والمؤرخة فى ٢٤ شباط ١٩٥٥ باتفاقهما على العمل متعاونين تعاوناً وثيقاً من أجل وضع مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذ . لقد ذكر السياسى التركى المعروف قاسم كولك سكرتير الحزب الجمهورى العام فى الخطاب الذى القاه فى مؤتمر الشرق الاوسط فى واشنطن بتاريخ ٥ آذار ١٩٥٥ بان على العرب قبول فكرة اسرائيل التى يجب اعتبارها اداة حديثة لتقدمهم الصناعى والعلمى وأكد على اهمية الصداقة التركية - الاسرائيلية وفاخر بان فكرة اسرائيل الحديثة قد ولدت منذ زمن عبدالحميد الثانى وبارك التجارة الاسرائيلية - التركية . لقد كانت تركيا ولا تزال مركزاً مهماً للتجارة اليهودية والسوق السوداء الاسرائيلية كما انها وقفت موقفاً معادياً للامانى العربية أثناء تأميم الحكومة المصرية لقناة السويس وقد القى السفير التركى فى لندن أثناء مباحثات مؤتمر لندن خطاباً حمل فيه بشدة على مبدأ التأميم وقد ساندته فى ذلك مندوب باكستان ومندوب ايران والولايات المتحدة . وقد تم التوقيع على الاتفاق الخاص بين العراق والمملكة المتحدة فى ٤ نيسان ١٩٥٥ وقد جاء فيه :

« عندما عقدت معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا فى سنة ١٩٣٠ وكانت الظروف الدولية آنئذٍ تستلزم نوعاً من الاتساق والتوافق لمقتضياتها مما أدى الى تحمل العراق بعض الوجائب مدة من الزمن ولما كانت الظروف والاحوال الدولية قد تبدلت تبديلاً عميقاً فى خلال الربع قرن وكانت هيئة الامم المتحدة قد أقامت مبادئ جديدة لتأمين السلم العالمى وبالنظر لوضع العراق الجغرافى وأهمية موارده النفطية فى تموين الجيوش الحديثة مما يجعله هو ومجاوريه من البلاد المنتجة لهذه المادة مطمح أنظار الدول الطامعة فيه ويضطره الى ايجاد وسائل خاصة لحفظ

كيانه فقد رأت اللجنة انه من المفيد دخول العراق فى حلف عسكرى مع
بريطانيا » •

وهكذا بدل العراق معاهدة ١٩٣٠ بتحالف عسكرى استعمارى آخر
هذه المرة بجميع الشعوب العربية وأصبح يهددها تهديدا مباشرا كما
حدث أثناء المؤامرات التى قام بها حكام العهد المباد ضد سوريا • وقد عقدت
الجلسة البرلمانية المشتركة فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة
زوالية من مساء يوم الاربعاء الموافق ٣٠ آذار ١٩٥٥ لمناقشة انضمام
حكومة نورى السعيد لميثاق بغداد ، وقد بين نورى السعيد فى خطابه
الذى القاه فى تلك الجلسة مدى التعاون بين حكومته والحكومة البريطانية
وعندما أراد أفراد قلائل ومنهم الشيخ محمد رضا الشيبى مناقشة
الميثاق العراقى - الانكليزى الجديد قوطعوا من قبل أنصار نورى السعيد
الذين رفضوا اعطاء حرية الكلام للشيخ الشيبى الامر الذى اضطره الى
الجلوس • وفى جلسة هتكت فيه حرمة الشعب ونسى الحكام أبسط قواعد
الحكومة البرلمانية والدستورية أبلغ احد نواب الحكومة نائب رئيس
الجلسة باقتراح يذكر فيه انه بناء على وضوح الموضوع يقترح الاكتفاء
بالمذاكرة والتصويت على الاقتراح ، وقد قبل الاقتراح المقدم بتأثير سياسة
الحكومة بالاجماع • وهكذا دبرت مؤامرة الموافقة على ميثاق استعمارى
من قبل مجلس مزيف •

ان الشعب العراقى كان يعلم علم اليقين بان المجالس البرلمانية
لم تكن تمثله وكانت صحف العالم تضرب الامثال بالمجالس النيابية التى
كان نورى السعيد « يطبخها » وخاصة مجلسه الاخير الذى ضم أكبر
مجموعة من نواب التزكية • لقد عارض الشعب العراقى بكل طبقاته
وفئاته الوطنية سياسة حلف بغداد واعتبر ما جرى فى الاجتماع البرلمانى ماهو
الا مؤامرة استعمارية دبرتها زمرة من اذئاب الاستعمار الذين اغمضوا
عيونهم عن مطالب الشعب وحاجات الشعب • ان دخول نورى السعيد
حلف بغداد قد اضعف مركز العراق لدى الشعوب العربية وخاصة فى
منطقة الخليج العربى حيث اعتبر سكان البحرين والكويت وعمان
وقطر دخول العراق فى شبكة الاحتلال البريطانى خطة رجعية لضرب
الحركات التحريرية فى تلك المنطقة • كما ان دخول حكومة نورى السعيد
حلف بغداد أضر بالشعب السورى لان حكومة نورى السعيد باتفاقها مع
تركيا اعترفت اعترافا قانونيا بالسيادة التركية على لواء الاسكندرونة
العربى •

ان ثورة ١٤ تموز الكبرى كانت استجابة صريحة لمطالب الشعب العربي في كل مكان . وان خروج العراق من ميثاق بغداد كان نصرا ساحقا لعرب الخليج في نضالهم ضد الاستعمار البريطاني وانقاذا عمليا للجمهورية العربية المتحدة من المحالفات العسكرية الموجهة ضدها ، ونصرا للجزائر وللبادى التعاون العربى والتعايش السلمى والتضامن الآسيوى - الافريقى ومقررات مؤتمر باندونج . وبالنسبة للشعب العراقى فان بشرى ٢٤ آذار كانت اعلانا بانطلاق السياسة الخارجية العراقية وضمانا للاستقلال الكامل . . . الهدف الذى نظر اليه الشعب منذ ثورة ١٩٢٠ .

الدكتور محمود علي الداود

كلية الآداب - بغداد

لماذا تبدل اذن ؟!

« كان من جراء صدور مبدأ ايزنهاور وتطبيقه ، أن دعمت الرجعية دعما تاما ، فأخذت تنكل بالعناصر الوطنية المتحررة ، تحت ستار مكافحة الشيوعية والمبادئ الهدامة ، ولاشك ان التنكيل بالعناصر الوطنية المتحررة هو الغرض الاساسى فى الامر . واما الشيوعية الدولية فان الدول الغربية نفسها تعرف ان هذا التعبير غير جدى ، والدليل على ذلك أن امريكا نفسها تتعامل مع بلدان اشتراكية » .

« من تصريح أدلى به صلاح البيطار - وزير خارجية الجمهورية السورية سابقا والوزير بلا وزارة فى الجمهورية العربية المتحدة اليوم - فى ١٩ آب ١٩٥٧ فى مؤتمر صحفى ونشر بجريدة الشعب المصرية فى ٢٠ آب ١٩٥٧ . نقلا عن كتاب (دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى) لفوزى حرجس ، اصدار دار النديم ، القاهرة ١٩٥٨ ، صحيفة ٢٦٨ » .

* * *

الوعي الفكري

في شعر الرصافي

الدكتور صالح جواد الطعمة

« من اتحاد الادباء العراقيين »

- ١ -

لابد لي ، وأنا أحاول ان أحدد الوعي الفكري في شعر الرصافي ، أن أشير الى أن الشعر كالفنون والافكار والمؤسسات الاجتماعية الاخرى ، فعالية اجتماعية ، من ناحيتي عملية الخلق الفني ، وعملية تأثير العمل الشعري في المجتمع . أي ان الشاعر يستمد مواده الاولية من المجتمع ويسبغ عليها شيئا من ذاتيته نتيجة تفاعله معها من جهة ، وانه من جهة أخرى لا يفعل ذلك من غير هدف بل يقوم بنقل تجربته الى قرائه . فيؤثر فيهم أو يوجههم وجهة معينة . . أراد ذلك أم لم يرد ، وسواء اعترف به أم لم يعترف .

وهذه الطبيعة الاجتماعية للشعر تجعل الشاعر في وضع خاص من المجتمع الذي يحيا فيه ، من مطامح أفراد وطبقاته وآلامهم ومشاعرهم وأفكارهم . . وهو قد يحس بهذا الوضع . وقد لا يكون على بينة منه . غير ان شعره لا يستطيع تجنب اتخاذ موقف ما تجاه القضايا أو العلاقات التي تمس المجتمع بمختلف طبقاته والافكار السائدة فيه .

وقد سمعنا هزلت (١٧٨٧ - ١٨٣٠) الناقد الانكليزي الشهير يقول ، قبل أكثر من قرن ، بأن الشاعر لا يستطيع ان يعمل شيئا آخر غير ان يطبع فكر العصر على أعماله (١) ، وهو بهذا القول يعترف بحتمية اتخاذ الشاعر موقفا من عصره ومجتمعه بطريقة واعية مقصودة ، أو غير واعية .

واذا كنا نؤمن بأن الشاعر لا يمكن ان يجد مهربا من هذا الموقف

(١) René Wellek: A History of Modern criticism, Vol. 2 (New Haven; yale university press, 1955) p. 206

يدفعه اليه - بوعى أو دون وعى - ارباطه بالنظام الاجتماعى القائم ، فليس من العسير فى شئ ان نؤمن بأن من المستلزمات الاساسية لتحمل رسالة الشعر أن يعي الشاعر اهمية ما يقوله بالنسبة للمجتمع ، وان يدرك الروابط التى تشده الى هذه الطبقة أو تلك ، أو هذه الفكرة دون غيرها من الافكار العاملة فى المجتمع ، وان يدرك طبيعة العلاقات بين الناس . ولقد أحسن الناقد مايثو ارنولد (١٨٢٢ - ١٨٨٨) ، فى قوله : « يستطيع كل انسان ان يدرك بأن على كل شاعر ان يتفهم الحياة والعالم قبل تناولهما فى شعره ، ولما كانت الحياة والعالم اكثر تعقيدا فى الأزمنة الحديثة ، فان خلق شاعر حديث مبدع يستلزم جهدا نقديا كبيرا » (٢) . وهو يعنى بهذا الجهد النقدى ما يعين الشاعر على تفهم المجتمع والحياة بعمق ودقة . فوعى الشاعر ، اذن ، لما يتناوله من أمور أصبح عنصرا جوهريا فى تكوين القصيدة وقوتها التأثيرية الموجهة .

وقد يكون هذا الوعى ، كأية ظاهرة فكرية أخرى ، سليما أو غير سليم ، نافعا أو ضارا ، وتعتمد سلامته وفائدته على مدى اسهامه فى خلق فهم صحيح ، لدى الشاعر ، وتصوير صادق للحوادث والفعاليات وقوى الخير والشر فى المجتمع ؛ اى أنه من الجائز ان يتفهم الشاعر الامور التى يتناولها فى شعره بطريقة تخالف الحقيقة ، نتيجة نقص أو عيب فى وعيه الفكرى . وليس من الصعب أن نتبين آثار هذا النوع من الوعى فى تفهم الشعراء لما يتناولونه فى أعمالهم من أمور ، ولعل أقرب مثل على ذلك شعر الأنسة نازك الملائكة ، ونظرة خاطفة فى قصيدتها « جامعة الظلال » (٣) تؤيد ما أذهب اليه ، وبصورة خاصة حين تقول :

أخيرا لمست الحياة
وأدركت ما هى أى فراغ ثقيل
أخيرا تبينت سرّ الققاييع واخيبته
وأدركت انى أضعت زماناً طويل

فتفهم الحياة بأنها فراغ ثقيل مناقض لحقيقة الحياة كما يدركها

(2) W.G. Bate: Criticism: The Major texts (New york: Harcourt, Brace & Co., 1952) p. 453 - 454.

(٣) نازك الملائكة : شظايا ورماد (بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٤٩) ص ٨٦ - ٨٨ .

غيرها من الشعراء الذين يجدون فيها أنبل المعاني واسمى المقاصد ، كما يبدو ذلك فى موقف ايليا أبى ماضى :

أحلم الناس فى الحياة أناس علوها فأحسنوا التعليلا
فتمتع بالصبح ما دمت فيه لا تخف ان يزول حتى يزولا

وعلى هذا الاساس يجوز لنا ان نقسم وعى الشعراء الفكرى الى وعى ايجابى يؤدى الى تفهم وتصوير صحيحين لحقائق الحياة ، ووعى سلبى يفضى بالشاعر الى الزلل والضلال ..

وهذا يقودنا الى مسألة ثالثة متصلة بحتمية اتخاذ الشاعر موقفا ما من المجتمع ، وضرورة ادراكه لما يتناوله فى شعره ، وهى نوعية الوعى الفكرى الذى يمتاز به الشاعر .. ونصطلح عليه هنا باسم « الوعى الايجابى » أى ان الوعى بصورته العامة لم يعد كافيا للعمل الفنى الخلاق ، بل أصبح من الضرورى ان يكون ايجابيا بالمعنى الذى أشرت اليه .. غير ان تكوين الوعى الايجابى ليس بالعمل اليسير ، أو سهل التناول لاسيما فى المجتمعات الطبقيّة بل يتطلب درسا وجهدا مستمرين لتفهم الواقع الاجتماعى على حقيقته . وليس من العبث أو الغريب ان نجد زعيما وشاعرا خبيرا بمشكلة الوعى فى المجالين السياسى والادبى كماوتسى تونغ ، يؤكد على صعوبة تحقيق هذا الوعى الايجابى فهو يخاطب الاديب بقوله : « ان كنت تريد ان تفهمك الجماهير وان تندمج معها فعليك ان تصمم على مزاولة عملية صقل طويلة ومؤلمة احيانا » (٤) ، وهو يؤكد فى موضع آخر من كتابه حول « مشكلات الفن والادب » ، ان على الشعراء والكتاب ان يدرسوا المجتمع بطبقاته المختلفة وعلاقة بعضها ببعض الآخر وظروفها واتجاهاتها ونفسيّتها ، وأنهم آنذاك فقط - ان ادركوا هذه الامور ادراكا شاملا - يستطيعون ان يعطوا الادب والفن مضمونا غنيا وتوجيها صحيحا . وقد رأينا قبل ذلك الشاعر الانكليزى والناقد التقدمى والشهير باسم كودويل (٥) Christopher Caudwell

(4) Mao - Tsi - Tung: Problems of art and Literature (New York: International Publishers 1950) p. 12

(٥) واسمه الحقيقى : كريستوفر سانت جون سبرغ Christopher St. Gohn Sprigg.

(١٩٠٧ - ١٩٣٧) يصر على ان الخطوة الوحيدة التى يمكن أن تؤدى الى الوعى السليم واداء رسالة الشعر والفكر هى ان ينضم الكاتب أو الشاعر الى صفوف الطبقة العاملة وان يربط نفسه بمصالحها ، كما جاء فى الفصل الاخير من كتابه القيم « الوهم والواقع Illusion & Reality (٦) » وقد كان على حق فى مذهبه الى ان الشاعر لابد ان يتخذ احد المواقف التالية : موقف المعارض لمصالح الطبقة العاملة ، أو المتحالف معها ، أو المندمج فيها ، وأن خيرهم من كان يلتزم بالموقف الاخير ..

- ٢ -

وبالرغم من صعوبة تحديد موقف الرصافى بدقة على هذا الاساس ، لتسبب الذى سنذكره بعد قليل ، فانه لمن اليسير على من يتبع شعر الرصافى وحياته الشخصية بامعان ان يتلمس ما أبداه الرصافى من وعى ايجابى فى تفهم حقائق مجتمعه ، وتصويرها تصويرا صحيحا فى معظم الحالات . نتيجة وقوفه الى جانب الاكثرية المطلقة وربط مصيره بمصيرها . وبالرغم من اعترافنا بأن وعى الفنان يرتبط بالصراع الطبقي ، كما اوضح ذلك الناقد الامريكى لويس هاراب « ان وعى الفنان مرتبط بأنماط التفكير والشعور السائدة فى عصره ومجتمعه ولا بد ان تكون لهذه الانماط فى مجتمع طبقي مميزات طبقية وان تتغير بحكم الصراع الطبقي » (٧) ، فان وعى الرصافى لم يرتبط بهذا الصراع قدر ارتباطه بصراع أوسع بين مختلف الطبقات الوطنية من جهة وقوى الاستعمار والاقلية الحاكمة من جهة أخرى .. وذلك أمرا طبيعى ان ادركنا بأن الرصافى عاش فى فترة تاريخية لم يتبلور فيها الصراع الطبقي بوضوح ، بل التقت فيها الطبقات الوطنية المختلفة فى صراعها فترة طويلة ضد النفوذ الاستعماري ، العثماني والبريطاني ، فجاء شعره ممثلا ومصورا لمطامح عدد من الطبقات الاجتماعية بما فيها الطبقة العاملة - ولا أريد ان يفهم من ذلك بأن شعره لا يدل على تفهم الصراع الطبقي وأسبابه ، بل فيه ، على العكس ، ما يشير

(6) Christopher Caudwell: Illusion and reality (New york: International Publishers, 1955) p. 270 - 298

(7) Louis Harap: Social Roots of the arts (New york: International Publishers, Inc. 1949) p. 38

— كما سنرى — الى ان الرصافى قد ادرك جيداً طبيعة هذا الصراع الطبقي ، واتخذ موقفاً ايجابياً تجاهه فأيد بكل قوة وصراحة كفاح الطبقة العاملة من أجل حقها فى الحياة الكريمة . غير ان هذا الجانب يكون جزءاً صغيراً من عناصر وعيه . وسأتناول فى هذا البحث الوعى الفكرى فى شعر الرصافى من ثلاث زوايا مترابطة : فهمه لموضوع الحرية ، وفهمه للنظام الطبقي ، وللقومية والدين .

- ٣ -

ان فى مقدمة الامور التى عالجها فى شعره معالجة واعية « الحرية » بأوسع معانيها ، حرية الوطن من المستعمرين ، وحرية الشعب من الاستبداد ، حرية الفكر والتعبير ، والحرية من الاستغلال الاقتصادى . فنجد تارة يحاول ان يدفع عن حرية العرب عامة ما يسىء اليهم تحت شعار الاستقلال الذى خبرنا حقيقته قائلاً فى قصيدته « نحن والحالة العالمية » (٨) :

معشر العرب أين أنتم من القوم اذا ما تمّ انقلاب الزمان
أيام والدهر يفتح فيكم من جديديه مقلتي يقظان
يقض القوم عهدكم قبل هذا واستخفوا بحفظه فى حوانى
واستهانوا بالوعد اذ خلفوه واستغلوا دفائن الاوطان
وأقاموا فيها قواعد جو لاحتشاد الجنود والطيران
ثم بثوا بها العيون فساداً فى سوحها والمبانى
كل هذا وأنتم مستقلون بزعم من عندهم وامتنان
قيدوكم لنفعهم بعهود ناطقات من أمركم بلسان
اوثقوكم بها اساراً وقالوا ليس هذا لكم سوى احسان
أو كما يقول فى قصيدته « بين الانتداب والاستقلال » :

خلقتم لنا من كل عهد مموه
الى ان غدا استقلالنا ضحكة الورى
قيوداً بها استقلالنا يتقيد
به ساخر كل امرئ ومندد

(٨) الرصافى : ديوان الرصافى (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٥٦)

وصار كسييفٍ قاطعٍ في أكفكم
غررتم به الاغرار والله شاهد
يجرّد للارهاب طوراً ويغمد
على انه في الحكم لفظ مجرّد

وأبياته التي قالها « عند نشر المعاهدة » دلالة أخرى على سلامة
وعيه للاستقلال الشكلي الذي استعان به عصابة الحكم المنهار لمقاومة
القوى الوطنية النازعة الى التحرر الحقيقي ، ولخدع الشعب به :

نشروا المعاهدة التي في طيها
قد ابلعونا حبة استعبادنا
والعهد بين الانكليز وبيننا
من ذا رأى ذئب الذئاب مصافحاً
لكنهم خافوا انفكاك قيودنا
كتبوا لنا تلك العهود وانما
شلت اكف موقعيها انهم
هب أنهم أمنوا انفكاك قيودنا
قيّد بعض بأرجل الآمال
لكن مموهة بالاستقلال
كالعهد بين الشاة والرئبال
بتودد حملاً من الاحمال
فاستوثقوا منهمن بالاغفال
وضعوا بها قفلاً على الاغلال
حلت عليهم لعنة الاجيال
أفيأمنون تقلّب الاحوال ؟!

وقصيدته « الحرية في سياسة المستعمرين » مثل آخر على ايمانه
بالحرية كمطلب تنشده مختلف الطبقات الوطنية ، وهي ان امتازت بشيء ،
فانما بسخريتها اللاذعة في التعبير عما كان يعاينه العراق من عبودية
الحكم وهي بعد ذلك تصور أزمة الحرية الفكرية التي تقاسيها الشعوب
في كفاحها ضد المستعمرين وحكامها الرجعيين :

يا قوم لا تتكلموا
ناموا ولا تستيقظوا
وتأخروا عن كل ما
ودعوا التفهم جانباً
وتثبتوا في جهلكم
والعدل لا تتوسموا
واذا ظلمتم فاضحكوا
واذا أهنتم فاشكروا
ان قيل هذا شهدكم
او قيل ان نهاركم
او قيل ان بلادكم
فتحمدوا وتشكروا
ان الكلام محرم
ما فاز الا النوم
يقضى بأن تتقدموا
فالخير ألا تفهموا
فالشر أن تتعلموا
والظلم لا تتجهموا
طرباً ولا تتظلموا
واذا لطمتم فابسموا
مرّ فقولوا علقم
ليل : فقولوا مظلّم
يا قوم سوف تقسم
وترنحوا وترنموا !

وهذه القصيدة كما قلت فى محاضرة سابقة عن « الشعر العربى المعاصر فى العراق وروح العصر » (٩) ، تحوى ، على قصرها ، خلاصة مركزة حياة العرب فى هذا العصر ، والمشكلات التى كانوا ولا يزالون يواجهونها وهم يحاولون وضع أسس سليمة لغدٍ أجمل واسنى . ولشدة تعلق الرصافى بالحرية ، فان موضوعها يتردد فى كثير من قصائده حتى وان كانت القصائد تدور حول أمور أخرى ، ففي قصيدته « فى العهد العلمى » التى قالها بمناسبة افتتاحه ، يقول :

لمرك ان الحرّ لا يثقيد ألا فليقل ما شاء فى المنّـد
إذا أنا قصّدت القصيد فليس لى به غير تبيان الحقيقة مقصد

* * *

تعودت تصرّيحى بكل حقيقة وللمرء من دنياه ما يتعود
إذا رمت نصحاً جئت بالنصح واضحاً وما كان من شأنى الكلام المعقد

ثم يخاطب قومه :

وأَمْضُوا سديد الرأى دون ترددٍ فما يبلغ الغايات من يتردد
ولا تقبلوا قيداً بقولٍ مجردٍ فما قيد الإحرار قول مجرد

وهذا الاهتمام بالحرية ، كما نرى ، لا يقتصر على حبه للتعبير عن رأيه بكل صراحةٍ وحرية ، بل يشمل دعوته غيره من المواطنين الى ابداء الرأى السديد دون تردد . . . فهو لا يطيق ان يراهم خاضعين لجور أو عبودية ، أو غير آبهين بحريتهم ، كما تلمس ذلك فى قصيدة « تنبيه النيام » :

عجبت لقومٍ يخضعون لدولة يسوسهم بالموبقات عميدها
إذا ولّيت أمر العباد طغاتها وساد على القوم السراة مسودها
وأصبح حرّ النفس فى كل وجهة يرد مهاناً عن سبيل يريدها
وصارت لثام الناس تغلو كرامها وعاب لبيداً فى النشيد بليدها
فما أنت الا ايها الموت نعمة يعزّ على اهل الحفاظ حجودها

* * *

(٩) راجع المثقف : العدد الاول (تشرين الاول ١٩٤٨) ص ٤٤ - ٥٥ .

ألا انما حرية العيش عادة من كل نفس وصلها ووفودها

او لاحظته يعبر عن ضرورة حرية الفكر كعنصر اساسى للحياة
الانسانية الكريمة فيقول فى قصيدته الشهيرة « فى سبيل حرية
الفكر » :

احب الفتى ان يستقل بنفسه
واكره منه ان يكون مقلداً
فيصبح فى افكاره مطلقاً حراً
فيحشر فى الدنيا اسيراً مع الاسرى

* * *

اذا كان فى الاوطان للناس غاية
فاوطانكم لن تستقل سياسة
اذا السيف لم يعضده رأى محرر
سواء على الانسان بعد جموده
اذا لم يعش حراً بموطنه الفتى
أحرיתי انى اتخذتك قبلة
فحرية الافكار غايتها الكبرى
اذا انتم لم تستقلوا بها فكرا
فلا تأملن من حده ضربة بكرا
أحلّ بقفر الارض ام سكن المصرا
فسمّ الفتى ميتاً وموطنه قبراً
اوجه وجهى كل يوم لها عشراً

وهو حين يتعشق الحرية ويلتزمها فى حياته ، يكشف عن حرصه
على قول الحقيقة ، والحرية والحقيقة عنده فكرتان متلازمتان لا تنفصل
احدهما عن الاخرى :

الحرّ من خرق العادات منتهجاً
ومن اذا خذل الناس الحقيقة عن
ولم يخف فى اتباع الحق لائمة
نهج الصواب ولو ضدّ الجماعات
جهل أقام لها فى الناس رايات
ولو أتته بحدّ المشرفيات

أو كما يقول « فى حفلة شوقى » :

أبى الحق الا ان أقوم لأجله
وأن أتمادى فى جدال خصومه
وانى لأهوى الحق كالطيب ساطعاً
ستبقى لنفسى فى هواه سريرة
وتكره نفسى ان أكون مخادعاً
وما العجز الا ان أكون مكاتماً
على الدهر فى كل المواطن ثائراً
وأقرع منهم بالبيان مكابراً
وكالريح هبّاباً وكالشمس ظاهراً
اذا الدهر ابلى من بنيه السرائراً
لأدرك نفعاً او لأدفع ضائراً
اذا ما تقاضتني العلى ان أجاهراً

وليس من العبث أو التكرار العفوى الممل ان تلمس هذا الترابط

بين الحرية والحقيقة فى قصائده كثيرة ، بل انه من صميم وعى الشاعر ،
وايمانه بأن الحقيقة لا يمكن ان تخدم الا بالحرية ، والاخير فى من يتخاذل
عن خدمتها ، فتسمعه ينشد فى قصيدة « ما وراء القبر » :

متى تطلق الايام حرية الفكر فينشط فيها العقل من عقلة الاسر
ويصدع كل بالحقيقة ناطقاً ويترك ما لم يدر منها لمن يدرى

ويجد كرهه أو ازدراؤه لمن يخفى الحقيقة متنفساً فى كثير من
القصائد ، منها قوله فى « حقيقتى السلبية » :

أحب صراحتى قولاً وفعلًا وأكره ان أميل الى الرياء
فما خادعت من أحد بأمرٍ ولا أضمرت حسواً فى ارتغاء
ولست من الذين يرون خيراً بابقاء الحقيقة فى الخفاء

ومنها ما جاء فى قصيدة « من خواطر الماضى » :

تعودت انشادى القريض المهدباً ونزهت نفسى فيه ان أتكذباً
ومن أجل حبى للحقيقة لم أكن مع الزمن الغاوى اذا ما تقلباً
ومن أجل جهدى فى استقامة منطقى أبيت لرأى ان يكون مذبذباً

وشاعر كالرصافى ، هذا موقفه من الحرية ، لا يتوقع منه الا ان
يكون نصيراً للحرية ، وكل من تسلب حريته ، فى أى مكان وليس ادل
على ذلك من التفاتة الى اضطهاد الحرية الفكرية فى مصر ، متمثلاً فى
الحملات الموجهة ضد علي عبدالرزاق صاحب كتاب « الاسلام واصول
الحكم » وطه حسين مؤلف « فى الشعر الجاهلى » ، ولم ينسه هذا
الاضطهاد ما أقيم لتكريم شوقى من احتفالات فقال « فى حفلة شوقى » :

ولكننى قد انظر الحفلة التى تقام له ذا اليوم فى مصر ساخرًا
اذا احتفلت مصر بشوقى فمالها تقيم على الاحرار فى العلم حاجراً
فقد أسمعتنا ضجة امطرت بها علياً وطه حاصباً متطائراً
فما بال هذا عدّ فى مصر مارقاً وما بال هذا عدّ فى مصر كافراً
اذا لم تك الافكار فى مصر حرّة فليس لمصر ان تكرّم شاعراً
أيرفع قدر العلم ينطق ناظماً ويوضع قدر العلم ينطق ثائراً
ألا ان هذا الشهر ليس بطائل اذا كان عما يبلغ العلم قاصراً
كما ان هذا العلم ليس بنافعٍ اذا لم تكن فيه النفوس حرائراً

وتكريم رب الشعر ليس بمفخر
والا فعصر الجاهلية قبلنا
لمن كان عن حرية الفكر جائرا
له السبق في تكريم من كان شاعرا

وقد ادرك الرصافي بأن حرية الافراد والشعوب تبقى مشوهة أو
غير حقيقية ما دام الافراد أو الشعوب يعانون من الاستغلال الاقتصادي ما
يسبب الى حریتهم ، ولهذا فهو يتناول العامل الاقتصادي وتأثيره في هذه
الحرية ، وخذ مثلا على ذلك قوله من « معترك الحياة » :

أرى كل ذی فقرٍ لدى كل ذی غنى
ولم يعط الا اليسير وانما
أجيراً له مستخدماً في عقاره
على كدّه قامت صروح يساره

أو ما يقوله - بصورة اوضح - في قصيدته « في سبيل الوطنية » :

أو ما ترى أهل البلاد تقيّدوا
الغرب يكسوهم ملابس هم بها
لغرب من حاجاتهم بقيود
يعرون من مالٍ لهم ونقود
وتراه يسلخهم بمصنوعاته
سلخ الشياہ فهم بغير جلود

* * *

يا سادة الاوطان لستم سادة
أفسيد من عاش وهو لغيره
ما عشت من فقركم لعبيد
في حاجة بل ذاك عيش مسود

فالرصافي ، كما ترى ، يتحسس ما يعانيه شعبه من استغلال
الاجنبى لامواله وثرواته ، وما يسببه له اعتماده على الصناعة الاجنبية
من متاعب وقيود تنال من سيادته ، وتسيء الى حرته . . . وليس غريبا
ان تجده يعير التحرر الاقتصادي اهمية كبرى في مناسبة أخرى يحيى
فيها وفد مصر الشقيقة عام ١٩٣٦ قائلاً :

اذا ما مصر من المال استقلت
فان المال أكبر ما يرجى
فلا تخش التأخر في السياسه
به نيل السعادة والرئاسه
اذا ما الشعب كان أسير فقرٍ
أصبح في سياسته طليقاً
فما تجدى السياسه والحماسه
أسير اوجب الفقر احتباسه

وكأنى بالرصافي قد خبر جيداً استحالة توطيد الاستقلال السياسى
من غير توافر استقلال الاقتصاد الوطنى ، وهذه حقيقة علمية اثبتت
التجارب والحوادث فى العالم سلامتها وصحتها . . .

وقد أشار ببراعة الى ماللعامل الاقتصادي من أثر غير سليم فى المجتمع الطبقي ، يظهر الناس على غير حقيقتهم ، فيهب الفضائل من ليس لهم منها نصيب ، ويجرد منها ذوى الفاقة والحرمان كما يقول فى قصيدته « فى مشهد الكائنات » :

وقد يفترى المال الفضائل للورى	وليس لهم مما افتراه نصيب
وللفقر بين الناس وجه تبينت	به حسنات المرء وهى ذنوب
لقد أحجم المثرى فسّموه حازماً	واحجم ذو فقرٍ فقيل هيب
وان يتواضع معدم فهو صاغر	وان يتواضع ذو الغنى فنجيب
وذو العدم ثرثار بكثر كلامه	وذو الوجد منطق به ولبيب

والتفاة الرصافى ، فى هذه القصيدة أو تلك ، الى العامل الاقتصادي ظاهرة قلما نلمسها عند أكثر شعرائنا العرب ، وهى ان دلت على شىء فانما تدل على الوعى الايجابى الذى امتاز به فى أكثر مواقفه .

- ٤ -

ويمضى بنا هذا الحديث عن الحرية من الاستغلال الاقتصادي ، كما يصورها الرصافى ، الى تصويره للصراع الطبقي بين أقلية مستغلة تسرق جهد غيرها لبناء سعادتها ، وأكثرية مستغلة لا تملك من انتاجها غير ما يؤمن لها الحياة المتعبة الشقية تواصل فيها كدحها وعناءها ضحية لنهم المستغلين وجشع ذوى السلطان والنقود :

قد وردنا والارض للعيش حوض	واحد كلنا لنا فيه حوض
فلماذا به مشوب ومحض	عظمت حكمة الاله فبعض
فى نعيمٍ وبعضنا فى عذاب	
أيها الاغنياء كم قد ظلمتم	نعم الله حيث ما ان رحمتهم
سهر البائسون جوعاً ونمتم	بهناء من بعد ما قد طعمتم
من طعامٍ منوعٍ وشراب	

والرصافى يجسد مساوىء النظام الطبقي تجسيدا بارعا فى قصيدته « آل السلطنة » حيث يتجلى لك السلوك الطبقي للأقلية الحاكمة التى لا عمل لها غير أن تحيا عالة على الرعية :

هم يعدون بالمئات ذكورا وانا انا لهم قصور مشاله
ولهم أعبد بها واماء ونعيم ورفعة وجلاله
تركوا السعى والتكسب فى الدنيا وعاشوا على الرعية عاله
ياكلون اللباب من كد قوم اعوزتهم سخينة من نخاله
وكأن الاله قد خلق الناس لمحييا آل السلاطين آله
ووعى الرصافى لا يقف عند ادراكه هذه المساوىء ، ووحشية
الاستغلال الطبقي بل يتجاوزه الى التصريح بأنها لا يمكن ان تكون من
مميزات نظام آخر يبنى على أسس اشتراكية :

حملونا من عيشهم كل عبء ثم زادوا أصارهم والكلاله
تلك والله حالة يقشعر الحق منها وتشمئز العداله
هى منهم دناءة وشنار وهى منّا حماقة وضلاله
ليس هذا فى مذهب الاشتراكية الا من الامور المحاله

وقد تبدو هذه الاشارة الى الاشتراكية أمرا اعتياديا لكثير من
القراء المتتبعين لشعر الرصافى ، نظرا لتعاطف قوى الاشتراكية فى العالم ،
ولكن هؤلاء يظلمون الرصافى ويعجزون عن تقييم التفاتته تقييما عادلا
ان كانوا يحكمون عليها من خلال الظروف الراهنة ، وهم لا يستطيعون
ان يدركوا قيمتها التاريخية الا اذا تذكروا بأن الرصافى قد قال هذه
الابيات قبل عشرات السنين ، يوم كان مجرد ذكر الاشتراكية محرما ،
وانه كان فى طليعة المفكرين العرب الذين آمنوا بعدالة النظام الاشتراكي .

ويتجلى وعى الرصافى بأجلى مظاهره فى قصيدته « الى العمال »
التي تعتبر مقارنة موفقة بين النظام الطبقي والنظام الاشتراكي نتبين
منها سماتهما البارزة وخذ مثلا قوله منها :

كل ما فى البلاد من أموال ليس إلا نتيجة الاعمال
ان يطب فى حياتنا الاجتماعية عيش فالفضل للعمال
واذا كان فى البلاد ثراء فبفضل الانتاج والابدال
وتأمل كيف يصف الاستغلال الطبقي الذى تميز به عهده :

عندنا اليوم فى الحياة نظام قد حوى كل باطل ومحال
حيث يسعى الفقير سعى أجير لغنى مستأثر بالغلال

فترى الكثيرين فى طيب عيش
وترى الغائضين فى البحر أمسى
وترى المعسرين فى كل أرض
أكثر الناس يكدحون لقوم
واحد فى النعيم يلهو والف
الى أن يقول مشيراً الى طريق الخلاص على يد الاشتراكية :

فالى كم نشقى وحتام نبقى
انما الحق مذهب الاشتراكية فيما يختص فى الاموال
مذهب قد نحا اليه أبو ذر
ثم يبرز خصائص الاشتراكية وعدالتها قائلاً :

مبدأ ذو مقاصد ضامناً
موصلات الى السعادة فى العيش هواد الى طريق التعالى
ليس للمرء أن يعيش بلا كد
كل مجد ينبى على غير سعى
ليس قدر الفتى من العيش إلا
ما لأهل الحياة من آمال
وان كان من عظام الرجال
فهو مجد مهدد بالزوال
قدر انتاج سعيه المتوالى

وهكذا نبصر ايجابية وعى الرصافى فى موقفه من الصراع الطبقي ،
وتأييده لكفاح الطبقة العاملة بكل قوة وصراحة وحشه على الاخذ
بالاشتراكية فى ظل نظام لم يكن يسمح لمثل هذه الايديولوجية ان
تزدھر فتعمل على تقويض أركانها . ولكن الرصافى الواعى لرسالته ،
المتفهم حقيقة الاستغلال فى مجتمعه الطبقي ، لم تكن تأخذه فى الحق
لومة لائم ، ولم يكن يخيفه أعداء الحقيقة التى حاول ان يخلص لها بكل
ما اوتى من قوة وبيان ، ومن ايمان صلب بعقيدته التقدمية .

- ٥ -

وقد عهدناه فى مواقف أخرى يفهم القومية والدين فهماً يثير سخط
كثير من ادعيائهما أو المتزمتين بهما ، ولا بد لى من كلمة أخيرة موجزة
اقولها فى هذا الجانب من وعيه . أما فهمه للقومية فيظهر بوضوح فى
استنكاره روح الاتكالية على الماضى وما تسبب من تشويه لعناصر القومية
الحقيقية . فهو يدرك بأن من عناصرها التأكيد على التراث الثقافى أو
الماضى المشترك (١٠) ، ولكن هذا التأكيد لابد ان يكون قوة دافعة الى

(١٠) راجع مقالى عن « الشعر العربى المعاصر فى العراق وروح العصر » .

الابداع ان ارادت القومية ان تؤدي وظيفتها تأدية فعالة • اما الاعتزاز
المجرد بالماضى أو يكون العرب ورثة حضارة عظيمة فليس فيه غير الاتكالية
الضارة ، ومن هنا جاءت ثورة الرصافى فى قصيدته « نحن والماضى »
على هذا العنصر الذى يفقد القومية وظيفتها الانشائية الخلاقة ، ويبدو
خبر روحا اتكالية فى نفوس بعض القوم الذين آثروا الاكتفاء بما كان
لغيرهم من مجد على ما ينبغى ان يسعوا لتحقيقه من اسباب الحياة
الانسانية الكريمة ، لبلادهم وامتهم - ولهذا نجد الرصافى ، بعد ان
يعترف بما للعرب من مجد ، يؤكد على المستقبل فيقول :

ولكن ايها العربى انى وما يجدى افتخارك بالاوالى ارى مستقبل الايام اولى فما بلغ المقاصد غير ساع فوجه وجه عزمك نحو آت وهل ان كان حاضرا شقيا تقدم ايها العربى شوطا واسس من بنائك كل مجد فشر العالمين ذوو خمول وخير الناس ذو حسب قديم	اراك لغير ما يجدى مريدا اذا لم تفتخر فخرا جديدا بطمح من يحاول ان يسودا يردد فى غد نظراً سديدا ولا تلفت الى الماضين جيذا نسود بكون ماضينا سعيذا ؟ فان امامك العيش الرغيدا طريف واترك المجد التليدا اذا فاخرتهم ذكروا الجدودا اقام لنفسه حسبا جديدا
---	--

كما تراه يتناول هذه الفكرة فى قصائد آخر مستنكرا ما تشيعه
من اتكالية مقبلة ، كقوله فى قصيدة « فى معرض السيف » :
وكل من يدعى فى المجد سابقة وعاش غير مجيد فهو متهم

أو فى قصيدة « السجاياء فوق العلم وفوق العلم » :
تعاضموا لعظام يفخرون بها وهل يكون بعظم رمة عظم

أما اهتمامه بالقضايا العربية المختلفة وبوحدة الكفاح العربى ،
فأمر واضح لا يجد قارىء شعره أى عناد فى اكتشافه ، وأمامه فى ديوانه
قصائد كثيرة تدل على وعيه القومى الصحيح كقصيدة « نحن والحالة
العالمية » ، و « دمشق تندب أهلها » ، و « فى معرض السيف » ، و « الى
الامة العربية » ، و « صبح الامانى » وغيرها مما لا يحتاج الى تبيان
مفصل •

ويحسن بنا ان نقف قليلا عند موقفه من الدين لما يمتاز به من
جرأة وصراحة يواجه بهما من يستغل اسم الدين ويقحم عليه أمورا
ليست منه في شيء ، مما يسىء الى المصلحة العامة • ولنصغ اليه في
قصيدته « في حفلة الميلاد النبوى » :

واختلفنا فى الدين حتى افترقنا	فرقا لا يسيغها المعقول
والتزمنا الفروع منه فضاعت	بالتزام الفروع منه الاصول
كل حزب بما لديه فخور	ولمن هم مخالفوه خذول
بدع فى حياتنا منكرات	غضب الله فوقها مسدول

* * *

حالة ساءت الرسول وساءت	كل آى بها أتانا الرسول
لو رأنا والشرّ فينا كثير	مستفيض والخير نزر قليل
وثغور الضلال مبتسمات	ووجوه الهدى عليها محول
والدعاوى فى الحق منا كبار	طال فيها التزمير والتضليل

ولقد كان من الطبيعى ان يعنى الرصافى بهذه الناحية ، وهو يرى
كيف يستغل الدين كل يوم تارة باسم الطائفية ، وأخرى تحت شعار
التعصب الدينى ، لا للدفاع عن الحق ، أو للثورة على الظلم ، بل تنفيذاً
لخطط أعداء الشعب ، ومصلحة البلاد • وتاريخ الشعوب المكافحة من
أجل تحريرها الشامل من الاستعمار والاستبداد والاستغلال ، يحفل
بأمثلة كثيرة على ما لعبه اعداؤها من دور غير شريف عن طريق اتخاذ
بعض رجال الدين اداة لتنفيذ مآربهم • وقد وجدنا كيف ان الدين فى
العراق اتخذ سلاحاً ضد العلم وتحرير المرأة من قيودها كما يوضح ذلك
الرصافى فى قوله من قصيدته :

« العادات قاهرات » :

فحروا واحلوا حسب عادتهم	من الانام نسيجاً من خرافات
عناكب الجهل كم ألفت بأدمغة	وشوهوا وجه احكام الديانات
حتى تراهم يرون العلم منقصة	عند النساء وان كن العفيفات

أو قوله من قصيدة « السجايا فوق العلم وفوق العلم » :

لادر در رجال الدين انهم	قد اظهروا فيه منه غير ما كتموا
واستعملوه كما تهوى مآربهم	كأنه ليس الا آلة لهم

* * *

إذا سلكت الى الاصلاح مسلكه فأنت فى رأيهم بالكفر متهم
وان تصادمت بالعادات تنكرها فأنت فى زعمهم بالدين تصطدم

وقد تناول الرصافى التعصب الدينى وما سبب أو يسبب من
تفرقة بين ابناء الديانات المختلفة فى العراق أو غير العراق ، وكان دائماً
يحاول ان ينزه الدين مما ينسب اليه من مفاهيم أو أعمال تضر مصلحة
المجموع ، وتلمس ذلك بوضوح فى قصيدة « أم اليتيم » التى تدور حول
مصرع ارمى على يد مسلم :

أمرىم ان الله لاشك ناظم من القوم فى قتل النفوس المحرم
أمرىم فيما تحكمين تبصرى فان انت ادركت الحقيقة فاحكمى
فليس بدين كل ما يفعلونه ولكنه جهل وسوء تفهم
لئن ملأوا الارض الفضاء جرائماً فهم اجرموا والدين ليس بمجرم

وقصيدته « فى سبيل الوطن » ، مثل رائع آخر على دعوته الى
التآخى بين الاديان المختلفة ونبد التفرقة الضارة بالوحدة الوطنية :

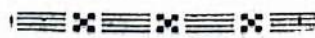
علام التعادى لاختلاف ديانة وان التعادى فى الديانة عدوان
وما ضرّ لو كان التعاون ديناً فتعمر بلدان وتأمين قطان
اذا جمعنا وحدة وطنية فماذا علينا ان تعدد اديان

* * *

فمن قام باسم الدين يدعو مفرقاً فدعواه فى اصل الديانة بهتان
أنشقى بأمر الدين وهو سعادة اذن فاتباع الدين يا قوم خسران

وهذه الامثلة التى سقتها لك لتدل دلالة واضحة على ما امتاز به
الرصافى من وعى ايجابى فى مواقفه المختلفة من الحرية من الاستعمار
والاستبداد والاستغلال ، ومن الصراع الطبقي ، ومن القومية والدين .

الدكتور صالح جواد الطعمة



سوريا ، في مركب الحرية

(*)

المقدم الركن سليم الفخري

تذكر سوريا السابع عشر من نيسان ونذكر معها نحن هذا اليوم بخشوع واجلال فانه يوم جلاء قوات الاستعمار عن اراضيها . ولطالما احتفل الشعب السوري العربي المناضل الصلب العنيد بهذا اليوم منذ ١٩٤٦ ورأى نضاله عبر الايام والسنين والاجيال والقرون يبلغ في الاخير غايته المحتومة وينال الشعب حريته واستقلاله .

ان سوريا الخالدة هي قلب العروبة النابض وموطن المناضلين الاباة الشم حاملي لواء التحرر والانعتاق . فمنها انبعثت الصيحات الاولى تنادى ينهوض العرب وتحررهم واتحادهم . وفيها ظهرت البوادر الاولى لتطور الوعي القومي العربي بشكلة الحديث . وفي دمشق صعد أول شهداء العرب الى المشانق يتحدون المستعمرين ويتحدون الموت في سبيل حق امتهم في الحياة الحرة الكريمة .

ان سوريا هي ملتقى الحضارات البشرية كلها . ودمشق بنت الانسانية الخالدة وقبلتها قديما وحديثا . ففي سهول سوريا وبطاحها ووديانها وجبالها عاش الساميون الاوائل منذ فجر التاريخ فلما استقروا في العراق قادمين من جزيرة العرب مهد الساميين ومصدر هجراتهم ، استوطن العموريون شمالها واختار الكنعانيون ساحل البحر يتاجرون ويبثون حضارتهم على شطآنه واستقر الآراميون في وسطها . ودخلها الفراعنة عبر سيناء من مصر وغزاها الاغريق من اليونان عبر آسيا الصغرى وتركوا فيها دولة وحضارة ولغة ما تزال آثارها قائمة شامخة

(*) حديث القى في الاذاعة بمناسبة عيد الجلاء عن سوريا الشقيقة .

وما يزال طابعها باقيا في ثقافتنا وتراثنا العربى الذى هو تراث انسانى من العالم الى العالم كله ، وليس هو بعنصرى اقليمى .

واعقبت روما الاغريق فى حكم سوريا فقد اجتاحت جحافل الرومان أرض سوريا وجعلتها اقليما هاما مرموقا من اقاليم الامبراطورية الواسعة واتخذت من دمشق عاصمة ثانية للامبراطورية بعد روما . حتى لقد اختار بعض الاباطرة دمشق واثروها على روما وبقوا فيها . بل ان بعض ابناء دمشق صاروا اباطرة وحكموا الامبراطورية من روما نفسها وكانوا من عواهلها البارزين فى التاريخ . كان اول اولئك الامبراطور سبتسميوس سيفروس واعقبه كراكالا الرهيب . وتتابع الاباطرة السوريون يحكمون العالم من روما اجيالا . وفى جنوب سوريا على حافة الصحراء قامت دول عربية صغيرة تفصل بين الامبراطورية الرومانية التى سادها مجتمع الرق وقامت علاقات الانتاج فيها على العبيد وبين البادية التى كانت فى حالة مشاعية بدائية متخلفة عن التطور الاجتماعى والحضارى .

وجاء الفتح العربى بعد ذلك تحت راية الاسلام الجديدة وتفاعل العرب المسلمون بدينهم الجديد مع المجتمع الذى وضعوا انفسهم فوقه . وقامت الدولة الاموية . وازداد الطابع الاسلامى العربى المتطور تقدما واقتبس المدنية من كل مكان . واغتترف حيثما وصلت يده وأصبحت دمشق مركز العالم كله .

وعندما توقف التطور وساد الجمود بدأ نجم العرب بالافول فعم الجهل والتعصب الاعمى والطغيان بدل التطور والتقدم والعلم والحرية . حتى اصابت الدولة العربية كلها غاية الضعف والانحلال . وجاءها الغزو من الغرب على ايدي الصليبيين ومن الشرق على ايدي المغول ومن بعدهم على ايدي الاتراك العثمانيين .

وقضت سوريا كما قضى العراق وكما قضت مصر المرحلة التاريخية المحتومة مرحلة الاقطاع التى اعقبت مجتمع الرقيق فى كل مكان .

واذ بدأت تباشير الثورة الصناعية تعم العالم كانت سوريا أول الديار العربية التى تمللت من السبات الطويل وبدأت تنزع عن نفسها رداء الاقطاع .

وكانت سوريا أول من تحركت باسم القومية العربية وخرج ابناء

سوريا أول ما خرجوا ينادون باحياء حضارة العرب وبعث الامة العربية وتحرير العرب من الحكم الاجنبى الاستعمارى المكمل فوق صدورهم قرونا وقرون ، وساهم شعب سوريا كما ساهم شعب العراق فى حركات التحرر الدستورية فى الامبراطورية العثمانية .

وجاءت الحرب العالمية الاولى فكانت سوريا فى طليعة النضال ضد الاستعمار ايا كان شكله . كانت سوريا تريد الحرية لسوريا وللعرب كلهم وتلاقى ابناء سوريا مع ابناء العراق فى خلايا المنظمات السرية وفى ميادين القتال يناضلون ضد الاستعمار ايا كان شكله وضد الطغيان والتحكم الفردى ايا كان مصدره .

ولكن قوى الاستعمار الغادرة تقاسمت البلاد العربية وأصبحت سوريا بموجب اتفاقية سايكس بيكو من حصة فرنسا وصار العراق من حصة انكلترة . ووضع الانكليز عميلا من عملائهم المطيعين هو فيصل الاول على عرش دمشق ليخدعوا به الحركة الوطنية العربية ويلهوها وكانوا يفكرون بوضع اخيه الآخر عبدالله على عرش العراق . . . حينما عاجلهم الفرنسيون بقيادة غورو بغزو سوريا واحتلال دمشق . ولقد أراد فيصل البقاء تحت حكم الفرنسيين على عرش كارتونى فى دمشق وتشبث بكل وسيلة من اجل ذلك . ولكن فرنسا لم تقبل به فقد كانت تخشى فيه عميلا يؤثر انكلترة عليها فطرده . ولم تتخل انكلترة عن فيصل ولم تبقه طويلا فى الحيرة فتوجته على عرش من صناديق البيرة اقامته فى بغداد حيث بقى هو واحفاده الى يوم ازيحوا مشيعين بركلة من التاريخ والشعب يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ولم يتقبل شعب سوريا الابى احتلال فرنسا واستعمارها وما فرضت عليه من تمزيق بلاده الى دول متعددة صغيرة مضحكة فحمل ابناءؤه السلاح منذ اليوم الاول بل وقبل اليوم الاول لاحتلال دمشق . وخرج البطل ابراهيم هنانو وصحبه الابرار يقودون فلاحى سوريا المسلحين فى حرب انصار يتحدون بها أكبر جيش يرى فى العالم يومذاك وينزلون به الهزيمة بعد الهزيمة .

وبلغت ثورة الشعب السورى العنيد الصلب اوجها فى سنتى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ حينما عمت الثورة أكثر ارجاء سوريا فشملت جبل الدروز وحوران ودمشق وحمص وجنوب لبنان وفى تلك الثورة العارمة قدم شعب سوريا البطل الضحايا بالمئات والالوف وانزل بالمستعمرين

الفرنسيين افدح الخسائر ولم يلق السلاح الا بعد ان حصل على وعد بتشكيل حكومة وطنية .

ولكن الاستعمار بعد ان تم له القضاء على الثورة المسلحة بقي يماطل في تنفيذ وعده ولم تجر الانتخابات الاولى للجمعية التأسيسية الا في نيسان ١٩٢٨ . وكما هو متوقع من كل انتخابات تجرى تحت الحراب الاستعمارية كانت النتيجة ان فاز الممالؤون للاستعمار بأكثر من ثلثي مقاعد الجمعية غير ان القوى الوطنية سيطرت على المجلس رغم قتلها . ومن هذه القوى انبثقت الكتلة الوطنية التي أسسها البطل ابراهيم هنانو .

وبقي الصراع السلمى مستمرا بين شعب سوريا وبين المستعمرين الفرنسيين حتى جاءت نهاية سنة ١٩٣٥ عندما توفى البطل ابراهيم هنانو فكانت وفاته الشرارة التي اندلع عنها الكفاح الثورى مرة أخرى وشملت الاضرابات والمظاهرات مدن سوريا تطالب بالجلء والاستقلال والحرية . واضطر المستعمرون الى الرضوخ وسافر وفد سورى الى باريس ليفاوض حكومتها وقد ساعد مجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم فى باريس فى حزيران ١٩٣٦ فى الوصول الى اتفاق مرض اذ جرى التوقيع على المعاهدة فى أيلول ١٩٣٦ بالاحرف الاولى وعاد الوفد السورى الى دمشق .

غير انه بينما كان شعب سوريا ينظر الى المستقبل بثقة واطمئنان وينتظر تصديق الاتفاقية من قبل البرلمان الفرنسى وبينما كان ابناء سوريا الاحرار يعودون من المنفى الى البلد الحبيب . . كان الاستعمار يدبر المؤامرات لخنق الوليد الجديد فى المهد اذ ما كاد نبأ الاتفاقية يعلن للملأ حتى تحركت تركيا للمطالبة بالاسكندرية . تركيا التي لم تحرك ساكنا يوم كانت فرنسا هى الحاكمة قامت تطالب بالاسكندرونة بعد ان لاح لها ان شعب سوريا سيتحرر وان الاستعمار سيزول . وفعلا عرض الامر على عصبة الامم واتخذ المستعمرون من القضية حجة لتأخير تصديق الاتفاقية السورية - الفرنسية . وجاءت سنة ١٩٣٨ سنة مؤامرة مونيخ والاستسلام الرجعى للنازية والفاشية .

وقررت الحكومة الفرنسية الجديدة التي رأسها دلاديه ، قررت عدم التصديق على الاتفاقية السورية كما قررت ان تعطى الاسكندرونة الى تركيا . وهى نفس الحكومة التي قررت فى أيلول من السنة نفسها اعطاء جيكوسلوفاكيا وبالتالي سلام العالم كله الى هتلر .

ولم تكتف حكومة فرنسا الجديدة بما فعلت بل عطلت الدستور السوري واقالت الوزارة السورية وشكل المندوب السامي الفرنسي ما سماه بمجلس المدراء لإدارة البلاد كما لو كانت شركة مساهمة ، واعتقل الوطنيين وصادر الحريات العامة .

وجاءت الحرب العالمية الثانية ودخلت جيوش بريطانيا أرض سوريا لطرد زمرة حكومة فيشي التي جعلت من أرض سوريا قاعدة للنازية . وساهم الشعب السوري بكل امكانياته في سبيل كسب الحرب ضد النازية والفاشية .

وعندما وضعت الحرب اوزارها تنكر الفرنسيون والانكليز لمواعيدهم بالجلء وقصف الفرنسيون دمشق بمدافعهم للمرة الثانية في تاريخ احتلالهم البغيض ، وعندما عرض الشعب السوري قضيته على مجلس الامن قرر المجلس في جلسته المنعقدة بلندن في شباط ١٩٤٦ ، وبفضل موقف الاتحاد السوفياتي ، قرر المجلس بوجوب جلاء القوات الاجنبية في الحال . وقد تحقق ذلك فلا وخرجت قوات الاستعمار ونال شعب سوريا الحرية التي ناضل في سبيلها قرونا عديدة وأصبحت جمهورية سوريا العربية مشعلا ينير امام الشعوب العربية الاخرى الطريق الصحيح والمستقيم نحو التحرر والانعتاق .

ولكن قوى الاستعمار التي خرجت من الباب ارادت العودة من الباب الخلفي فانها خشيت ان يتحرر شعب سوريا ويكون مثالا تقتدى به بقية الشعوب العربية فعمد يتآمر عليها وسخر الاقطاع والمغامرين والانتهازين للقضاء على النظام الديمقراطي في سوريا من الداخل . وانكب الملك عبدالله وعبدالله ونوري السعيد يحوكون الدسائس ضد جمهورية سوريا من الخارج تحت ستار مشاريع سوريا الكبرى والهلال الخصيب . وقد ساعدتهم وسار في ركابهم لتحقيق هذه المؤامرات الاقطاع ومن يسمون انفسهم بالقوميين والبعثيين ليس داخل سوريا بل وخارجها ايضا بزعم ان الوحدة العربية لذاتها وبذاتها هي غاية الغايات متناسين ان الوحدة الصحيحة هي وحدة الشعوب في النضال ضد الاستعمار والرجعية والاستبداد . وان الوحدة التي يفرضها الاستعمار لن تخدم سوى الاستعمار .

فقامت الانقلابات المتكررة في سوريا بقيادة المغامرين حسنى الزعيم والحناوى والشيشكلي . وعندما احبط شعب سوريا تؤيده الشعوب

العربية كل هذه المؤامرات واتضح للجميع الطاقات الهائلة التي كانت كامنة في شعب سوريا عندها ايمن الاقطاع السوري والبورجوازية الكبيرة نفسها الاخطار التي تحديق بهم من جراء تنامي القوة الطليعية الخلاقة الجديدة التي صنعت هي استقلال سوريا وبنيت جمهوريتها على جماجمها وبدمائها ، قوة الشعب السوري بفلاحيه وعماله وكسبته ومثقفيه وجنوده . عند ذلك قامت علاقات جديدة بين الاستعمار وبين فئات كانت الى عهد قريب تقف ضد الاستعمار .

واذ كان شعب سوريا في ظل الحرية والديمقراطية يخطط مستقبله الجديد كانت الرجعية في العراق تزعق بخطر الشيوعية وتعتقد حلف بغداد وتتآمر مع الاستعمار الانكلو - امريكي للقضاء على النظام الجمهوري المتحرر في سوريا نفسها .

وفي هذه الاثناء كانت تحدث تطورات مهمة في مصر . كان عبدالناصر مؤلف كتاب فلسفة الثورة ورهطه من المغامرين المصريين قد قاموا بالاستفادة من فترة الاضطراب والقلق السائدة في مصر بانقلابهم العسكري في ٢٣ تموز ١٩٥٢ وكانت محاولاتهم الاولى لمداهنة الاستعمار الامريكي واحلاله محل الاستعمار الانكليزي قد باءت بالفشل . ورأى عبدالناصر في نفسه بطلا قوميا معدا لدور كبير هو دور الاستيلاء على السودان وعلى الشمال الافريقي ومن ثم على البلاد العربية وبعدها على العالم الاسلامي كله . وقد فشلت خطته في السودان فتحول شرقا وتبنى اسم (القومية العربية) و (الوحدة العربية) بدون ان يقدم أى محتوى واقعى لهما .

ولما اصطدم بنفوذ الهاشميين في العراق الذين كانوا يلعبون لعبتهم لحساب انكلتره ويريدون اقامة حلف بغداد قرر ان يخرج على كل من اميركا وانكلتره ويخرج الهاشميين معا . فاقدم على صفقة الاسلحة مع جيكونسلوفاكيا ومد يده الى معسكر الدول الاشتراكية فاستجابت له هذه الدول وايدته بالسلح وبالعون ولكنه ظل يلعب على الحبلين لفائدة صناعى مصر وكبار مموليهها وتقدم الى امريكا يطلب منها تمويل مشروع السد العالى فامتنعت فأأمم القنال وكان ما كان حتى العدوان الثلاثى الغادر على مصر ووقفت سوريا شعبا وجيشا وحكومة الى جانب شعب مصر ضد العدوان .

وما حدث بعد ذلك يصلح لوحده ان يكون موضوع كتب لا جزء من

بحث كهذا يحدده الوقت فان وحدة النضال ضد الاستعمار كانت في نظر الشعب السوري خطوة مباركة نحو الوحدة وتقدمت الحكومة السورية باقتراحاتها الى عبدالناصر . ولكن القوى المختلفة في سوريا كانت تنظر الى قضية الوحدة من زوايا مختلفة .

فالقوى الشعبية الديمقراطية ترى فيها وحدة شعبية ضد الاستعمار من شأنها تقوية الديمقراطية في مصر وسوريا ومن شأنها اضعاف النفوذ الاستعماري والوقوف بحزم ضد مؤامرات نوري السعيد ودول حلف بغداد .

ومن الجهة الاخرى وجدت فيها القوى المعادية للشعب والديموقراطية ضمانا ضد تنامي الديمقراطية وضد احتمال اتحاد الفلاحين والعمال والجيش وضد اندماج الحكومة بالشعب .

وحصلت الوحدة في شباط ١٩٥٨ .

وجاء عبدالناصر الى دمشق وتم كل شيء وصفق الاحرار في كل مكان وظل الواعون يرقبون بحذر .

ولم يطل الانتظار كثيرا ففي خلال خمسة أشهر ذك الشعب العراقي صرح النظام الملكي الاستعماري وازال الاستعمار واثاره من العراق في مثل لمح البصر .

مضى الشعب العراقي يبني بسرعة هائلة كيانه الديموقراطي الجديد . وشعر عبدالناصر بالخطر الذي ينتظره من هذا المد الديموقراطي الذي لم يكن يحسب له الحساب فمضى يتآمر للقضاء عليه . جرب عبدالسلام عارف ففشل . وجرب رشيد عالي ففشل واخيرا جرب حظه بالسلاح في الموصل ففشل كذلك .

وجرد في الوقت نفسه حملة شعواء على حريات شعب مصر وشعب سوريا باسم مكافحة الشيوعية والاحاد . ومضى يلقي بنفسه على قدمي الاستعمار الامريكي .

وانى لانظر الى المستقبل فأرى تحالفاً بين عبدالناصر وبين الولايات المتحدة اعنى حلفا بين من يسمى نفسه بطل القومية العربية وبين أكبر صديقة للصهيونية عدوة القومية العربية اللدود ، اعنى حلفا عمليا بين حزب البعث العربي حليف عبدالناصر والاتحاد القومي حزب ناصر من

جهة وبين حزب المابام وحزب حيروت واحزاب اسراييل الرجعية من الجهة
الآخري التي تقف على جانبي الحدود ولكنها مثل بعضها تسبح بحمد
الاستعمار الامريكي وتعيش بعون منه وتخشي تحرر الشعوب العربية
وتخشى الديمقراطية وتزعق بخطر الشيوعية وتضحك على اللاجئين العرب
وتستغل بؤسهم وما سيهم لما ربهما الخاصة .

ان القومية العربية ليست حركة عنصرية تقوم على الدم وتهدف الى
خدمة مصالح الحكام الفرديين الطغاة والطبقات المستغلة الحاكمة وانما هي
واقع ملموس متجسد في حركة ثورية تعبر عن رغبات الشعوب العربية في
التحرر والاستقلال الوطني وفي التخلص من الاستغلال الطبقي . انها
ترتبط كلياً بتحرر الجماهير من تحكم الاقطاع والرأسمال الاجنبي
الاستعماري ومن كل ما يعيق التطور الاجتماعي الحر نحو مجتمع
اشتراكي ، وكفاح الشعب السوري وكفاح الشعب المصري وكفاح
الشعوب العربية كافة لابد ان يتوجه هذه الوجهة ويصل الى هذه النتيجة
المنطقية في المستقبل القريب .

المقدم الركن سليم الفخري

دور الفرد في التاريخ

« ان الافراد ، بفضل الخصائص والميزات التي يتمتعون
بها ، يمكنهم أن يؤثروا في مصائر المجتمع . ومن الممكن أن
يكون أثرهم شديداً ، الا ان امكانية هذا التأثير ، وكذلك مدى
اتساعه ، محددان بتنظيم المجتمع ، وبالعلاقات القوي الاجتماعية .
ان سجايا الفرد ليست الا (باعثا) من بواعث التطور
الاجتماعي ، يحدد ، زمانا ومدى ، بمقدار ما تسمح به العلاقات
الاجتماعية » .

بليخانوف

تطور الاقتصاد العالمى

دور ضيعة الدول المتخلفة اقتصادياً

٥٢

« الخطاب الذى القاه الدكتور يانوش سيتا ، ممثل هنغاريا ، فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة ، فى السابع عشر من تشرين ثانى ١٩٥٨ » .

تطور الاقتصاد العالمى ، خلال السنة ونصف الماضية ، تطوراً غير متساو ، وقد يكون من الصعب تلخيص كل جانب من جوانب هذا التطور الذى ثبت ، فى الحقيقة ، بكثير من المعلومات القيمة التى تضمنتها دراسة الاقتصاد العالمى . وانى احب ان اعبر ، نيابة عن وفدنا ، عن ارتياحنا العميق للعمل الذى تم بصدد تحليل الوضع الاقتصادى . اذ نعتقد ان هناك حقيقتان اساسيتان تميزان التطور غير المتساوى للاقتصاد العالمى .

ففى الوقت الذى ازدادت فيه سرعة التطور الاقتصادى فى الاقطار الاشتراكية ، أى فى ثلث العالم ، انخفضت هذه السرعة فى الثلثين الباقين ، وكان هتاك فى كثير من الاقطار هبوط ، وخاصة فى الاقطار المتخلفة .

ان ما يشير الى حدوث مشاكل خطيرة ملحوظة فى الاقتصاد العالمى هو حقيقة انخفاض حجم التجارة العالمية فى النصف الاول من هذا العام بمقدار ثلاثة بالمائة فى حين انخفضت قيمتها خلال نفس المدة سبعة بالمائة عما كانت عليه فى العام الماضى .

- ١ -

كان التطور الاقتصادى للاقطار الاشتراكية خلال السنة والنصف الماضية سريعاً للغاية . ولكن الدراسة لم تركز ، لسوء الحظ ، على التناقض الحاد الذى ظهر نتيجة لتطور الاقتصاد الاشتراكى ، بالنسبة لاقسام العالم الاخرى ، اننى اشعر انه لمن الصعب علينا ان نؤمن تئميناً صحيحاً ، مثلاً ، الاتجاه الحالى والمؤمل لوضع الاقتصاد العالمى ككل ، اذا

- ٧١ -

لم نأخذ بنظر الاعتبار ، ان اكبر بلد فى العالم ، والذي يبلغ عدد سكانه ربع عدد سكان العالم ، قد تحول خلال هذه السنين من بلد متخلف الى بلد متطور اقتصاديا . وتسمى هذه السنة بالسنة الحاسمة فى الصين . وهناك سبب معقول يدعو لذلك . لان مضاعفة انتاج الفولاذ الى عشرة ملايين طن خلال سنة واحدة هو قفزة عظيمة فى الواقع . وان مضاعفة الصين لغلة الحبوب فى سنة واحدة أمر لم يسبق له مثيل وخاصة اذا ما قيس بغلة الحبوب المتناقصة فى كثير من أقطار المنطقة نفسها . وبهذا تفوقت الصين على الولايات المتحدة بحاصلين رئيسيين : الخنطة والقطن .

ان الانتاج الصناعى فى كل بلد من بلدان اوروبا الاشتراكية ، بما فى ذلك الاتحاد السوفياتى ، قد تجاوز خلال النصف الاول من هذه السنة مستوى نفس الفترة من العام الماضى بمقدار عشرة بالمائة أو أكثر . وانى لأتساءل هل هناك أقطار عديدة أخرى لديها نفس الزيادة فى الانتاج خلال السنة الماضية ؟ . لقد ازداد الانتاج خلال الاشهر التسعة الاولى من هذه السنة فى هنغاريا بمقدار ١٤ بالمائة عن انتاج نفس الفترة من العام الماضى ، وهو الآن ثلاثة اضعاف ما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية .

لقد حصلت زيادة أيضا ، فى استثمارات رؤوس الاموال فى جميع البلدان الاشتراكية ، وهذا أمر مهم جدا ما دام تطور الحياة الاقتصادية المستمر باجمعه يعتمد على هذا .

واخيرا لا آخرا ، فان مستوى التوظيف ومستوى المعيشة ، قد ارتقعا أكثر فى جميع هذه البلدان خلال هذه الفترة ، وانى لا اتكلم عن البطالة ، لان البطالة تنعدم أنى وجد اقتصاد اشتراكى . وفى هنغاريا ، مثلا ، ازداد عدد المستخدمين فى الصناعة بمقدار ثلاثين الف ، وزاد الدخل الفعلى للفرد بمقدار ستة عشر بالمائة خلال السنة الماضية . ان هذا الرقم لا يكشف وحده عن كل جوانب الموضوع . فمما لا مجال للشك فيه ان باستطاعة أعضاء هذه اللجنة ان يخمّنوا الوضع ، حيث ارتفعت ودائع التوفير للسكان الى ضعف الرقم الذى بلغته صيف ١٩٥٦ ، كما انه من المستحسن القاء نظرة على اتجاه الاستهلاك . لقد ازداد استهلاك الطعام بمقدار قليل نسبيا ، ويعود السبب فى هذا الى حقيقة ان تجهيزات الطعام فى هنغاريا كانت على مستوى عال نسبيا منذ عدة سنين . ولكن ، هناك حقيقة معلومة ، وهى اننا نحن الهنغاريين نحب ان نأكل كثيرا

وجيدا . فمثلا ، ان السعرات الحرارية التى يستهلكها الفرد فى بلادنا تفوق تلك التى يستهلكها الفرد فى النمسا ، وبلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، وايطاليا ، والمانيا الغربية . كما اظهرت البضائع الاستهلاكية المستديمة ارتفاعا أعلى بكثير . ففى خلال السنتين الاخيرتين ازدادت مبيعات أجهزة الراديو مرة ونصف وتضاعفت مبيعات المكائن الكهربائية ، وزادت مبيعات الثلاجات أربعة اضعاف ومكائن الغسيل خمسة اضعاف ، وبدأت صناعة أجهزة التلفزيون على نطاق واسع فى نفس الفترة .

اننا نعانى بعض الصعوبات فى سد احتياجاتنا من ورق الطباعة ، لانه بغض النظر عن الطلب المتزايد على الصحف اليومية والمجلات فأن مقدار مبيعات الكتب قد أصبح ثلاثة اضعاف ما كان عليه قبل الحرب . وبلغ عدد النسخ المباعة من أعمال مؤلفين معينين مثل ، غوركى ، ومارك توين ، وبلزاك ، وشولوخوف ، وعدد من الكتاب الهنغاريين ، بلغ رقما لم يسبق له مثيل فى هنغاريا .

والى جانب هذا ، فنحن عندما نثمن مستوى المعيشة تثمينا صحيحا ، علينا ان نحسب جميع العوامل التى لا تبرز نفسها فى الاجور الحقيقية ، ولكنها تمارس فى الواقع نفوذا فعلا فى تعيين مستوى المعيشة . ان هذه العوامل هى ، مثلا ، كانت الايجارات فى هنغاريا قبل الحرب تساوى ٢٥ الى ٣٠ بالمائة مما يتقاضاه الفرد اعتياديا . ان هذه النسبة الآن لا تزيد عن خمسة بالمائة وهذا يعادل أجرة يوم أو يومين فى الشهر ، وتتراوح أجرة الترام أو الياص بين الاربعة فلوس والعشرة فلوس ، فى حين تباع بطاقات السينما بسعر يعادل ٢٤ فلس أو ٣٠ فلسا وهذه حقيقة تلعب دورا هاما فى ظرف بلغ عدد تذاكر السينما التى يقطعها الفرد سنويا ١٤ بعد ان كان هذا الرقم ٢ .

وتتمتع أغلبية السكان بالعلاج والاستشفاء المجانى . وانى وان كنت لا اعلم بالضبط مقدار ما على الانسان ان ينفقه فى الاقطار المختلفة على الاطباء والاستشفاء سنويا ، فمما لاشك فيه انه مبلغ باهض بأى شكل كان . ويبلغ عدد خريجي الكليات الآن أربعة اضعاف عدد المتخرجين قبل الحرب ، ويحصل عدد كبير من المتخرجين الآن على منح دراسية . ولا تزال هناك عوامل كثيرة يجب ان يؤخذ حسابها ، مثلا ، يحصل كل شخص يتقاضى أجورا أو رواتبا على عطلة مدفوعة الاجرة

تتراوح بين أسبوعين الى أربعة أسابيع فى السنة ، يستطيع ان يقضيها فى أجمل مصحات البلد ، حيث تساهم الحكومة ، أو نقابات العمال ، بدفع مبلغ محترم من المصاريف التى يتكبدها . كما ان التقاعد ، بسبب كبر السن ، يدفع للرجال الذين تزيد اعمارهم عن الستين وللنساء اللاتى تزيد اعمارهن عن الخامسة والخمسين . وقد اظهرت التخمينات ، التى تأخذ كل هذه العوامل الاخرى قد اظهرت ان الطبقة العاملة فى هنغاريا تستلم ٧٥ بالمائة اضافة الى أجورها أو رواتبها على شكل خدمات ومنافع غير مباشرة .

انا لا اريد ان اعطى بهذا انطبعا بأننا قد اكتفينا بكل ما انجزناه لحد الآن ولكن مشاكلنا تختلف عن تلك الموجودة فى كثير من الاقطار الآن . انه ليس واجبا صغيرا لحكوماتنا ان تضمن المواد الاولية اللازمة لصناعتنا المتطورة بسرعة وان توسع مجال الاختيار فى البضائع الاستهلاكية وان تقلل من تكاليف الانتاج ، ومع ذلك فأن كل هذه الواجبات تنبعث من عزمنا الثابت فى الحصول على خطوات مستقرة فى زيادة الانتاج وفى رفع مستوى المعيشة .

- ٢ -

وبالنسبة للاقطار ذات الاقتصاد الرأسمالى ، تكون الصعوبة أكثر فى اعطاء وصف عام للوضع الاقتصادية لانها لا تشابه فى جميع الاماكن . ان الصفة المميزة للثمانية عشر شهرا الماضية ، هى حقيقة وان فترة انتعاش السنين السابقة قد انتهت ، وان نسبة النمو الاقتصادى قد بطئت ، بحيث حصل لدى كثير من الاقطار هبوط اقتصادى ، أو ظهر فيها ، على الاقل ، كثير من علائم الهبوط . فقد توقف التوسع السريع فى الاستخدام واخذت البطالة تتسع فى عدد من الاقطار . وكان هذا أكبر نكسة جديّة منذ الحرب العالمية الثانية . وانى لا احاول ، حتى مجرد التظاهر ، بتحليل الاسباب المؤدية لهذا ما دام كبار الاقتصاديين لم يستطيعوا الاتفاق على هذا الموضوع . ولكن مما لا شك فيه ان الامكانيات الانتاجية قد نمت بصورة أسرع من نمو القوة الشرائية وبذا لعبت دورا هاما وحاسما فى الاقطار المتطورة اقتصاديا ، وبذا انتج هذا التناقض ما نراه الآن من علامات .

وقد كان الهبوط ، بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة ، هو الاكبر

منذ الحرب العالمية الثانية ، وفي نفس الوقت تناقص الدخل القومي لهذا العام . ومع ذلك تشير المعلومات المتوفرة عن الاشهر القليلة الماضية الى ان اقتصاد الولايات المتحدة قد تجاوز أدنى حد وصل اليه سابقا ، ولا يعنى هذا ان الهبوط قد انتهى . فالانتاج الصناعى أقل من عام ١٩٥٦ و ١٩٥٥ وقد انخفض الاستخدام بنسبة ملحوظة ، ففي تشرين أول كان عدد العاطلين يزيد خمسين بالمائة عن السنة الماضية . ويمكن ان يعزى هذا ، الى حد ما ، لحقيقة اننا اذا اردنا ان نراعى ارتفاع الاسعار وتأثيراتها نجد ان دخل الفرد الواحد من السكان قد انخفض . ومن المهم ، الى حد ما ، ان نفحص اتجاه الاستثمارات الجديدة لرؤوس الاموال ، ما دام ان ارتفاع هذا المستوى يظهر بصورة أحسن ما اذا كان باستطاعتنا ان نتكلم عن القسم الصاعد من الدائرة ، ومع ذلك ، فأن اجمالى الاستثمارات الخاصة هو أقل نسبيا مما كان عليه فى أية من السنين الثلاث الماضية ، كما ان التخمينات الحالية لا تدل على امكانية حدوث ارتفاع ملحوظ خلال السنة القادمة . فمما لا شك فيه ، اذاً ، ان اقتصاد الولايات المتحدة سيحتاج بعض الوقت لكي يصل الى مستوى فعاليته السابقة ، وان كان من الصعب تحديد مدة هذا الوقت .

لقد اثر الهبوط فى الولايات المتحدة على اقتصاد الاقطار الرأسمالية الاخرى . وانى اتفق مع دى سينس ، فى تعليقه الهام الذى قدمه - باستثناء ما اورده عن التأثير النفسى - بأن الهبوط لم يؤثر بصورة حاسمة على اقتصاد اوروبا الغربية ومع ان مجموع قيمة الصادرات الامريكية لغاية أيلول عام ١٩٥٧ كان فى الواقع أعلى مما عليه هذا العام بنسبة ١٧٪ فأن مقدار الاستيرادات كان نفسه الى حد ما ، لذا فأن الحياة الاقتصادية لاقطار اوروبا الغربية لم تتأثر الا تأثرا قليلا وعن طريق التجارة العالمية بالمشاكل الاقتصادية الخاصة بالولايات المتحدة . لذا يجب ان يبحث عن أسباب المشاكل الاقتصادية لهذه الاقطار فى داخلها وفى حقيقة كون ان القوة الشرائية تنمو بصورة أقل من نمو القابلية الانتاجية التى يعزى نموها السريع فى احد نواحيه الى الدفعة القوية التى صاحبت عمليات الاعمار لما بعد الحرب .

ان المشاكل الاقتصادية لاقطار اوروبا الغربية ، رغم كونها تشير الى اتجاه خاص فى الغالب ، فأنها تكشف عن نفسها بمجالات متفاوتة وفى فترات مختلفة . وقد ابتدأت الصعوبات فى أغلب الاقطار بعد

ظهورها فى الولايات المتحدة وعلى هذا فان الاتجاه نحو الصعود سيظهر فيها بعد الولايات المتحدة ، وكما قال دى سينييس : « ان اوروبا الغربية بدورها ، تمر فى فترة تباطؤ اقتصادى . وقد هبطت فهارس الانتاج الصناعى هبوطا ضعيفا فى نهاية الربع الاول من السنة . وقد اثر هذا الهبوط على صناعات الفحم ، والفولاذ والبناء بصورة خاصة . وفى القطاع الهندسى يزداد العجز عن تلبية الطلبات على البضائع الرئيسية بصورة مستمرة . وكما فى الولايات المتحدة تطورت القابلية الصناعية بصورة أسرع من تطور الانتاج فى حين توقفت مقادير رأس المال الخاص الثابت والمستثمر عن الزيادة » . فالبطالة تزداد فى اقطار المنطقة وهى الآن أعلى نسبيا مما كانت عليه قبل سنة مضت . وليس هناك فى الوقت الحاضر أى دليل على امكانية حدوث تبدل آنى بالرغم من وجود بعض العلاقات المظنمة ، ومن الممكن ملاحظة اعراض مشابهة فى الاقطار ذات الاقتصاد الاقل تطورا والتي لديها انتاج صناعى محترم .

ان استمرار التضخم خلال الثمانية عشر شهرا الماضية هو أيضا طبيعة مميزة للغرب ولكثير من البلاد المتأخرة اقتصاديا . والامر المهم هو ان التضخم مستمر فى الارتفاع أيضا حيث توجد المشاكل الاقتصادية وحيث يزداد (التسوق) صعوبة . ويشير هذا الى ان الدور الاكبر فى ادامة التضخم والذي تلعبه مصاريف التسليح التى بلغت مقدارا هائلا فى كثير من الاقطار ، وبالرغم من ان الشخص غالبا ما يسمع الآن ذكرا لما يسمى « تضخم الاجور » فأنها حقيقة معلومة ان اولئك الذين يعيشون على الاجور ليسوا هم المستفيدين فى النهاية من التضخم . وكما ظهر من الدراسة التى قامت بها سكرتارية اللجنة الاقتصادية لاوروبا لاثنى عشر قطر ، فان اسعار المفرد فى كل من هذه الاقطار هى فى ازدياد مستمر خلال العام الماضى وان نسبة زيادتها فى توسع مستمر ، وهى تزداد فى نصف هذه الاقطار المعينة بصورة أسرع من ارتفاع الاجور وعلى هذا فان الدخل الحقيقى قد انخفض نتيجة للتضخم .

من الذى يجسر على التنبؤ بما سيكون عليه اتجاه الوضع الاقتصادى فى الاقطار الغربية فى المستقبل القريب ؟ هناك أدلة تشير الى التحسن مثل ، التجديد الشامل للانتاج فى الولايات المتحدة ، ومع ذلك فهناك عوامل تعمل فى الاتجاه المضاد مثلا ، انخفاض استثمار رأس المال فى كثير من الاقطار . فما دام الوضع كهذا فليس بإمكاننا ان نتحدث عن

الانتعاش بكل ما تحويه الكلمة من معنى . وعلينا ان نتوقع صعوبات أكثر في التجارة الخارجية اذا استمر الاتجاه الموجود حاليا في السوق من أجل المنتجات الاولى واثّر على استيراد الاقطار المتخلفة . وعلى هذا فمن المؤكد اننا نواجه حالة ليست جديدة تماما بل معقدة .

- ٣ -

هناك كثير من العوامل ذات الطبيعة الخاصة تؤثر على الوضع في الاقطار المتخلفة اقتصاديا . وبسبب أحادية الجانب في الانتاج والتجارة الخارجية يتعرض اقتصاد هذه الاقطار ، بصورة خاصة ، الى أخطار شتى . والوضع الحالي يثبت هذا . انى اعتقد انه من غير الضروري اثبات ان التخلف الاقتصادى لهذه الاقطار ليس مرجعه قلة المصادر الطبيعية ، كما اننا لا يمكن ان نلقى التهمة على عاتق شعوبها ولكن جذور هذا التخلف تكمن فى ماضيها الاستعماري . **ان الاستعمار الذى استمر احقابا وقرونا هو السبب الاول للاختلاف الواسع فى الوضع الاقتصادى بين الاقطار المتخلفة والمتقدمة صناعيا** . لقد كتب الاقتصادى السويدي المعروف كنار ميردال فى كتابه المعنون « تطور وتخلف » : « الاستعمار يعنى مبدئيا تقوية كل تلك القوى التى فى الاسواق والتى تعمل بكل صورة من أجل عدم المساواة الداخلية والدولية فقط » . ان النمو الاوسع لعدم المساواة هو مشكلة كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمى فى الوقت الحاضر وحسب تقديرنا جميعا .

ان اقتصاد البلدان المتخلفة قد تأثر بصورة خاصة بالتخفيض الحالى فى أسعار مجموع صادراتها وبصعوبات التسويق الاخرى . فمن صيف ١٩٥٧ الى نهاية تشرين أول الماضى ، انخفضت أسعار المنتجات الاولى بنسبة ١٠٪ مع عدم وجود أى احتمال لتبدل فوري . وقد لعبت الصعوبات الاقتصادية التى تعانيها الاقطار الغربية دورا كبيرا فى تخفيض اسعار استيراداتها من المواد الاولى الى درجة معتبرة . ويعزى هذا من ناحية الى هبوط الانتاج والى الجهود المبذولة لتقليص موجودات البضائع ومن ناحية أخرى يمكن ان يعزى هذا نسبيا لحقيقة ان الاعمال أخذت تضارب منذ اللحظة الاولى لهبوط الاسعار لى تحصل على تخفيض آخر فى الاسعار ، لذا فقد توقف الشراء الامر الذى أدى الى هبوط أعمق .

وكنتيجة لكل هذا ، اختل الميزان التجارى لاغلب الاقطار المتخلفة الى مدى واسع . وفى كثير من الاقطار لم يؤد انقاص الصادرات أو

أنخفاض الاسعار الى فرض قيود واسعة على الاستيرادات . بل أدى بالدرجة الاولى الى انقاص احتياطي العملة الاجنبية ، فمنذ نهاية ١٩٥٦ الى منتصف ١٩٥٨ انخفض الذهب واحتياطي العملات الاجنبية في أربعة عشر قطر منتج للمواد الأولية من اقطار امريكا اللاتينية انخفض بنسبة تزيد عن واحد من خمسة ، في حين انخفض في واحد وعشرين قطر من اقطار افريقيا والشرقين الاوسط والاقصى الى واحد من ستة خلال نفس المدة وذلك لان فرض قيود واسعة على الاستيرادات سيؤثر تأثيرا واسعا وخطيرا على السوق المحلي وعلى استيراد المعدات الضرورية للتطوير الاقتصادي . وما دام احتياطي العملات الاجنبية لهذه الاقطار قليلا فإن عليها ان تحدد الاستيرادات بصورة أوسع ، الا اذا تبدل الوضع الحالي . وبالرغم من ان هذا قد يحدث تأثيرا سبيئا على الفعاليات التجارية الخارجية للاقطار الغربية ، فإنها تربح من هذا الوضع في الوقت الحاضر بدلا من ان تخسر . ويظهر هذا التحسن في ميزان مدفوعاتهم . فمنذ نهاية ١٩٥٦ الى صيف هذا العام مثلا (١٩٥٨) ازداد الذهب واحتياطي العملات الاجنبية لستة عشر قطرا اوروبيا من ١٤٤٤ الف مليون الى ١٨ الف مليون دولار . وعلى نقيض هذا انخفضت استيرادات الاقطار المتخلفة الى درجة اوسع من انخفاض صادراتها . وبالإضافة الى هذا فقد ساء الوضع الاقتصادي نتيجة لتبدل الاسعار ، ولان شروط الاتجار قد تبدلت تبدا محسوسا ضد مصلحة الاقطار المتخلفة وفي مصلحة الاقطار ذات التصنيع العالي . ففي المدة من صيف ١٩٥٧ لغاية تشرين أول ١٩٥٨ انخفضت أسعار المواد الأولية في حين ان أسعار المواد المصنوعة ارتفعت حوالى خمسة بالمائة . ويعزى سبب هذا ، بالإضافة الى الاسباب الأخرى ، الى التضخم في الاقطار المتطورة صناعيا والى وضعها القوى في السوق . وعلى هذا ففي الوقت الذي تنخفض فيه أسعار المواد التي تصدرها الاقطار المتخلفة نجد ان أسعار البضائع التي تستوردها هذه الاقطار في ازدياد مطرد .

ان اتجاه التطور الذي لخصته يعرض للخطر تعريضا جديا ، التطور المتزن للاقتصاد العالمى . وهو ذو اهمية خاصة لألوف الملايين من الناس الذين يعيشون في الاقطار المتخلفة اقتصاديا ومن ناحية أخرى فإن هذا الوضع محفوف بالخطر بالنسبة للاقطار الرأسمالية المتطورة اقتصاديا . ومع ذلك فما عمل لتبديل الوضع كان قليلا للغاية .

اننا نتفق اتفاقا تاما مع وجهات النظر التي عبر عنها ممثلوا بولندا

الافاضل فى أسلوب ممتع • واعنى انه قد يكون خطأ خطيرا معالجة مشكلة الاقطار المتخلفة على أساس انها مجرد مشكلة من مشاكل الاقتصاد العالمى الكثيرة • وفى رأينا انها أكبر وأهم مشكلة وهى فى نفس الوقت المسئلة المعقدة جدا • انها معقدة من ناحية لانها ترتبط لا بالاقطار المتخلفة فقط بل لانها ترتبط أيضا بالاقطار المتقدمة اقتصاديا • علينا ان لا نعالج مشاكل الهبوط ، اذا كانت هناك زيادة سريعة فى القوة الشرائية نتيجة للتحسينات الاقتصادية • وهى معقدة من ناحية أخرى ، لان هذا التطور يعتمد على شروط كثيرة ، ولا يمكن حصر الموضوع فى مشكلة واحدة ، لنقل ، المساعدة الخارجية • وانى اعتقد بان لا احد منا سياتخذ على عاتقه تلخيص كل مظهر من مظاهر الارتباط الداخلى لهذا الموضوع •

وعلى كل حال ، فمن الظاهر ان استقرار سعر وبيع سوق الصادر الرئيسى هو من العوامل الهامة بنظر الاقطار المتخلفة • ويستدل على هذا بالخسارة التى نتجت عن الانخفاض فى الاسعار لمدة ١٨ شهرا الاخيرة والتى زادت على المعونة الاقتصادية التى استلمتها هذه الاقطار من المصادر المختلفة لنفس المدة • فعليه يظهر من المستحسن ان يجرى تحليل مفصل للظروف التجارية التى يمكن تهيئتها لتنطبق مع مصالح الطرفين ولتتماشى مع التقدم الاقتصادى لهذه الاقطار • انه لمن الصعب على ان ابين كيفية تحقيق فى العلاقات التجارية بين الدول الغربية والاقطار المتخلفة فى حين انه من السهل عمل ذلك فى العلاقات التجارية مع الاقطار الاشتراكية لان الطلب على الاقتصاديات المخططة يظهر استقرارا أكبر وله القابلية على الازدياد • وبالإضافة الى ذلك فأن فى امكان الاقطار الاشتراكية عقد اتفاقيات طويلة الامد لبيع وشراء المنتجات الرئيسية • وانه ليس من الصديق ازدياد كمية التجارة الخارجية بين الاقطار المتخلفة والاقطار الاشتراكية على نطاق أسرع من التجارة العالمية بصورة عامة وذلك بسبب الفائدة المتبادلة •

ان تجارة هنغاريا مع هذه الاقطار ازدادت منذ عام ١٩٤٩ بسرعة تعادل ضعفى السرعة التى ازدادت بها التجارة الخارجية ، وان حكومتى ترنو الى زيادة الكمية السنوية بمقدار أكثر • وبالإضافة الى هذا ، يظهر بأن طبيعة تكوين العلاقات التجارية بين الاقطار الاشتراكية والاقطار المتخلفة اقتصاديا مفيد للطرفين ، بالمدى البعيد ، وذلك لان الاقطار الاشتراكية تعرض لهم سوقا نامية ، فى امكانها تجهيز المتاجرين معها بالبضائع المطلوبة لتنمية اقتصادياتهم الوطنية •

ومما لاشك فيه ، وبغض النظر عن هذه العوامل ، تحتاج الاقطار المتخلفة الى المساعدة الاقتصادية أيضا . ان معظم الاقطار تحتاج مساعدة اقتصادية بنطاق أوسع مما يجرى الآن وبصورة تختلف في الغالب عما هي عليه الآن .

• ان الاختلاف الكبير في مقدار المساعدة المقدمة للاقطار المتخلفة مثير حقا فقد استلمت الاقطار الستة عشر التي تكون ٧٠٪ من سكان الاقطار المتخلفة ما مقداره خمسين سنتا للفرد الواحد في حين أن سبعة أقطار استلمت ١٢٥ دولار للفرد الواحد ويعود سبب ذلك الى أن بعض الاقطار الغربية تندفع عند إعطاء المعونة الاقتصادية بهدى اعتبارات مختلفة كالاقتبارات العسكرية مثلا .

وبالاضافة الى ذلك فان الاتجاهات التي تتدفق الرساميل الخاصة فيها تقررهما الى حد كبير الشركات المستثمرة وليست الاقطار المعينة وان رؤوس الاموال المستثمرة تنجذب نحو الفروع التي تضمن لها أكبر كمية من الربح وليس الى الفروع الحيوية للاقطار المتخلفة كالتشجيع على التصنيع وان استثمارات رؤوس الاموال تتجه في البداية نحو المواد الخام وخاصة استخراج النفط الذي وظف فيه ٢٨ ألف مليون دولار من الرأسمال الأمريكي الفردى عام ١٩٥٦ في حين خصص لتطوير الصناعة في الاقطار المتخلفة ٤٤٥ مليون دولار فقط ومن هذه الـ ٤٤٥ مليون خصص للاقطار الواقعة خارج امريكا اللاتينية ١٢٣ مليونا فقط أى أقل من ٢٠-١ من المجموع .

• أن مساعدة اقتصادية كهذه باهضة للغاية ، خصوصا اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار لا الارباح المدفوعة فحسب بل أشكال الربح الاخرى غير المباشرة أيضا أننى لا أريد أن أطيل الكلام على هذه النقطة لان وفود الاقطار المتخلفة على معرفة تامة بها مثل معرفة وفود الاقطار المتقدمة ولعلنا نذكر حقيقة واحدة بهذا الصدد وهى أن قيمة الرأس المال الأمريكي الخاص المستثمر مباشرة فى الخارج ازداد خلال الفترة بين ١٩٥٠ الى ١٩٥٦ بمقدار (١٠) آلاف مليون دولار وفقا للارقام الامريكية الرسمية . أن هذا لا يعنى بأن هذه الكمية من الرأسمال قد صدرت من الولايات المتحدة الى الاقطار الاخرى . بل ان جزءا كبيرا من الزيادة فى هذه الرساميل يعود الى الارباح غير الموزعة لهذه المشاريع الخارجية . ان الرأسمال المصدر فعلا فى هذه السنوات السبعة يبلغ ٤٩ ألف مليون

دولار • وفى نفس الفترة بلغت الارباح المجتناة من هذه الرساميل المستثمرة أكثر من ستة عشر الف مليون دولار • واننا لو خصمنا الارباح غير الموزعة من هذا المبلغ لرأينا ان أكثر من احد عشر الف مليون دولار قد اجتنيت كأرباح مقابل ٤٩٩ الف مليون دولار •

ولما كان القسم الاكبر من رساميل الولايات المتحدة قد استثمر فى الاقطار المتخلفة فإنه يتبين من التحليل النهائى بأن الولايات المتحدة ليست هى المجهز للرأسمال الى الاقطار المتخلفة فى هذه السنوات ، بل العكس ، فأن هذه الاقطار كانت مصدرا لتراكم الرأسمال فى الولايات المتحدة هو الصحيح •

واخيرا وليس آخرا يلعب التصنيع دورا حاسما فى تغيير وجه الاقطار المتخلفة • اننى ارغب فى ان اوضح هذه النقطة التى طمست معالمها بعض الآراء المبينة فى اللجنة أثناء المناقشات السابقة • فمن رأينا ان التطوير الاقتصادى السريع لهذه الاقطار وازدياد مستوى المعيشة فيها بأستمرار لا يمكن ان يتم اذا ما اقتصر عملها على انتاج وتصدير المواد الخام فقط لاجل استعمالها فى الصناعة فى محل آخر • انه لمن الواضح جدا بأن مصالح هذه الاقطار مرتبطة مع تطوير فروع البضاعة التى تستخدم المواد الخام هذه • ان هذا سيزيد عدد الشغيلة والدخل الوطنى ومقدار الصادرات ، التى هى بدورها ستساعد على استيراد أجهزة صناعية أخرى • ان تأثير هذا التصنيع سوف يمتد الى النواحي الاقتصادية الاخرى مثل الزراعة ان مثال الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى/يصح ان يكون أساسا للقول بأنه لا يمكن وجود زراعة متقدمة بدون صناعة متقدمة • ان الصناعة تلعب دورا هاما فى خطط التطوير الاقتصادى للاقطار التى لديها مثل هذه الخطط • واننى اعتقد بأنه لمن المحتمل جدا ادخال تعديلات فى كثير من الاحوال على الاتفاقيات المعقودة اذا ما اصرت الاقطار المتخلفة على استخدام موادها الخام فى عمليات التصنيع • ودليل على الوضع الحاضر مثلا ان الشرق الاوسط قد انتج عام ١٩٥٠ ١٧٪ من مجموع النفط الخام و٩٥٪ من النفط المكرر ، ومنذ ذلك الحين أخذ الوضع يزداد سوءاً ففي ١٩٥٦ جهز الشرق الاوسط ٢٠٪ من النفط الخام و٦٥٪ من الكمية المكررة • أى ان نسبة النفط المكرر المصدرة من الشرق الاوسط قد هبطت من ٤٤٪ الى ٢٤٪ ومما يجدر ذكره ان اقطار هذه المنطقة لا تستفيد فى كثير من الاحوال من تصفية ونقل وتوزيع

النفط • ان تطوير الصناعة المحلية وتصنيع المواد الخام هى عوامل حاسمة فى التطور الاقتصادى المتناسق للاقطار المتخلفة •

- ٤ -

يعرض الوضع الاقتصادى العالمى ، وخاصة فى الاقطار المتخلفة ، مشاكل كثيرة ومعقدة يتوقف حلها على الحكومات المعنية • ولا يمكن لاي عمل دولى ان يعطى اهمية تساوى اهمية تلك الخطوات التى تتخذها الحكومات بصورة انفرادية ومع ذلك فإن التعاون على المستوى الدولى يزداد اهمية ، بازدياد الاعتماد بين شعوب العالم ، على بعضها البعض ، وتستطيع هيئة الامم المتحدة ان تلعب دورا هاما بهذا الصدد ومع ذلك فإن النتائج العملية لخطوة مثل هذه متخلفة الى حد كبير عن الطلب وعن الامكانيات •

ان المساعى المبذولة لتنمية التطوير الاقتصادى المتسارع للاقطار المتخلفة يجب ان تكون الفعالية الاقتصادية الاولى لهيئة الامم المتحدة فى رأى الوفد الهنغارى ، ان هذا الرأى غالبا ما يعرب عنه فى الخطابات والمقالات ولكن الكلام لا يمكن ان يؤدى الى نتيجة ، اذا تجرد عن المساعدة الفنية •

فإذا اعترفنا مع ذلك بأن هذه المشكلة لا تخص هذه المجموعة أو تلك من الاقطار بل تخص الاقتصاد العالمى ككل وانها المشكلة العقدية لكان من الصعوبة بمكان الوصول الى استنتاج يغير الرأى القائل بأن فعالية هيئة الامم المتحدة فى هذا الحقل يجب ان تركز على جوانب عديدة لهذه المشكلة المعقدة •

ومن وجهة النظر هذه نرى من المهم جدا ايجاد مقترحات لتثبيت سوق واسعار بعض الحاجيات تحت اشراف هيئة الامم المتحدة ، ان هذا يرتبط أيضا بموضوع كيفية انعاش التجارة باتجاه يتفق اتفاقا تاما وعملية التصنيع فى الاقطار المتخلفة ، وعلينا ان نوضح بعض الشئ عن هاتين المسئلتين ولكن مجال بحث هذه المشكلة المعقدة الواسعة لا يمكن ان يتم الا فى اجتماع منفصل حسب اعتقادى وليس كجزء من هذه المناقشة العامة •

ان انعاش التصنيع هو مشكلة حاسمة من ناحية التطوير الاقتصادى للاقطار المتخلفة • وفى هذا المضمار يكون الفصل للسياسة الاقتصادية التى تتبعها الحكومة المعنية ، والى سعيها المتواصل لبلوغ

هذه الغاية • وبالرغم من ان التاريخ قد برهن بدون أى شك بأن التصنيع هو الطريق الوحيد للتقدم الاقتصادى للاقطار المتحررة من ربقة الاستعمار ، وللاقطار الاشتراكية فأن السياسة الملموسة تعتمد فى كل حالة على المصادر الطبيعية والاقتصادية المتوفرة فى ذلك القطر • ان تصنيع هنغاريا يختلف نوعا ما - وعلى سبيل المثال - عن التصنيع فى الاتحاد السوفياتى ، أو الصين أو الاقطار الاشتراكية الاخرى • ومن الجهة الاخرى ان اقتصاديات الاقطار الاشتراكية تنتج تجارب ملموسة صحيحة قد تكون مفيدة اذا ما اطلع العالم عليها • واننى اعتقد بأنه من المناسب اجراء تبادل فى التجارب بين الاقطار التى لا تزال فى المراحل الاولى من مراحل التصنيع وبالرغم من وجود فرص عديدة لدراسة مثل هذه التجارب بطرق كثيرة الا اننى اعتقد انه من الممكن لهيئة الامم المتحدة تهيئة التجارب المتجمعة وجعلها تحت تصرف الاقطار الراغبة فى الاستفادة منها • ان بلدى مستعد للتعاون فى هذا الصدد •

تلعب المساعدة الاقتصادية الخارجية دورا هاما فى التطوير الاقتصادى للاقطار المتخلفة وخصوصا فى التصنيع • ان استثمار رؤوس الاموال الخاصة لوحدة فقط لا يحل المشكلة ولهذا السبب فقد ازدادت اهمية هيئة الامم المتحدة فى هذا الحقل • ومع ذلك فإنه من الضرورى ان تمحص الطرق والوسائط التى يمكن بها تهيئة جزء من الرأسمال اللازم للمعونة تحت اشراف هيئة الامم المتحدة • ولكن بعد المناقشة التى جرت حول ايجاد « المبلغ الخاص » أصبحت اتشكك فيما اذا كان هذا سيتم فى المستقبل القريب •

هناك بطبيعة الحال ، طريقة لانجاز هذا وهى تخفيض مصاريف التسليح فمن المعروف بصورة عامة بانه لو تم تخصيص جزء من التوفير الحاصل بمقدار ١٠٪ أو ١٥٪ فى مصاريف التسليح الى المعونة الاقتصادية للبلاد المتخلفة بواسطة هيئة الامم المتحدة لكان هذا مبلغا عظيما يزيد مرات على أى مبلغ متوقع من الـ (SUNFED) • ومع ذلك فأن مسودة الاقتراح السوفيتى بهذا الخصوص قد فشلت وقد اظهر التصويت ان عددا كبيرا من الاقطار المتخلفة لم تفهم اهمية هذا الاقتراح وبالرغم من ذلك فأن وفدنا يعتقد بكل قوة بأن اليوم الذى سيحصل فيه هذا الاقتراح على الاغلبية ليس ببعيد •

واخيرا اود ان اقول بعض الكلمات عما يمكن عمله لتنمية التعاون

الاقتصادى بين البلدان تحت اشراف هيئة الامم المتحدة كما هو مبين فى الميثاق .

ان الوقت لا يزال بعيدا عن ان تكون العلاقات الاقتصادية بين البلدان مجردة عن التمييز السياسى ومبنية فقط على أساس المنفعة المتبادلة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية . ان فى مستطاع هيئة الامم المتحدة عمل الشئ الكثير فى هذه الناحية .

ان الوفد الذى ارأسه يعتبر لجان المناطق ، وخصوصا اللجنة الاقتصادية الاوروبية مفيدة جدا واننا نتبع باهتمام كبير أعمال ECAFE وال ECLA وقد ساهم المراقب الذى ارسلته هنغاريا فى مؤتمرات هذه المؤسسات . ونحن نود ان ننتهز هذه الفرصة لنتمنى للجنة الاقتصادية الافريقية كل نجاح فى عملها .

وبالرغم من النتائج الطيبة التى حصلت عليها لجان المناطق فأنا نعتبر التعاون بينهم غير مرض لحد الآن . اذ توجد مشاكل كثيرة لا يمكن حلها من قبل لجنة واحدة فقط . ان هذا يتطلب تعاونا أكبر ليس فى الامور العامة فقط بل فى مسائل معينة وخصوصا فى مشاكل التجارة العملية . وبالإضافة الى هذا فانه توجد فرص كثيرة يمكن بها استثمار التجارب القيمة التى حصلت عليها كل لجنة .

ان العلاقات الاقتصادية يمكن ان تتحسن الى درجة كبيرة بتوسيع تبادل الخبر بين البلدان ، وتوجد حاليا الوسائط لعمل هذا فى بعض الحقول مثلا بواسطة منهاج التعاون الفنى أو اللجان الاقليمية . ولا تزال الامكانيات المتوفرة فى هذا الموضوع غير مستغلة لحد الآن . ان بلادنا تعلن فى السنوات العشر الاخيرة الشئ الكثير عن كيفية توفير الجهد الكبير وكيفية تعجيل التقدم الاقتصادى بالدراسة الدقيقة لتجارب الاقطار الاخرى . ان هنغاريا محظوظة جدا لكونها قادرة على دراسة تجارب الاتحاد السوفييتى التى اكتسبها خلال عشرات السنين من الجهد الكبير . ولقد عرفنا انفسنا أيضا بتجارب الاقطار الاشتراكية الاخرى وقاموا هم بنفس الشئ . وقد زار الخبراء الهنغاريون فى السنوات الاخيرة الاقطار الاخرى وعادوا الى بلادهم بتجارب قيمة فى بعض نواحي الانتاج ونحن نعتقد بأن الامكانيات فى هذا الموضوع غير محدودة . ان تبادل التجارب هذا الذى يشمل المسائل الاقتصادية والتنظيمية كما ويشمل التكنيك الذى يمكن التوصل اليه بواسطة الاتفاقيات الثنائية . ومع ذلك فأنا نشعر بأن فى امكان الامم المتحدة عمل الشئ الكثير عن

طريق تشجيع هذا التطور ودعوة الدول الاعضاء الى تسهيل تبادل
التجارب الاقتصادية بارسال الوفود وتنظيم المعارض وتبادل النشريات
والقيام بمحاضرات وبكل لوسائل المناسبة . من يخسر بهذا ؟ اننى
اعتقد ان تسهيل التطور بهذا الاتجاه سيكون لمصلحة الجميع .
فى خلال السنين القليلة الماضية حظى خلق منظمات اقليمية بأهمية ،
مثل السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة وما يماثلها من
صور اقتصادية قد رسمت فى امريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الاقصى .
اننى لا ارغب فى مناقشة هذا تفصيلا الآن لاننا سبق أن اوضحنا وجهات
نظرنا حول الاقطار المتصلة بالسوق الاوروبية المشتركة من وجهة نظر
التبادل الحر للتجارة العالمية - اننى اخشى ان يكون لتأسيس السوق
المشتركة تأثير مضاد على التجارة بين الاقطار داخل السوق وخارجه .
واشعر ان على الامم المتحدة ان لا تكون قليلة الاهتمام عند انشاء مثل هذه
المنظمات . وهى بالرغم من شمولها لمنطقة واحدة ستؤثر على اقتصاد
الاقطار الاخرى اما من ناحية الفائدة أو الضرر . وقد يكون من المفيد
ان تختبر تأثير مثل هذه المنظمات على الاقتصاد والتجارة العالميتين وان
نقدم عندما تدعو الحاجة التوصيات عن كيفية مواجهة تأثيرها السلبى
المحتمل .

وفى الختام ، ايها السيد الرئيس ، فأنى اشاطر رأى هؤلاء الذين
يؤكدون على ان هناك الآن نمو هائل فى مصلحة العالم فيما يتعلق بقضايا
الاقتصاد الدولى . وهذا صحيح بالنسبة لهنغاريا . وفى أنحاء العالم
المختلفة يجتمع الساسة والاقتصاديون بصورة أكثر من المعتاد لبحث
الاساليب والوسائل الجديدة للتعاون الاقتصادى . وبأماكن الولايات
المتحدة نفسها ان تساهم مساهمة قيمة فى التعاون الاقتصادى وفى توطيد
التفاهم بين الاقطار المختلفة . ومن أجل هذا فمن الضرورى على الامم
المتحدة ان تركز على المسائل الحيوية من وجهة نظر الاقتصاد العالمى والتى
هى ، لكونها مشاكل دولية ، لا يمكن ان تحل بمناقشات بين قطر أو
مجموعة من الاقطار . اننى اعتقد اننا بتوسيع الروابط الاقتصادية
سنستفيد فائدة لا مثيل لها من امكانيات تطوير مصالح أقطارنا والمجتمع
الدولى . وعلى هذا فإن الوفد الهنغارى سيستمر فى تأييد كل المقترحات
المصممة لتطوير التعاون الدولى بين الاقطار .

ترجمة : قاسم أحمد العباس

« من اتحاد الادباء العراقيين »

في طبقة العودين

عزيز ابراهيم

« هذا الموضوع واسع جدا ، يستدعي بحثا طويلا ودراسة دقيقة وعميقة وتاريخية لكل مراحل التطور الانساني منذ ان بدأت المجتمعات ، بظهور الملكية الخاصة ، تنقسم الى طبقات متضادة . الامر الذي يأخذ من الوقت طويله ومن الجهود كثيره في حين اني بأمس الحاجة الى هذا الوقت والى هذا الجهود وفي وضع يدفعني الى تركيز غالبية جهودي لانجاز رسالتي لأعود الى عراقنا العزيز . ولكنني أحسست باهمية هذا الموضوع وكبر فائدته فاتجهت بقسم من جهودي الى البحث ، وبعيد ان يكون دقيقا وعميقا ولعله يحتاج الى دراسة تاريخية اوسع للطبقات التي تضع القوانين حين تسود هذه الطبقات . ورايت ان هناك فائدة قصوى في بحث طبيعة القوانين حين تأتي الطبقة العاملة بالتحالف الوثيق مع الطبقة الفلاحية الى الحكم . ولعل باستطاعة القارئ ، وفي قدرته ان يسمح لي ، ما ينقص هذا الموضوع للأسباب التي بيئتها آنفا ، وفي وقت كذلك يخيّل لي ندرة التطرق اليه » .

فرعون ساد وطغى وحكم وتجبر وعاش شعب مصر تحت هذا الطغيان وفي (ظل) هذا الجبروب . وأمر فرعون ببناء الاهرام لحفظ جثته وجثث حاشيته فيه مع ما يملكون من ثروات وتطبيقا لعقيدة سادت آنذاك . وانبرى شعب مصر ونفذ وبني هذه الاهرام التي نراها تشمخ بشسع قاعدتها الى مرتفعات الفضاء : فرعون امر وعمال مصر بنوا .

واراد تجار الفينيقيون المتاجرة والحصول على ارباح ، فانبرى عمال فينيقيون فبنوا السفن التي راحت وجاءت عبر البحر المتوسط وكان محرّكها الوحيد سواعد قوية ، وبذلك حققوا ما اراد هؤلاء التجار .

ونفس الشيء حينما امر بختنصر وحمورابي ، ونفس الشيء حينما أمر اشراف واقطاعيو وملوك فرنسا ببناء قصورها وكنائسها التي نراها اليوم تعيش وتدر ارباحا على دولة لا تزال طبقية مستغلة . ونفس الشيء

بالنسبة لتمثال (الحرية) فى امريكا وناطحات سحابها فلم يقيمها روكفلر
وهدش وانما اقامها عمال امريكيون .

كل هذه المعالم اقامها عمال ، لعلنا ندعوهم اليوم عمال ، ومفهوم
العامل الحديث لم يكن نفسه كما كان فى زمن فرعون والفينيقيين
والسومريين والقرون الوسطى فى فرنسا . فلم تكن الطبقة العاملة ،
بالرغم من عديد القرون التى تفصل فرعون والقرون الوسطى قد تكونت ،
لانها تكونت بوجود الرأسمالية وبنمو هذه أخذت هى أيضا بالنمو . الا
اننا ندعوهم جميعا ، على اختلاف المراحل التاريخية ، بالطبقة المضطهدة .

ولكن كيف تمكن المضطهدون التوصل الى تشغيل هذه الجيوش
الجرارة من المضطهدين ؟ اهنالك سر حياتى أو الاهي يفرض الطاعة المطلقة
والواجبة للطبقة الآمرة الحاكمة ؟ او كما يتساءل روسو « لم يستطيع
رجل (أو طبقة من الرجال تربطها نفس المصالح) السيطرة على ثمار
عمل انتجها آخر (او انتجتها طبقة عندها نفس المصالح فى تكسير
والقضاء على استغلالهم من قبل الطبقة المستغلة) وما هى سلاسل التبعية
التي تقيد الناس الذين لا يملكون شيئا وكأنهم مربوطون بآخرين
مالكين ؟ » .

الحقيقة - لا تخيف مطلقا - بان شكل الانتاج وتركز وسائله بيد
طبقة مستغلة هو الذى يفرض هذه (الطاعة) ولكنها (طاعة لاشك
موقته) . والطبقة الحاكمة المستغلة المتكونة - عبر المراحل التاريخية -
من اناس تربطهم مصالح معينة فى استغلال جهود الطبقات الاخرى التى
لا تستطيع العيش بدونها ، هذه الطبقة الحاكمة هى التى تضع القوانين
لنفسها ، هادفة من ذلك حماية نفسها واطالة أمد بقائها الى أقصى حد ممكن .
فيكون القانون بذلك وسيلة للحفاظ على السيطرة الطبقيّة .

فمعرفة طبيعة طبقية القوانين اذن مرتبط ارتباطا لا ينفصم بالطبقة
السائدة ومفاهيم مدافعها القانونية ومختلف النظريات القانونية الجارية
خلال حياة هذه الطبقة أو تلك .

والتاريخ لا يبخل علينا - مهما زاد عنف السيادة الطبقيّة -
بأشخاص أحرار ولدوا فى خضم هذا العراك الطبقي ، ولعل الشخص
الاكثر (حراً) هو ذلك الذى ينفذ عن نفسه كل آثار ومفاهيم الطبقة
السائدة وينظم الى الطبقة المستغلة للدفاع عنها ولتبني مفاهيمها فى
النضال والحياة وفى القانون بالتالى .

ذكرنا ان روسو يرى ، وهذه فكرته الرئيسية ، ان عدم المساواة

الاجتماعية واستغلال الرجل للرجل مربوط بنظام الملكية الخاصة ويعتبر ذلك ظاهرة اجتماعية . الا ان روسو عجز عن تفسير هذه الظاهرة التي تدوم بأشكال مختلفة . بل يذهب روسو في كتابه « أصل واسباب عدم المساواة بين الرجال »^(١) الى ان هناك ظواهر عديدة من عدم المساواة هذه وكلها منسوبة الى نظام الملكية الخاصة . الا انه نسب منشأ الملكية الخاصة الى صدف واسباب فجائية .

ولا يفوتنا ان نقول بان روسو - بتبعية اعترافه بان عدم المساواة ناتجة عن الملكية الخاصة - يعتقد بطبقية القوانين . فعلى الاقل في كتابه « العقد الاجتماعى » يقول بان الدولة مؤسسة معدة الى طبقة ضد طبقة اخرى ، وانها جلبت قوى أكثر ظلما للضعيف وولدت قوى جديدة للغنى فمن « سرقة محكمة نتج حق مقدس » .

الا ان روسو ابدي الكثير من التردد ، بهذا الصدد ، فانه لم يجرأ اعلان حق الشعب فى مقاومة الاضطهاد اذ يقول : « لما كان للحاكم الحق فى تجاوز سلطته فمن باب اولى ان للشعب الذى يتحمل كل أخطاء رؤسائه الحق فى ان يدحض كل تبعية » . ان نقطة التردد ليس هنا بالطبع وانما فى منشوره الخطي الذى كتبه فى جنيف اذ يقول فيه : « طالما يبقى الشعب مكرها على الاطاعة ويطيع فانه يعمل حسنا ولكنه بمجرد انه يستطيع زحزحة الفئة الحاكمة ويستطيع ذلك فانه يحسن أكثر » .

ولكن نقاوة روسو - وهذه نتيجة يستخلصها - تبدو لنا فى رأيه الذى بموجبه ان الشعب الذى يقبل الاضطهاد يكون مستعدا لتهديم الحرية خارج بلاده . ويمكن تفسير هذا القول من دون عناء باتجاه روسو الى الاعتراف للشعوب بالحق فى تقرير مصيرها . ولاشك ان صواب رأيه اليوم يظهر امثلة صارخة - وعلى وجه الخصوص - فى آسيا وافريقيا فى رغبة شعوبها بتقرير مصيرها .

(١) كان روسو قد ألف هذا الكتاب من أجل الحصول على جائزة اكااديمية ديجون التى كانت قد وضعت فى حينه السؤال التالى : « ما هو اصل وعدم المساواة بين الرجال وان كان يجيزها القانون » . ويجدر بالذكر بان ماركس ، فى رسالة له الى شوتنر مؤرخة فى ٢٤ كانون الثانى ١٨٦٥ قال عن روسو بان : « روسو رفض دوما كل تواطىء ، حتى ولو كان ظاهريا مع السلطات القائمة » .

ومن اجل التوصل الى دراسة تطبيقية القوانين على الوجه الصحيح علينا ان نتساءل اولاً : ما هو القانون ؟ وما هي القاعدة القانونية ؟ وبالإجابة عن هذين السؤالين اللذان سيدخلانا في شرح تطور النظريات القانونية التبريرية احياناً لوجود واستغلال الطبقة الحاكمة في البلدان الرأسمالية ، والمكسبية احياناً أخرى بأثواب جذابة من استمداد السلطة من ما وراء الطبيعة .

القانون هو احدى البناءات الفوقانية التي يقوم عليها كل مجتمع ، انه شكل من اشكال الارتكازات التي يخلفها نظام انتاجي معين في وقت معين وفي بلد معين .

نحن نتجه الى تعريف القانون بهذه الصيغة العامة - ولكننا سنفهمه اكثر ونشرح هذه الصيغة بشكل اعمق خلال دراستنا لطبقية هذا القانون . الا ان هذا التحليل بعيد عن ان يكون نفسه الذي يتبناه البرجوازيون المتمشدون بتفوقهم في مجالات وفروع القانون وبتعدد نظرياتهم بهذا الصدد . وفي الحقيقة اننا سنتوصل - عندما نحلل هذه النظريات - الى حقيقتها والغرض الذي وضعت من اجله ، وسنخلص ولاشك الى اهمية دراسة القانون من وجهة نظر أخرى متباينة تتجه نحو خدمة الشعب وتحمي استقلاله وتعبر تعبيراً صحيحاً عن نظام الانتاج الذي تكون فيه العلاقات ، علاقات ينعدم كل نوع من أنواع استغلال الانسان لاخته الانسان .

وقد يكون في ادعاء هؤلاء القانونيين شيء من العمه ، ولكن في فترة معينة هي حينما تسود نظريات قانونية معبرة عن التحول من مرحلة تاريخية لتطور المجتمع الى مرحلة تاريخية أخرى اعلى منه ، اقصد بذلك حين تدافع هذه النظريات القانونية عن تطور المجتمع مثلاً من المجتمع العبودي الى الاقطاعي ، أو منه الى الرأسمالي - أو منه الى الرأسمالي الاحتكاري .

لقد مر تحليل القانون بتقلبات مثالية . . . فيعرف روبييه (٢) القانون والقاعدة القانونية بـ « سلوك يفرض على الناس في مجتمع تضمن احترامه السلطة العامة » وهذا التعريف موجود عند اغلب الكتاب القانونيين ، وان كان يختلف بطريقة التعبير عنه .

ان القوانين ليست هي نفسها في كل الدول . وفي داخل كل دولة يكون القانون موضوعا لتطورات وتحولات ككل ظاهرة اجتماعية . ولكن حتى لو كان هذا القانون واحدا فهو قابل للتقلبات وموضع للنقد ولقياس هذه التقلبات ولتوجيه النقد الموزون الحسن وضع الكتاب القانونيون المقاييس لوزن القوانين « الحسنة » وتمييزها عن القوانين « السيئة » . ولعل من هنا تنطلق نقطة التعقيدات والمشاكل التي خلقها هؤلاء الكتاب . ولعلمهم آنذاك لم يفكروا ان المقاييس التي وضعوها ستكون موضوع تحليل علمي دقيق متمشٍ مع تحركات طبقتين رئيسيتين من الطبقات التي استهدفوا ، ولعلمهم اليوم وانصارهم كثيرون يفكرون ويطلقون في التفكير عن وضع مقاييس « جديدة » قد يقصدون منها الدفاع عن الطبقة التي ينتمون اليها من اجل ادامتها وستر عوراتها التي لم تخف عن كل شخص يفهم ان مصالحه متناقضة مع مصالح الطبقة الحاكمة المستغلة .

ان روبيه يؤكد بان « الحياة الاجتماعية تقوم على أساسين : السلطة والقانون . والسلطة السياسية لها مصلحة بان تظهر نفسها عادلة (كذا) ، ولكن الانفصال بين السلطة والقانون وتباعدهما يبدأ بالظهور في الايام السوداء من حياة هذه السلطة ، ولا يجب ان تنسيها آنذاك ضرورات الدولة من ان هناك مبادئ سامية فوق القوانين الوضعية » .

ان هذه « المبادئ السامية فوق القوانين الوضعية » اضطرت الكتاب القانونيين الى الالتجاء الى نظريات تبريرية لحماية الطبقة المتسلطة . ولا نتردد في اعطاء هذه النظريات الصفة التخديرية والتضليلية .

واولى هذه النظريات هي مدرسة القانون الطبيعي . منذ قرون عديدة تدرس كليات الحقوق القانون بالتمييز بين القانون الوضعي ، الذي هو مجموعة قواعد قانونية تطبيقية في فترة معينة (نظرا لقابليتها للتطور وموضوعيتها للتحور) وفي بلد معين ، والقانون الطبيعي « قانونا حقيقيا مطابقا للطبيعة ، منتشر عند كل الناس ثابتا وخالدا » .

لقد كان لهذه المدرسة القانونية تأثير كبير وقد تبناها كل الكتاب القانونيين ، بل ونستطيع القول انهم كانوا يعملون - عند دراسة قانون وضعي - على الاستلهام من القانون الطبيعي بجعلهم له المثل الذي يهتدى به والمقياس الذي يجب السلوك على ضوئه ، أو نوعا من آلهة اتخذت

شكلا قانونيا يترسمون منواله . وبالطبع لم يقتصر تأثير هذه المدرسة على الكتاب انفسهم وانما تعدى دور التضييل هذا - تعدادهم الى عدد من القوانين الوضعية ، فادخلته بين نصوصها . فاعلان حقوق الانسان لسنة ١٧٨٩ نص فى مادته الثانية على أن : « هدف كل كيان سياسى هو حماية الحقوق الطبيعية للانسان غير الساقطة بالتقادم » .

ثم وضع القانون المدنى الفرنسى لسنة ١٨٠٤ وجاء فى مادته الاولى بانه « يوجد قانون شامل منبع كل القوانين الوضعية ما هو الا العقل (٣) الطبيعى فى حكمه الناس » .

وبدأت البرجوازية بالاستقرار شيئا فشيئا ، وباستقرارها ثم بنموها ولدت طبقة جديدة هى الطبقة العمالية . ولم تعرف البرجوازية - بعد بدئها بالاستقرار - مفهوما انسانيا فى استغلال الطبقة العاملة التى بدأت تطالب بتشريعات اجتماعية عمالية . ان هذا الشبح الجديد بدأ يخيف الطبقة البرجوازية ويرعبها . كان ذلك حوالى سنة ١٨٤٨ حيث نمت الطبقة العاملة وبدأ شعورها ببشاعة الاستغلال وانبرى فى تلك السنة قانونى برجوازى هو (باستيا) فألف كراسا تهجم فيه - بعد ان اضطرت الطبقة الحاكمة ، بعد ثورة ١٨٤٨ ، على سن بعض التشريعات العمالية - على هذه التشريعات حيث يقول فى هذا الكراس : « كل منا يستمد بالتأكد من الطبيعة ، من الخالق حقه فى الدفاع عن شخصه ، عن حريته ، عن ملكيته » .

قلنا ان القانون والمفاهيم القانونية السائدة قابلة للتغير بتغير ظروف المجتمع ورأينا ان مدرسة القانون الطبيعى كانت قد نشأت فى القرن الثامن عشر فى وقت لم تكن هناك قوى طبقية جديدة قد ظهرت الى الوجود ، ولهذا السبب بدأت هذه المدرسة بالظهور والمسير ولاقت نجاحا رأينا مداه ولكن بظهور هذه القوى الجديدة لابد ان يمس القانون بعض التغير ويكون عندئذ من حقنا ان نتساءل عن مصير هذه المدرسة فى قرننا الحالى .

ان قرننا بالطبع وبالبدية يختلف بكل ما يحتويه عن قرون القانون الطبيعى . ان عرض القانون الطبيعى عرضا إلهيا - كما كان فى السابق - لم يعد يتمشى مع تطور التفكير القانونى وما كشفتها البرجوازية

من عجز في حماية حقوق المواطنين الذي كان في حينه صحيحا وممكنا لحدثة نشأتها . ان حقوق المواطنين اليوم تتناقض مع السلطة البرجوازية ، وهم اليوم اكثرهم من الطبقة العمالية والفلاحية ، فلا اتفاق مصالح بينهم وبين الطبقة التي تستثمر قوى عملهم لكي تستطيع هذه الاخرة ان تلبي حقوق الطبقة الاولى في وقت يؤثر ذلك الى ، حد كبير ، في كيان الطبقة الثانية .

وهنا عرضت مسألة فيها الكثير من الحداثة . مسألة اعطاء حكم عن الانتصارات التشريعية الجزئية . لاشك ان هذه الانتصارات يمكن اعتبارها شكلا من اشكال نضال الطبقات في النطاق القانوني ، هذا شيء يندر ان يكون موضع نقاش . ولنا الحق في تحديد موقفنا من جوهر هذه الانتصارات الجزئية وندرس ان كانت هناك علاقات قانونية جديدة تنشأ على اثر هذه الانتصارات الجزئية ، علاقات قانونية بروليتارية في داخل نطاق الدولة البرجوازية .

من المعلوم بان الرأسمالية كانت قد دخلت ، بعد الحرب العالمية الاولى ، في مرحلتها الاحتكارية وبدأت الازمة العامة لها ، والمرحلة الاحتكارية هذه استلزمت وجود جيوش هائلة من العمال خاضوا ويخوضون معارك ذات اهمية كبرى يخرجون احيانا منها منتصرين ، ومن جملة ذلك انتصارات تشريعية ، فيكون بذلك قد داخل الطبقة المملوكة تشريع جديد ظهر باسم التدخل « الموجه » ناتج في الحقيقة عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في عصر الامبريالية ، فكلما تطور التركيز الاحتكاري في عنفوانه تصبح الدولة البرجوازية اكثر فأكثر اداة للاحتكارات ووسيلة لها بالتعجيل أكثر في هذا التركيز لمصلحتها . وفي وسط كل هذا ظهرت فكرة مؤداها أنه يجب علينا ان نناضل باستمرار لتحسين شرعية(٤) الطبقة البرجوازية والحصول بذلك على تشريعات تقدمية ، وان هذا النضال يمكن ان يكمل بالنجاح .

يكون من الخطأ اعتبار ان هناك نصوصا تعرض الصفة الطبقية للشرعية البرجوازية ونصوصا لا تحمل هذه الصفة ، وانما على العكس تعطى معدنا بروليتاريا لانها منبثقة من انتصارات الطبقة العاملة في النضال ضد سيطرة الدولة البرجوازية .

لاشك ان كل تاريخ الدولة البرجوازية ليس الا سلسلة معارك خاضتها الطبقة العاملة من أجل حصولها على عدد من التحسينات لوجودها المادى ووسائل نضالها . الا ان البرجوازية المتسلطة على جهاز الدولة هل تقبل بهذه السهولة ايجاد علاقات قانونية جديدة تخرج من هذه الانتصارات ، علاقات لها قوة القانون ولا تعرض للبرجوازية أية مصلحة ؟ يمكن ان تكون هذه المصلحة مباشرة كما يقول لنا اندره مارشال فى كتابه (علاقات القانون والاقتصاد السياسى ، فى المقدمة العامة لدراسة القانون ١٩٥٣) : « ليس لتشريع تحديد مدة العمل هدف انساني فقط وانما ايضا اجتناب استهلاك العامل المشتغل بلا انقطاع ولمدة طويلة جدا ، اولا يستغل من قبل ارباب عمل ذى جشع لاحد له . ان قانون ١٩١٩ بتحديد يوم العمل بـ ٨ ساعات بالاضافة الى هدفه الاجتماعى سبق وان كان له هدف زيادة انتاجية العامل بالحصول منه على جهد أكثر كثافة لانه اقل امتدادا » .

والمصلحة هذه يمكن ان تكون ، وعلى وجه الخصوص ، دوما لحماية وتقوية جهاز الدولة البرجوازية المتضعع بضربات الطبقة العاملة ومن اجل ايجاد مخرج غير ثورى للازمة . ولعل دستور ١٩٤٦ فى فرنسا هو أحسن مثال قبلته موقتا الطبقة البرجوازية فى تلك السنة . الا أن البرجوازية تترصد دائما الفرص لاختد ما اكرهت على اعطائه ولعل استفتاء ديغول فى ٢٨ أيلول ١٩٥٨ ودستور فرنسا الجديد الديغولى ثم الاجراءات المالية والنقدية وتغيير الكثير من التشريعات العمالية فى الضمان الاجتماعى والعلاوات العائلية بشكل يسلب الطبقة العاملة ما نالته فى دستور ١٩٤٦ أحسن مثال على ما نقول ، ويخرجنا الى رأى واضح هو وقتية انتصارات الطبقة العاملة فى ضل البرجوازية وان هذه الاخيرة - حينما تضطر على التنازل - لا تلبث ان تتحين الفرص لاستعادة هذا التنازل .

وبهذا الصدد يجدر الاشارة الى قول جيرار ليون كان : « ان القوانين العمالية مهما بلغت اهميتها فى تحسين وضع العمال ما هى الا حدود وضعت للسير الحر للنظام الاقتصادى الموجود . ومهما بلغت جذرية هذه القوانين ، فليست هى بوجودها بالذات من شأنها تحوير مبادئ هذا النظام وبعبارة أخرى ان التشريع العمالى (فى ظل المجتمع الرأسمالى) لا يتشابه مع الاجراءات الاشتراكية . اما تدخل الدولة - حيث تتدخل - فانه يتجه لوقاية النظام ضد المطالبات التى تضعفها ، ان قوانين العمال

هى دائما تنازلات وقتية معدة لحماية النظام .

قلنا أن للطبقة البرجوازية كتابها القانونيين وأنه لما لم تعد مدرسة القانون الطبيعى تتمشى مع منطق وروح هذا العصر انبرى هؤلاء الكتاب لأكسائها بأثواب مثالية جديدة معتقدين بذلك مماشاتهما مع المفاهيم الحالية للقانون ونجاحها بدورها التخديرى الجديد بايجادهم صيغ قانونية اخرى لها تصطبغ بصبغة عامة .

وحين فهمت الطبقة العاملة ونصيرتها وادركت ، أخذت تطالب بالعدالة الاجتماعية كهدف آنى وكوسيلة للنضال فى ظروف وامكانيات المجتمع الحالى ، لجأ هؤلاء النظريون باحلال « المثل المشتركة للعدالة » فحل القانون الطبيعى . ولكنهم نسوا أو بالاحرى تناسوا بانهم كانوا ، بذلك ، قد احلوا مفهوما مثاليا محل مفهوم مثالى آخر هو أيضا - لفراغه من المضمون - عاجز عن مجابهة التبدلات التى يجلبها التاريخ - من جملة ما يجلب - للتفكير القانونى . انهم لكى ينقدوا القانون الطبيعى أرادوا ان يعطوه مضمونا جديدا يستجيب للحاجات المتشابكة الجديدة وحتى المتناقضة .

ف (ريبير) (٥) يؤكد بان : « كل قانون يطمئن روح العدالة فى عمله لاقامة علاقات مسالمة بين الرجال » ثم يستمر ليذكر لنا ك « قانون مخالف لفكرة القانون نفسه - لانه قد سن لغرض التهديم والانتقام والحد - القوانين المؤممة للطباعة بعد تحرير فرنسا » .

وجوليو دى لاموراندير (٦) فى محاولته لانقاذ فكرة القانون الطبيعى يقول : « ان افكار القانون الطبيعى تعنى الامتناع عن النقد باسم المثل التى سنت على أساسها القوانين الوضعية التى سنتها السلطة » . ثم يستمر بحديثه عن النظريات الاجتماعية الحديثة مبتدئا بنظريات تدخل الدولة الى الاشتراكية والماركسية ويضعها بشكل ساذج على صعيد واحد بقوله : « نود الاشارة بانها لا تهدم القانون الطبيعى ، انها تدعى فقط بارتكازها على التاريخ وعلى عملها الموضوعى ، حلولها محل الفكرة الليبرالية لفكرة اجتماعية للقانون الطبيعى وللقانون المثالى » .

واكثر القانونيين اندفاعا هو (سيل) (٧) حيث يقول : « ان المصدر

Ripert (٥)

J. De la Morandière (٦)

Seell (٧)

الوحيد للقانون هو التضامن أو الاجتماعية « وبالنسبة اليه ان لهذا اساسين هما الاخلاق والسلطة ، ويضع مقياسا (حسن) القانون أو (سوءه) بان سوء القانون يبدأ بالظهور حينما تبدأ السلطة بالابتعاد عن روح الاجتماعية .

ويمكن اعتبار (ليفي بريل)^(٨) من القانونيين البرجوازيين - أول الذين اعطوا للقانون الصفة الجماعية ، الصفة التمثيلية للجماعة حيث يقول : « ان القواعد القانونية ، لكونها تعبير للمجموعات وليس للأفراد ، تكتسب بهذا موضوعية تؤهلها للبحث العلمي » ويستمر بقوله : « ولاشك ان القانون والعادات متعددة وذات اشكال مختلفة - الا انها لم تخلق بناء على هوى شخص أو عدة أشخاص وانما هي تعبير للإرادة الجماعية التي تخضع للتحديدية » . وبالنسبة اليه اطاعة القانون والخضوع اليه واجب حينما يتفق على ان القانون هو « ارادة مجموعة من الناس » .

ولنرجع قليلا الى (سيل) الذي يأخذ كنقطة ابتداء لفرضيته ، ان أعضاء مجتمع ما هم بالضرورة متضامنون وهذا التضامن يكون اساس القانون ، الا انه بالنسبة لليفي بريل تكون هذه الفرضية في وجود ارادة مشتركة للجماعة . ولعل من بداهة الامور لكي تستطيع افتراض التضامن ووجود الارادة ان يسود المجتمع الانسجام والوئام بين طبقتيه الرئيسيتين المتناقضتين ، الا ان الواقع يصرخ في وجوه هؤلاء القانونيين ويعطينا أمثلة عديدة على عدم الانسجام والوئام ، انه مجتمع منقسم الى طبقات متضادة في المصالح وبالتالي لها ارادات متعاكسة لان الارادة ما هي الا تعبير عن مصلحة ما . فمن اي « تضامن » اذن يمكن ان يأخذ القانون مصدره في وقت يستحيل علينا الحصول على ارادة مشتركة صرفة ؟

ومن رأى (بريل) ايضا : « بان الالتزامات تفرض من قبل الوسط الاجتماعي لتحقيق ، في كل حالة وفي كل لحظة ، فكرة ان المجموعة تتبنى التوازن الذي يجب ان يسود » . ان هؤلاء القانونيين قد اتعبوا مخيلتهم كثيرا وتوصلوا الى « تحسين نظريتهم » بادخالهم عليها فرضية اضافية جديدة وهي وجوب سيادة التوازن . ولعل الدولة التي (ستحقق) هذا التوازن تأتي بشبكة من المعجزات مقدمة لخير الجميع المستغلين والمستغلين ومعدة لان تقوم وتخلد هذا « الانسجام » .

(٨) Lévy Bruhl

ان هذه الفكرة تقودنا (من جملة ما تقودنا اليه) الى الرأى الكلاسيكى للديمقراطية الليبرالية التى وضعها لوبادير^(٩) بان هذه الديمقراطية الليبرالية ما هى الا « ارادة الاغلبية المحددة لمصلحة الافراد » وهنا يصبح القانون اداة للاضطهاد . وفى الحقيقة ، ونحن كلنا من روادها ، ان الفكرة الكلاسيكية لليبرالية ، وللتوازن تناقض مناقضة صريحة سواء ان اردنا وضعه وهو التالى : توازن بين أى شىء ؟ باسم اى شىء ؟ يضمن من قبل من ؟

لقد كتب (فيدل)^(١٠) يقول : « ان كان للدولة واجب التدخل بشكل فعال لضمان التحقيق الدقيق لحقوق الانسان ، ألا يكون ذلك على حساب الحريات ؟ » .

من اين تخرج تلك الدولة التى نريد لها ونطلب منها اتيان العجائب ؟ . وعلى أى شىء تستند هذه الدولة (المرتكزة) و (القائمة) على القانون ، الدولة الخاضعة « لسيادة القانون ؟ » .

والحقيقة هى انه لا وجود لتوازن قانونى ولا لقانون بشكل منفصل عن نضال الطبقات . صحيح ان القاعدة القانونية ، بتشريعها ، يظهر تأثيرها على نطاق المجتمع الذى تطبق فيه ، مساهمة بنشر وتعميم بعض الاشكال من نمط العيش ، وبعض المفاهيم المعنوية التى سرعان ما تكون جزءا مكملًا للتطور التاريخى لهذا المجتمع أو ذاك . الا ان ذلك لا يغير شيئًا من المضمون الطبقي لقاعدة القانون هذه .

القاعدة القانونية - وكل الكتاب متفقون على ذلك - تحدد بطبيعة الشخص والطبقة التى تسيطر على السلطة العامة . ولا يمكن نكران صفة الطبقة للشرعية الا اذا اردنا نكران طبقة الدولة نفسها أى بالتالى تناقض الطبقات .

يقول لينين^(١١) : « النظرية الاشتراكية تلاقى نجاحا حينما تضع جانبا التعليقات حول الشروط الاجتماعية المطابقة للطبيعة الانسانية ، انها تذهب الى التفسير المادى للعلاقات الاجتماعية التى تعاصرها . . . » . ويقول ماركس^(١٢) : « ان العلاقات القانونية واشكال الدولة

(٩) Laubadère : محاضرات فى القانون الدستورى ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

(١٠) Vedel

(١١) فى كراسه « هؤلاء هم اصدقاء الشعب » .

(١٢) « مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى » .

لا يفهمها الكتاب البرجوازيون ولا يعللون ما يدعونه بالتطور العام للنفس الانسانية . ان هذه العلاقات تأخذ جذورها من الشروط المادية لوجودها والذي يدعوها هيجل ، كحال الانكليز والفرنسيين فى القرن الثامن عشر « المجتمع المدنى » . ان مجموعة علاقات الانتاج تكون البناء الاقتصادى للمجتمع ، انها القاعدة الحقيقية التى يقوم فوقها بناء فوقانى قانونى وسياسى يحكم اشكالا محددة من الاعتقادات الاجتماعية » .

لقد درسنا حتى الآن طبقة القوانين بشكل عام ، محللين مفاهيم الكتاب القانونيين عن القانون والقاعدة القانونية ، ولعل من المفيد الآن ان ندخل فى صلب هذه القوانين لنخرج الى خطوطها العامة واتجاه هذه الخطوط الى هدف مرتبط بالمجتمع البرجوازى وهو بناء هذا المجتمع ، والمحافظة على هذا البناء بكل الوسائل ، وعلى الملكية الفردية (ونستطيع ان نقول اليوم الملكية الاحتكارية المتصاعدة المتمثلة بالدولة) . ثم نتطرق الى محاكم هذه الدولة واستغلالها كأداة اضطهاد . الا اننا سوف لن نقوم بهذا البحث بشكله التفصيلى نظرا لتعدد هذه القوانين بشكل مزعج ، وان ادعينا بان عندنا القدرة على ذلك فلاشك ان هذا الموضوع سيكون بشكل مؤلف ضخمة ، الامر الذى لسنا نحن بصدده . ونرى الا ندرس كل هذه القوانين وانما نتعرض الى بعض موادها التى نرى فيها بروز هذه الطبقة . وقد يكون من المستحسن الابتداء بالمتن الجنائى (١٣) الفرنسى .

لقد احتوت المادة ٤١٤ من هذا المتن على « اعاقه حرية العمل » . لقد رأيت عمليا ان الطبقة الحاكمة فى فرنسا تستخدم هذه المادة - وبشكل رسمى - لحماية من يريدون كسر الاضرابات وبالتالي لمحاربة الاضراب نفسه فى الوقت الذى نص دستور فرنسا لسنة ١٩٤٦ على اعتباره حقا من حقوق الطبقة العاملة . ولكننا لا ننسى مؤخرا ان هذا الحق قد ضعف بدستور ديغول لسنة ١٩٥٨ .

اما المادة ٤٤٣ من نفس المتن فانها تعاقب بالحبس من شهر الى سنتين كل من قام بعمل من شأنه اتلاف البضائع والمواد والادوات

(١٣) من المعروف ان فرنسا ، كما يقال اعتياديا ، انها بلد القانون ، ولكن حتى لو سلمنا بذلك فنحن قد اخترنا القانون الفرنسى كمثال للقوانين الغربية مع احتفاظنا بما جرت العادة على قوله . واما بالنسبة للقوانين الاشتراكية فمن المؤكد أخذ القانون السوفياتى كمثال ايضا وذلك لاسباب تخرج عن نطاق هذا البحث .

المستخدمة للإنتاج . الا ان هذه المادة ترفع العقوبة الى بين سنتين وخمس سنوات حينما ترتكب هذه الجنحة من قبل عامل في المصنع . ان المعروف بان المالك لا يتلف بضائعه الخاصة . وان كان هذا المالك رأسماليا أو شركة احتكارية فقد يكون من مصلحتها الالتجاء الى هذا التلف حينما يكونون في خضم ازمة صناعية أو زراعية . اما في الاوقات الاعتيادية فان الصناعي لا يمكنه حتى ولا ان يفكر بهذا الاتلاف وانما على العكس يطلب مساعدة الدولة وحمايتها من الاتلاف الذي يقوم (أو قد يقوم حسب ما يفكر الصناعي وما تعتقده الدولة بتشريعها هذه المادة) به العامل . لعل طبقية هذا القانون (هذه المادة من القانون) واستعمالها ضد الطبقة العاملة أمر بارز .

وما زلنا بصدد الطبقة العاملة وحكم المتن الجنائي تجاه (اعمالهم) لا بد لنا ان نشير الى ان هناك قانونا لا يزال موضع التطبيق وهو قانون ١٩٣٨ الذي يخص (تنظيم الوطن في زمن الحرب !!) والذي يستخدم لكبس العمال حينما تشعل الطبقة الحاكمة حربا ما وتقديمهم الى النار . وان سولت للعامل نفسه عدم الاطاعة ورفضه الخدمة والموت من اجل الرأسماليين وارباحهم فيكون ولاشك مصيره السجن .

ويعتبر المتن الجنائي عادة السرقة جنحة ، وباب السرقة في هذا المتن طويل ، وكل مواد هذا الباب تقريبا تتعرض الى سرقة الاموال (اموال من ؟ اموال السراق واللصوص في الحقيقة) . وقد لا يجد القارئ في ذلك الكثير من الغرابة ولكنه من المحتمل ان يغير رأيه ان علم ان سرقة الاموال هذه (التي هي جنحة) ان ارتكبت من قبل اجير (١٤) يعتبر القانون ذلك ظرفا مشددا وتتحول الجنحة الى جريمة من الناحية التكيفية . هنا ايضا تبرز الصفة الطبقية للقانون الجنائي وتوجيهه بشراة ضد الطبقة العاملة .

واخيرا هناك جنحة التسول والتشرد يعاقب عليها المتن الجنائي بالسجن في حين ان الطبقة الرأسمالية لا تأتي (ولا يمكن في قدرتها ان تأتي) بحل سوى هذا السجن . ولعل من السخافة ان ذكرنا ان المتسولين والمشردين هم من أعضاء الطبقة الرأسمالية .

ولنمر سريعا ، حول نقطة أخرى : ان توظيف الحكام وتكوينهم

و (حسن) انتقائهم والمفهوم نفسه عن التنظيم القضائي المعزول عن الشعب ، يعطى لنا كل ذلك الصفة التطبيقية للقانون ويصبغة بهذه الصفة . ان دور المدعى العام ليس كما هو الجارى فى البلدان الاشتراكية (١٥) السهر على احترام الشرعية وانما همه الوحيد وبكل ثمن الحوز على احكام . وهناك بعض التعابير القانونية وظاهرها وكأنها قد اقيمت من اجل المحافظة على الشكل الهندسى للنصوص القانونية بصورة عامة : فنصوص المرافعات التى تستخدم من قبل المواطنين كأجل لاعطائهم الوقت للتسلح والاستعداد لمواجهة تجاوزات السلطة فان اثقال هذه النصوص بشروط واجازات سابقة يجعل تطبيقها عسيرا .

وان انتقد العامل وممثليه طبقية القانون ينبرى من انصار البرجوازية من يجيب لم هذا أليس العامل « حرا » بالا يشتغل ؟ الا ان رب العمل والدولة (تطبيق مفهوم المخالفة) احرار بالا يعطونه عملا . مثل آخر : العامل بدون مسكن « حر » بان يسكن اوتيلا حديثا يجد ما يؤويه ويريقه وصاحب الاوتيل « حر » بالا يؤجر له أو لا يقبل (عقد الاجارة هذا) الا لليلة واحدة . مثال آخر أيضا : قانون ١٩٣٨ يعطى للمرأة المتزوجة اهليتها الكاملة ولكن بنك ائتمان ليون (١٦) على سبيل المثال حر فى طلب توقيع الزوج لكى يفتح لها حسابا جاريا .

ويقولون ان المواطنين متساوون أمام القانون : الكل يستفيد من حمايته لهم ، ويستفيدون من هذه الحماية بشكل متساوٍ وحق متساوٍ باستعماله . ونحن نجيب ان روتشيلد والمعوز متساويان . ويمكن الاستشهاد - ونحن فى الحديث عن المساواة أمام القانون - بما يقول اناتول فرانس :

« البرجوازية اقوى اقتصاديا ؟ ولم هذه الشكوى اذن ؟ لكم نفس الحق الذى لها بتوجهكم الى المحاكم ، واما الباقي فهذا لا يعنيننا ، نحن لا نستطيع التدخل بشؤونها من دون المساس بمبادئ العدالة المرتكزة على المساواة المطلقة للأفراد . عندكم نفس كمية الحقوق التى عند مضطهديكم ، لا اكثر . »

(١٥) سنتطرق الى هذه النقطة ولاشك فيما بعد .

Crédit Lyonnais (١٦)

وبحديثنا أيضا عن اللامساواة أمام القانون يمكن ان نقول ان العامل المصاب بحادثة عمل من جهة وشركة التأمين متساويان أمام المحاكم . ولكن حتى هذه المساواة هي أداة اضطهادية في الحد الذي لا تصلح عدم المساواة الصارخة بينهما : فلو كان للمصاب وسائل العيش بانتظار التعويض لاستطاع الترافع والا وجب عليه الاكتفاء بـ (الكدية) من الشركة متوخيا بالطبع سرعة الايفاء . ان الشركة بالطبع تستطيع الانتظار ولا يمكن ان تؤثر على (ميزانيتها) نفقات المرافعات والدعوى . وبهذا فانها تقوم بمضاربات وصفقات على حساب وبؤس (مساويها) .

ويمكن تطبيق ذلك ايضا في الدعاوى المرفوعة أمام مجالس البرودوم : فالاجير ورب العمل متساوون ، ولكن رب العمل ، الذي عنده امكانية تسمح له اتباع المرافعات وتطمين الشكليات الفردية - يمكنه ان يضارب لسنتين أو ثلاث على حساب وبؤس الاجير وذلك من أجل جليبه امام صفقة مريحة .

وبصدد كلامنا عن المساواة أمام القانون ، أو بالاحرى بدعة هذه المساواة ، ان في القانون الجنائي يعتبر مرتكبو الاحتيال الاغنياء - وهم كثيرون - والمعدمون ذوو حق متساوٍ كأن يكون موضوع اطلاق سراح بكفالة . وكذلك قد يكون كلاهما معرضا الى الاكراه البدني في حالة عدم دفع الغرامة ، عدم دفع نفقات الدعوى ، والتعويضات ، ان كل هذه المبالغ التي يصدر بها الحكم ذات مقدار (متساوٍ) لكليهما . ولا ينكر ان آثار جنحة مرتكب الاحتيال الغني - بطبيعة كونه غنيا - اكثر اهمية وخطرا وتأثيرا مما لو كانت هذه الجنحة قد ارتكبت من قبل معدم .

وفي باب التحقيق : الشركة ذات الرأسمال الهائل يودع نفس المبلغ - لانتظار نتيجة التحقيق - الذي يودعه الحرفى الصغير كسلفة نفقات عن شكواهما ، ان قدما شكوى .

وفي عقد الايجار : المستأجر الذي يخلى المال المؤجر بقرار من المحكمة التي تفصل فى قضايا الاخالة (أى محكمة الامور المستعجلة) (١٧) عنده نفس الحق فى دفع نفقات الاستئناف أمام محكمة الاستئناف ، الذى عقده صاحب الفندق الذى يرفع هو ايضا استئنافا مقابلا بناء على رفع قرار الاخلاء (اخلاء المال المؤجر) . و (المساواة) تظهر كل معناها

وحقيقتها عندما يقرر الحاكم عدم صلاحيته بالفصل والحكم بإخلاء المال المؤجر يدين المالك بتركه له امكانية توجهه الى المحاكم ذات الصلاحية ، أو باعطائه ، بشكل غير مباشر ، هذه المبادرة والاستفادة منها ضد المستأجر بتقريره اخلاء المال المؤجر نظرا لعدم رفع المستأجر الدعوى امام المحاكم ذات الصلاحية خلال المدة التي يعينها القانون .

يبدو للقارئ ان الاسترسال في تبين وتعداد وشرح مظاهر تطبيقية القوانين (في المجتمعات البرجوازية بالطبع) قد وضح من ناحية - ولعل ذلك يكفي ويقتنع - ولكن كلما كان الاسترسال أكثر كلما زادت قناعته وبشرط تحاشي الاطناب الطويل . ولعله يتساءل الآن ، والقانون المدني ؟ في الحقيقة والقارئ محق في ذلك لم يبق لي الا ان احديثه عن القانون المدني الفرنسي وبهذا اتأمل أني اكملت ما ينبغي من اطلاع ومعرفة .

ان الشرعية البرجوازية هي شرعية الثروات ، شرعية مبنية على الملكية الفردية وعلى السلطة الأبوية الموجهة الى ان تقوم بدور حماية سلافة هذه الملكية الفردية . فمنذ ١٧٨٩ ، نص اعلان حقوق الانسان بان الملكية « حق لا يمس » . وجاء القانون المدني الفرنسي في سنة ١٨٠٤ ونظر - في غالبية مواده - من جانب الملكية الفردية . ولا ادل على ما نقول من ان هناك ٢٠٠ مادة مخصصة لنظام الملكية ، ٣٨٠ مادة الى نظام الميراث والهبات والوصايا (توزيع الملكية العائلي بعد الموت بالنسبة للميراث والوصايا ، وتقديم المال الى « الغير » خلال حياة الوهاب) ٢٠٠ مادة الى عقود الزواج (وليس الى الزواج نفسه ، وفي الحقيقة عقود زواج الاغنياء) ، ٢٥٠ مادة للبيع والايجارة (استغلال الملكية واكثر حجمها) ، ٤٠ مادة الى عقد الشركة (الشركات الاحتكارية اليوم ، وبالنسبة لهذه المواد الاخيرة فان اغلب ما يتعلق بها موجود وبشكل تفصيلي في المتن التجاري وبعض القوانين الخاصة) ، ١١٠ مواد للاعارة والوديعة ، ١٤٠ مادة لرهن المنقول والعقار والامتيازات والحجوز (وبالنسبة لهذه المواد الاخيرة فانها مدروجة بشكل تفصيلي اكثر في متن المرافعات المدنية) .

ومقابل كل ذلك خصصت لحقوق الاشخاص والعائلة ٥١٥ مادة فقط : في الحالة المدنية ، الإقامة ، الاسم ، الزواج ، الطلاق ، التبني والوصاية على القاصر .

ان الوصاية على القاصر - هذه الكلمات يجب اكمالها بكلمة اموال فتكون الوصاية على اموال القاصر ، اذ في الحقيقة ان اغلب مواد الوصاية

متعلقة بحماية أموال القاصر ومنها القليل جدا للاهتمام بشخصه .

ان كل قانون العائلة مسنّ بشكل يضمن وحدة الذمة المالية وتوجيه الاهتمام هذا الى هذه الدرجة هما اللذان يفسران طرق المعارضة فى الزواج ، والدور الرئيسى للزواج ، والمكانة السفلى للاطفال الطبيعيين واخيرا صعوبات التبني .

وعلىنا عدم اهمال القوانين المشرعة والمعدة لسحق المشروعات الصغيرة ذات المقاومة الاقل أو لتسهيل بلعها من قبل الاحتكارات . عمل ذلك باسم الانعاش الاقتصادى وزيادة الانتاجية وتطوير توظيف رؤوس الاموال . وبهذا الصدد هناك سلسلة لا تنتهى من المراسيم لتحقيق ذلك ولا اعتقد انه يدخل فى نطاق اختصاصى التعرض الى هذا الموضوع الذى يمس الاقتصاد أكثر مما يمس القانون واتركه الى الاخوان الاقتصاديين . وانما هناك نقطة مهمة بحاجة الى تطوير غير طويل وهى ان الديماكوكية الكبرى والصارخة « لتنظيم الحياة الاقتصادية على النطاق الوطنى » بلغت درجة بحيث يدعى اصحابها التكلم باسم المصلحة العامة عند تشريعها . ولعل هذا يقودنى الى الكلام قليلا عن المصالح العامة وتوضيها باقتضاب .

قد تكون المصالح العامة أكثر المؤسسات - فى المجتمع الرأسمالى - التى يبدو فيها ان طبقيتها - لاول وهلة - تعرض صفة الانعدام . فيقال بانها قد اقيمت لمصلحة مجموعة المواطنين ، للفائدة العامة التى تستفيد منها كل النظريات القانونية الموجودة محاولة استعمالها كدليل عن عدم وجود الطبقات .

ولكن مفهومنا كهذا للمصالح العامة خاطيء ، لو فكرنا مثلا بان القطارات ليس من واجبها جلب العمال الى رب العمل كما تجلب قطارات البضائع المواد الاولية . ان استمرارية المصالح العامة أو ضرورة هذه الاستمرارية تكشف عن نفسها حينما تلجأ السلطات الحاكمة الى وضع اليد على العمال .

بعد هذا العرض (الذى أرجو الا يبدو للقارئ طويلا) لظواهر طبقية القوانين بعد تعزيزه بكثير من الامثلة علينا الآن دراسة القاعدة القانونية - وباختصار أيضا - وتأثيرها بعد تشريعها فى علاقات الناس فيما بينهم هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى موقف الطبقة العاملة والفلاحية

بالدرجة الاولى ، وسائر الفئات الاجتماعية الاخرى التى لا تربطها مصالح رأس المال مازجين كل ذلك بدراسة الديمقراطية الصحيحة ، اذ ان هذه الطبقات لها مصالح حيوية فى توطيد الديمقراطية .

فنقول انه بعد ان رأينا - من دراسة الخطوط العامة لطبقية القوانين - ان الاتجاه الرئيسى لهذه الطبقة موجه ضد الطبقة العمالية ، الا ان الطبقة العمالية - وخصوصا الآن - ليس فى طبيعة تكوينها الطبقي ان تقف متفرجة الى ما يجرى وما يوجه ضدها . انما - فى نطاق العلاقات الانتاجية فى المجتمعات الرأسمالية - هى تدافع وتعمل على تحسين الاشكال الديمقراطية للسيطرة البرجوازية اذ ان هذه الاشكال تعطى الى الطبقة العاملة امكانيات فى النضال ، وان خنق هذه الامكانيات يضعف القابلية النضالية لهذه الطبقة . ولهذا السبب تعتبر الطبقة العاملة ، وعلى درجات متباينة الفئات الاجتماعية الاخرى ضحية السيطرة البرجوازية ، تعتبر هذا النضال ضرورة كبرى لحماية وتطوير والاحتفاظ بالضمانات التى انتزعتها والانتصارات التى حققتها خلال النضالات السابقة واعطت للطبقة العاملة تجارب غنية ، واهمها ان الديمقراطية كيان لا يتوقف عن الحركة والنمو . فكل قاعدة قانونية ، بطبيعة كونها تحكم علاقات الافراد فى مجتمع معين تقوى - ان جاءت بالطبع لتثبيت عادة . أو مطلب جماهيرى - وتخلق عادات أو مفاهيم معنوية من شأنها ان تكون كسباً تاريخياً لا يمكن للشخص اهماله ويصبح من الصعوبة بمكان هدمه .

وهكذا عند تشريع قاعدة ديمقراطية قانونية ، تتفاعل هذه القاعدة - بطبيعة كونها بناء فوقانى - مع العلاقات الاجتماعية وتستقر بالتالى وتصبح امراً مكتسباً لكل مواطن - فى مراحل تكوينها - له حصة فى الدفاع عنها . وتزداد اهمية هذه القاعدة القانونية رسوخاً وبالتالى الدفاع عنها كلما ازداد عدد المواطنين ومصلحتهم فى حفظها وكلما قل عدد اصحاب الامتيازات البرجوازية . فكل خلق جديد من شأنه ان يحقق تقدماً ديمقراطياً ينفذ الى داخل الجماهير ويصبح قوة اضافية فى نضالها . وكلما زادت حالات من هذا النوع كلما اصبح عزل البرجوازية عن الجماهير ممكناً واصبح اكثر سهولة أخذ الطبقة العاملة السلطة بأقل التضحيات ويصبح عندئذ من السهولة التخلص من قانون اصحاب الامتيازات .

هذا ما استطعت تقديمه للقارىء باخلاص عن طبقية القوانين فى المجتمعات الرأسمالية ، وسأحاول فيما يلى تقديم دراسة للقانون وبنفس الاخلاص فى المجتمع الاشتراكى السوفياتى الذى كما قلنا قد اخذناه مثلا فى هذه الدراسة باعتبار ان الاتحاد السوفياتى هو اول دولة قد اقامت الاشتراكية فى بلادها ومرت منذ تكوينها بتجارب طويلة ضخمة لا تغيب عن القارىء . وباعتباره اول دولة قد قضت على استغلال الانسان لاخته الانسان فزالت الطبقات فيه لأول مرة فى التاريخ . وبزوال الاستغلال الاقتصادى والطبقات تكون دراسة القانون فيه ذات اهمية كبيرة . ولايسعنا الا ان نكرر ان بحثنا هذا بعيدا عن ان يكون عميقا وواسعا وملما لكل شىء ونرجو مخلصين ان تتبعها دراسات أكثر عمقا - نظرا لفائدتها لشعب قضى أول ما قضى على الاستعمار ويقضى الآن على حليفته السابقة الاقطاعية .

ان القاعدة الرئيسية للدولة الاشتراكية هى القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، التى (كما رأينا) تكون قاعدة سلطة الدولة الرأسمالية . يعنى ذلك القضاء والتخلص من النضال الطبقي الذى تولده الملكية الخاصة لوسائل الانتاج من قبل الطبقة الرأسمالية ، فاستيلاء الطبقة العاملة على وسائل الانتاج والقضاء على الربح الرأسمالى تعطى صفة جديدة فى تنظيم الدولة وتكون أشكال جديدة وقواعد قانونية تختلف عما نألفه فى المجتمعات الرأسمالية من انتخاب لكل المجالس انتخابا مباشرا ومتساويا (وليس فقط بالنسبة للبرلمان) الى تركيز السلطة بين ايدى مجالس تمثيلية عامة ومحلية ، الى الامكانية المعطاة الى العمال فى عزل منتخبهم الخ . . . وبصورة عامة أهم ما يميز الدولة الاشتراكية هى المجالس الشعبية التى هى عبارة عن اداة ثابتة فى توجيه الشؤون العامة من قبل الشعب وعلى مختلف الدرجات .

وبخلاف الدساتير البرجوازية التى تحتوى غالبا على حقوق عامة تخرق دوما وذات تطبيق صعب ينص دستور الاتحاد السوفياتى على الحق فى الثقافة ، الحق فى العمل ، حريات الصحافة والاجتماع الخ . . . وتضمن الاسس الاقتصادية للنظام الاشتراكى ممارسة هذه الحقوق وتعطيها صفة جديدة لقانون حى . وبهذا الصدد قال لينين : « يجب ان تكون كل طبخة أهلا لادارة الدولة » .

ولا يلعب القانون فى مجتمع اشتراكى دورا فى القضاء على أعداء

الطبقة العاملة وحلفائها فقط بل أن له دورا مهما أيضا في تنظيم المجتمع الاشتراكي فانه من ناحية يحتفظ ويثبت واقعة وجدت سابقا ويخلق مبادئ جديدة من ناحية أخرى .

وبالنسبة للاولى فهو يحتفظ ببعض المبادئ الاولى المتماكة مع الحياة ، حياة الجماهير في كل مجتمع حديث ولكن قسما منها - بالرغم من الاحتفاظ بالمبدأ - تغير شكله . فحماية الملكية الاشتراكية تتعدى من ناحية اهميتها حماية الملكية الخاصة . وبعض التكنيك القانوني - المتولد من فائدة التجربة ومن حاجات الناس المشتركة في كلا النظامين - يحتفظ بقيمته . فمنها مثلا تنظيم واحتفاظ باجراءات الحالة المدنية . واخيرا يمكن أو يجب الاحتفاظ ببعض الاشكال القانونية من الناحية الميدانية بتغيير مضمونها وصفة استعمالها : فمثلا الاحتفاظ ببعض الاشكال التكنيكية للقانون التجاري ، في القواعد الخاصة للفصل في النزاعات التي يمكن ان تولد بين المواطن والدولة (مثلا الضمانات القضائية في نطاق القانون الجنائي والاداري) .

وبالنسبة للثانية أي المبادئ الجديدة ، فانه لو ذهبنا الى صلب القانون ، الى القواعد القانونية المميزة لطبيعة العلاقات الاجتماعية فنلاحظ تحولا جذريا في شكلها وفي مضمونها على السواء . اذ انه بتحقيق الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فالعلاقات القانونية السابقة والمؤسسة على الاستغلال الاقتصادي للطبقة العاملة تختفي باختفاء هذا الاستغلال لانها تعارض ضرورة ظهور علاقات قانونية جديدة تتولد عن طبيعة الاشياء . فالعلاقات القانونية التي ظهرت في المجتمع البرجوازي والتي تتعلق بانتصارات الطبقة العاملة في داخل نطاق هذا المجتمع تفقد معناها وعلة وجودها . والمثل الكلاسيكي هو حق الاضراب ، فهو ضروري في المجتمع الرأسمالي حيث يوجه ضد الطبقات المستغلة ويفقد معناه وعلة وجوده عند القضاء على الاستغلال والا لقلنا بان العمال في المجتمع الاشتراكي انما يقومون بالاضراب ضد انفسهم هم .

والقانون في المجتمع الاشتراكي يلعب دور التثبيت ودور الخلق . ففي القضاء على الاستغلال الطبقي وفي التقدم الهائل المستمر في الميدان الاقتصادي حسب برنامج مدروس يظهر تأثير هذا التقدم ولاشك ويأتي القانون لكي يثبت هذا التقدم الاقتصادي ويعطيه صفة الشرعية ويثبت بنفس الوقت العلاقات الاجتماعية الجديدة الناتجة عن هذا التقدم . فمثلا

المجالس الشعبية (ومنها السوفيات) تتكون فى الحياة الاشتراكية ، فى العمل الثورى ، ويأتى التعاون ويعطيها صفتها فى التشريعات ويمنحها الحماية ويعمم تنظيمها . ومن ناحية أخرى تشريع نصوص قانونية جديدة تساهم وتلعب دورها الخاص بها فى خلق علاقات اجتماعية من شكل جديد ، ولدت من القانون والتي من شأنها ومن طبيعتها تسهيل تحول البناء الاقتصادى للمجتمع . ونعطي لذلك مثالا عن القوانين التى تعاقب على المضاربة والتحايل الاقتصادى . اما العقود الاقتصادية بين المشروعات الاقتصادية فهى تختلف عما كان يجرى فى المجتمع البرجوازي حيث انها تستند على اسس غايتها منفعة المصلحة العامة أى لانجاح برنامج ومشروع الدولة . فيكون من الطبيعى اذن ان تشارك الدولة فى عقد هذه العقود وتسهر على حسن تنفيذها . ومبادئ المسؤولية لا توضع بين الاطراف فى العقد فقط كما هى الحالة فى المجتمع البرجوازي وانما بالنسبة الى مصلحة البرنامج أيضا . وفى حالة التأخير فى التنفيذ (أى فى تسليم موضوع العقد والالتزام) لا يمكن اعتبار المدين المسئول الوحيد فى الحد الذى لم يتم المشروع الدائن بكل ما كان بإمكانه القيام به وتحاشى تأخير تنفيذ الالتزام ، حتى لو فرضنا ان هذا التأخير ناتج عن اهمال المدين . ويستطيع الطرفان فى كل لحظة من لحظات تنفيذ العقد اللجوء الى تحكيم السلطات الادارية المختصة لتسوية امكانية نشوء الصعوبات . اما فى البلدان الرأسمالية فالتوجه الى المحاكم لا يحدث الا بعد حصول الضرر . وليس من منطق الاشياء العمل على ابعاد وقوع الضرر بدلا من انتظار هذا الوقوع ؟

والقانون السوفيتى هو دوما فى تطور متصاعد وتقدم اكيد ، فكل تقدم يعمل على احداث تقدم آخر اكثر اهمية من الاول وهكذا . فمثلا مساهمة كل النساء فى النشاط الاقتصادى للدولة السوفيتية يعطى للمرأة صفة المساواة الحقيقية مع الرجل ، وبالتالي فان المرأة لن تقبل على الاطلاق أن تبقى فى حياتها العائلية تلك القاصرة التى كانت فى المجتمع البرجوازي . وفى نفس الوقت هناك ضرورة انجاز هذا التحول القانونى للوضع العائلى للمرأة ان اردنا ان نذهب اكثر بعدا فى تطوير النشاط الاقتصادى والنشاط السياسى للجماهير . هذا من ناحية . ومن

ناحية أخرى علينا حين نتكلم عن تسنين القانون فمن الضرورة بمكان الكلام أيضا عن شروط وظروف هذا التسنين وكذلك ظروف تطبيقه . فكل قانون تصحبه استشارات جماهيرية واسعة تعطى للجماهير ايمان تشابهها مع الدولة التى تمثلها (كمثل : القانون الصينى ١ مايس ١٩٥٠ المتعلق بالزواج) (١٨) . وكلما اشتركت الجماهير فى ادارة العدالة كلما ازداد انسجامها مع المشاكل العملية التى تخلقها العلاقات الاجتماعية الجديدة ويؤدى هذا بالتالى الى تسهيل تدقيقها لصحة الحلول القانونية التى يساهم القانون فى اعطائها : فانتخاب الحكام والمناقشة العامة لقراراتهم تكون معدة اكثر فى الدفاع عن الشرعية الاشتراكية والاستمرار فى اصلاحها وتقديمها مع شعور كبير بالمسؤولية .

فكل شىء اذن يعتمد على الجماهير ، التعلم منها وتعليمها ، استشارتها بكل شىء وتطوير التجارب التى تمر بها ، وبالنسبة للقانون نفسه وعلاقته بالجماهير ودراسته دراسة عميقة وموضوعية على ضوء هذه العلاقة فيجب اعطائه مكانته الخاصة من دون انكار لدوره فى المجتمع ومن دون اعطائه اهمية عليا اكثر من اهمية الحقيقة فمن الهذى التحدث « عن تحقيق الثورة عن طريق القانون » وبواسطة اصلاحات قانونية . وانما كل شىء يتبع ويتعلق بالعمل الجماهيرى الواسع .

فان اردنا تفهم القانون ، وعندنا الرغبة الصادقة فى تطويره واغنائه وتفسيره والتوصل لنتائج موضوعية ، فعلىنا وضعه فى نطاق نضال الطبقات وليس كظاهرة وجدت معزولة عن المجتمع ومنفصلة عنه ، وبالاخص فى الوقت الذى يتفق الكل على اعطائه صفة وجوب تطبيقه على اعضاء هذا المجتمع .

باريس - عزيز ابراهيم

(١٨) ونفس الشىء بالنسبة لما جرى فى الديمقراطيات الشعبية عن مشاريع اصلاح متون التحقيق الجنائى فى كانون الثانى ١٩٥٧ .

الكارثة الدولية للبترول

« هذه خلاصة لعدة مقالات كتبها جماعة من المشتغلين في قضايا النفط الفرنسيين وهم : بيير فرانسيت ، ميشيل هنكر ، آلان فيجييه وجان فيلار »

في اواسط القرن الماضي ، كان البحث عن البترول يعتبر ضربا من ضروب المغامرة ، وكنتيجة لذلك فإن قسما كبيرا من رؤوس الاموال قد اتجه أولا الى تصفية البترول ونقله تاركا الاستخراج ومخاطره الى فئة ضئيلة نسبيا وليس ادل على ذلك من ان شركة ستاندرد اويل قد انتظرت مدة ثلاثين سنة قبل ان تدخل برأسمالها في الانتاج .

وصناعة البترول ، تلك الصناعة التي ولدت في رومانيا بعد سنة ١٨٥٠ بقليل ، قد اكتسبت منذ سنة ١٨٦٠ ، انطلاقا سريعا في الولايات المتحدة الامريكية ، فبالإضافة الى الشركات الخمس الكبرى التي سنتكلم عنها فيما بعد ، توجد اليوم في الولايات المتحدة عشر جماعات بترولية تسمى نفسها (بالمستقلة) تلك المجموعات التي لا تظهر الا قليلا خارج الولايات المتحدة ويضاف اليها عدد لا بأس به من صغار المنتجين . ولغرض الوقوف على مدى الصراع بين الشركات لغرض الاستحواذ على النفط لابد من الرجوع قليلا الى الوراء ، فمن أجل مزاحمة شركة ستاندرد اويل العائدة لروكفلر ، سعى ويترونج الى اتحاد بين شركة للانتاج وهي الرويال دتش واخرى للنقل وهي شركة شل للنقل والتجارة مكونا بذلك ، في بداية القرن العشرين شركة رويال دتش - شل . وهذا المزيج الانكليزي الهولندي أتخذ ، على عكس شركة ستاندرد اويل التي بدأت في الظهور خارج الولايات المتحدة عند ذاك ، منذ بدايته صفة دولية ، فقد امتد نشاطه من اندونيسيا الى ايران ، الى المكسيك ، الى رومانيا الى فنزويلا وحتى الى الولايات المتحدة . وكان يستغل قبل سنة ١٩١٧ حتى بترول القفقاس . وبذلك أصبحت شركة رويال دتش - شل التي جمعت رأسمالها من الاسواق المالية في لندن وباريس وأمستردام تملك آبارا واسواقا متفرقة ، وان تثبت نفسها كمنافس كبير لشركة ستاندرد اويل .

وفي سنة ١٩١١ اضطرت شركة ستاندرد اويل ، تحت ضغط الرأي العام الامريكي الذي كان يطالب بتطبيق قانون محاربة الترسات

ذلك القانون الذي استطاعت الشركة المذكورة التهرب منه مدة عشرين سنة ، اضطرت هذه الشركة بذلك الى الانقسام حيث تولدت عنها عدة شركات مستقلة الواحدة عن الاخرى والتي نراها اليوم تارة متحالفة وتارة متنافسة وهذه الشركات هي :

(١) شركة ستاندرد اويل (نيوجرسي) (اسو) التي آلت اليها أكثر مواقع الشركة الاصلية خارج الولايات المتحدة (٢) شركة ستاندرد اويل (كاليفورنيا) (٣) شركة ستاندرد اويل (انديانا) (٤) شركة ستاندرد اويل (اوهيو) (٥) شركة ستاندرد اويل (نيويورك) والتي تعرف اليوم بشركة سوكوني موبيلويل) وقد استطاعت شركة ستاندرد اويل (كاليفورنيا) وشركة سوكوني ان تمتدا بنشاطهما الى خارج الولايات المتحدة وبذلك اصبح ثلاثة وارثين من شركة ستاندرد اويل اعضاء في الكارتيل الدولي .

ان الاضعاف الذي اصاب المجموعة الامريكية والخسارة التي لحقت بشركة رويال دتش - شل في روسيا نتيجة لثورة أكتوبر لم يمنعا ديترونيج من الوصول الى غايته التي كان يبحث عنها دائما : وهي الوصول الى تكوين كارتيل (كلي) بين شركة رويال دتش - شل وشركة ستاندرد اويل لتنظيم انتاج وتجارة البترول خارج الولايات المتحدة (على الاقل) وقد تم ذلك فعلا في سنة ١٩٢٨ حيث وقع اتفاق بين شركة ستاندرد (نيوجرسي) وشركة رويال دتش - شل والشركة الانكليزية الايرانية التي انضمت الى شركة رويال دتش - شل عن طريق شركة نفط برما . وفي خلال السنوات العشر التي تلت ذلك ، اجريت عدة تعديلات ونجحت عدة شركات أخرى في الانضمام اليه ومنها : شركة تكساس ، والغولف اويل وسوكوني فاكوم (التي أصبحت منذ ذلك الوقت سوكوني موبيلويل) وستاندر اويل (كاليفورنيا) والشركة الفرنسية للبترول . وهكذا اتخذ الكارتيل هيئته التي يعرف بها اليوم والتي لم تؤثر عليها الحرب في خطوطها الرئيسية .

١ - الشركات الداخلة في الكارتيل والانتاج

من المفيد ان نذكر ان الشركات الداخلة في الكارتيل تملك عدا شركة النفط البريطانية (كما تدعى الشركة الانكليزية الايرانية القديمة) والشركة الفرنسية للبترول ، آبارا عديدة في الولايات المتحدة الامريكية

الا ان نصيبها من الانتاج لا زال ضعيفا - فشركة ستاندرد (نيوجرسى) وهى اقوى شركات البترول العالمية لا تملك الا ٧٪ من الانتاج الامريكى ، أما شركة رويال دتس - شل فلم يزد نصيبها على ٥٪ أما الشركات الاخرى فلها نصيب أضعف من ذلك بكثير . فالشركات الداخلة فى الكارتيل لاتستخرج أكثر من ١٠٠ مليون طن من البترول من الارض الامريكية . ولا شك فى أن هذا الوضع لا يدعو للاستغراب اذ أن هذه الشركات كانت تبحث دائما وأبدا عن مراكز انتاج للبترول خارج الولايات المتحدة .

فى سنة ١٩٥٥ وصل الانتاج العالمى (بما فيه الاتحاد السوفيتى ورومانيا) الى ٧٦٤ مليون طن . أما انتاج شركة ستاندرد اويل فقد وصل فى تلك السنة الى ١٠٧ مليون طن ، وانتاج شركة رويال دتس - شل ٧٨ مليون طن ، وشركة تكساس ٥٢ مليون طن ، وشركة الغولف أويل ٤٦ مليون طن وال بى پى ٤٣ مليون طن ، وشركة ستاندرد أويل (كاليفورنيا) ٤٠ مليون طن ، وسوكونى موبيلويل ٣٥ والشركة الفرنسية للبترول ١٠ ، أى بمجموع قدره ٤١١ مليون من الاطنان . واذا طرحنا من الانتاج العالمى انتاج الولايات المتحدة والبلدان الاشتراكية (أى ٨٣ و٣٣٣ مليون طن) فاننا نلاحظ أن الشركات الداخلة فى الكارتيل تستخرج ٣١٠-٣٢٠ مليون طن من مجموع انتاج بقية انحاء العالم والذى يصل الى ٣٥٠ مليون طن . وجزء كبير من الباقي وقدره ٣٠-٤٠ مليون طن فانه يعود الى شركات محلية (كبعض الشركات الكندية) أو الى الشركات الامريكية المستقلة التى تسعى للظهور بنفسها خارج الولايات المتحدة . وعلى كل فان هؤلاء المنتجين المستقلين أو المحليين لازالوا تحت رحمة الكارتيل فيما يتعلق بالنقل والتجارة الدولية للبترول ، والانكى من ذلك أن الامر لا يختلف عما وصفناه حتى بالنسبة للبلدان التى تستوفى حصة عينية من البترول الذى يستخرج فى بلادها كايран وفنزويلا اذ أنها يجب أن تمر خلال الكارتيل كيما تستطيع وضع ماتملكه فى التجارة الدولية . ولا نبالغ اذا قلنا أن الشركات الداخلة فى الكارتيل تسيطر على انتاج جميع البلدان الرأسمالية تقريبا (عدا الولايات المتحدة) وانها تسيطر بصورة أشد فعالية على التجارة الدولية للبترول . ولا يوجد فى العالم الرأسمالى احتكار وصل تطبيقه الى هذه الدرجة من الاحكام مثل هذا الاحتكار .

ومن يمعن النظر فى جغرافية هذه الشركات يرى أن فرعا أو

فرعين من الشركات الداخلة في الكارتيل (وبصورة خاصة في الشرق الاوسط) أو فروعاً مشتركة لعدة شركات داخلة في الكارتيل تسيطر بصورة تامة على الانتاج في البلدان التي ترزح تحت نيرها - ففي فنزويلا، وهي ثاني بلد منتج للبترول، قسمت ال ١١١ مليون طن التي انتجتها في سنة ١٩٥٥ بين فروع لشركة ستاندرد (نيوجيرسى) (٥١٥ مليون طن) والغولف اويل (١٦٦ مليون طن) وشركة رويال دتش - شل (٣٣ مليون طن) والباقي أقتسمته شركات أمريكية أخرى . أما ال ١٧٢ مليون طن المنتجة من قبل بلدان الشرق الاوسط فانها لم تتخلص من أنياب الكارتيل الا بالنسبة لبعض الملايين من الاطنان . أما العشرين مليون طن المنتجة في الشرق الاقصى فان نصفها يعود لشركة رويال دتش - شل أما الباقي فانه مقسم بين شركات أخرى منتمة للكارتيل . أما كندا فانها ظلت تحت سيطرة شركة ستاندرد اويل (نيوجيرسى) بالنسبة لأكثر من نصف انتاجها أما النصف الآخر فانه يعود الى الشركات الداخلة في الكارتيل .

ومن الجدير بالذكر أن الشركات الداخلة في الكارتيل لا تسيطر على الانتاج واحتياطيها فقط ، وإنما تسيطر أيضا على أنابيب البترول الكبرى خارج الولايات المتحدة ، كذلك الواقعة في الشرق الاوسط وكندا بصورة خاصة . وكل من هذه الشركات لها اسطولها البترولي وتملك مجتمعة ٤٠٪ (بالنسبة للحمولة) من ناقلات البترول العالمية . وكل منها قادر على تصفية انتاجه وزيادة عنه ، ويملك شبكة كبيرة لتوزيعه .

٢ - تنظيم الكارتيل

ان الامكانيات المادية العظيمة التي تتمتع بها شركات النفط الكبرى اذا كانت قد ساعدتها على تكوين الكارتيل فان هذا الاخير قد استطاع ، بالمقابلة ، تقوية هذه الشركات بصورة فائقة وذلك بأن استطاع استبعاد المنافسة الخطرة (بالنسبة للشركات نفسها) من جهة ومن جهة أخرى بأن وضع حلا (مؤقتا) للتناقض الموجود بين مصالح هذه الشركات ، وعليه فانه ليس من غير المفيد البحث في الطرق التي سلكت لتقوية الاواصر بين أعضاء الكارتيل وبالتالي الى تشييد هذا البناء الضخم . ولتحقيق هذا الغرض يمكن استقاء بعض المعلومات ذات الفائدة العظيمة والتي أدرجت في التقرير الذي وضع في سنة ١٩٥٢ من قبل لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة ، ومن هذه المعلومات نستطيع الوقوف على

سر تحديد سعر البترول • ان الطرق المستعملة يمكن أن تصنف الى أربع نقاط :

- ١- استغلال مشترك لموجودات النفط والتأسيسات الضرورية له وذلك بفضل خلق فروع ذات أبوة متعددة ! بحيث يكون نفس المديرين أعضاء في مجالس ادارة شركات هي في الحقيقة وفي الظروف الاعتيادية متنافسة •
- ٢ - بيع كميات كبيرة من البترول الخام بين الشركات وذلك بفضل عقد اتفاقات طويلة الامد •
- ٣- عقد اتفاقات دولية لتصريف الانتاج ، وللتوزيع في السوق الدولية وفي السوق المحلية •
- ٤- نظام تحديد أسعار موحدة لجميع البائعين •

أولا - فروع ذات أبوة متعددة :

مما لا شك فيه أن الشركات الامريكية التي كانت توجه اهتمامها لاستخراج النفط خارج الولايات المتحدة كانت في الحقيقة تصطدم بقيود كثيرة في العشرين سنة الاولى من هذا القرن ، تلك القيود التي وضعت من قبل منافسيها أو من قبل الحكومات الاجنبية التي تحاول تلك الشركات الحصول منها على الامتيازات المطلوبة • ومن الطبيعي أن تنظر الشركات الامريكية بعين القلق الى الخطر المتزايد للاحتكار الانكليزي - الهولندي لاستخراج النفط خارج الولايات المتحدة ، ولما كانت الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الانكليزية لاتسهل مهمة الشركات الامريكية فلم يكن أمام هذه الشركات الاخيرة ، لولوج البلدان التي كانت محرمة عليها حتى ذلك الحين ، الا اجبار منافسيها ، باسم سياسة الباب المفتوح ، على التخلي عن بعض مواقعهم • ولذلك فلا غرابة اذا وجدنا ان عددا كبيرا من الشركات التي تستغل النفط (وخصوصا نفط الشرق الاوسط) هي فروع مشتركة لشركات انكليزية وأمريكية •

فشركة النفط العراقية ، وهي شركة انكليزية مركز أعمالها في لندن ، هي عبارة عن فرع مشترك لعدة شركات - شركة رويال دتش-شل وشركة النفط الانكليزية (الانكليزية الايرانية سابقا) وشركة البترول الفرنسية والشركة الامريكية لاعمار الشرق الادنى حيث تملك كل منها ربع رأس المال • (وهذه الشركة الاخيرة هي نفسها فرع من الاسو) والستاندر د اويل (نيوجرسي) وسوكوني موبيلويل •

أما الكونسورتيوم الايراني الذي يستغل النفط الايراني منذ سنة

١٩٥٤ فتساهم فيه شركة النفط الانكليزية ب (٤٠٪) ورويال دتش - شل ب (١٤٪) والشركة الفرنسية للبترول (٦٪) والاعضاء الخمسة الامريكان في الكارتيل ب (٧٪) لكل واحد منهم ، أما الباقي (٥٪) فانه مقسم بين الشركات الامريكية المستقلة .

أما شركة نفط الكويت فيساهم فيها كل من شركة النفط الانكليزية وشركة الغولف اويل لكل منهما ٥٠٪ من رأس المال .
أما الشركات التي تستغل نفط المملكة العربية السعودية والبحرين فأنها شركات أمريكية محضة . فالارامكو (شركة البترول الامريكية - العربية) مكونة من أربع شركات أمريكية وهي ستاندرد أويل (نيوجرسي) ستاندرد أويل (كاليفورنيا) ، ونفط تكساس والسوكوني موبيلويل) .
أما شركة نفط البحرين فانها وان كانت أقل أهمية من ناحية الاستخراج الا أنها أكثر أهمية من جهة التصفية ، وتسيطر على هذه الشركة شركة (كالتيكس) (ستاندرد اويل « كاليفورنيا » وشركة تكساس) .

هذه الملاحظات البسيطة تظهر بكل وضوح ان المنافسة قد أصبحت محدودة النطاق بين الشركات الامريكية نفسها من جهة وبين الشركات الانكليزية من جهة أخرى .

ومن المفيد جدا دراسة تاريخ شركة نفط العراق . فهذه الشركة لم تخلق في الحقيقة كشركة مستقلة غايتها الحصول على ارباح لحسابها الخاص وانما خلقت (كقناة) لتوزيع النفط الخام بين الشركات المساهمة فيها . فشركة نفط العراق تبيع النفط الى الشركات التي تساهم فيها ! بسعر يزيد قليلا على كلفة الانتاج الامر الذي يؤدي الى جعل الارباح الظاهرية للشركة قليلة جدا وبالتالي الى تقليل الضرائب التي تدفع في انكلترا بينما تستطيع الشركات المساهمة في شركة نفط العراق من الحصول على الفرق بين السعر المنخفض جدا والذي تدفعه الى هذه الشركة وبين السعر الاحتكاري الذي تحدده للبيع .

اما الشركات الامريكية فأنها لم تستطيع الدخول في شركة نفط العراق الا بعد مفاوضات طويلة وشاقة . ففي سنة ١٩٢٨ ، تلك السنة التي أصبحت فيها شركة نفط العراق شركة انكليزية - فرنسية امريكية ، ثم التوقيع على الاتفاق المسمى **باتفاق الخط الاحمر** . ويقضى هذا الاتفاق بأن المجموعات التي تشكل شركة نفط العراق تتعهد بأن لا تقوم بأية منافسة مع هذه الشركة او فيما بينها للحصول على امتيازات في الاراضي

الواقعة داخل الخط الاحمر (وهى تقارب جميع الاراضى التى كانت تكون الامبراطورية العثمانية فى سنة ١٩١٤) . وبهذا الاتفاق استطاعت هذه الشركات ان تأمن مغبة العمل الفردى الذى قد تقوم به أية شركة من الشركات . واستنادا الى ذلك فقد تم رفض طلب شركة الغولف اويل (وهى عضو فى المجموعة الامريكية) فى ان تختار شراء امتياز فى البحرين . ومع ذلك فلم يكن بالامكان سد جميع الثغرات اذ لم يكن ممكنا منع الشركات من غير الاعضاء فى شركة نفط العراق من الحصول على امتيازات داخل الخط الاحمر واذا صرف النظر عن الامتياز الذى حصلت عليه شركة استثمار النفط البريطانية فى الموصل وشركة ستاندرد اويل (كاليفورنيا) فى البحرين والمملكة العربية السعودية فمن الجائز القول بأن شركة نفط العراق قد أصبحت مطمئنة الى الحصول على اقصى ما يمكن الحصول عليه من الامتيازات داخل الخط الاحمر بحيث لا تمتد اليها ايدي منافسيها . فضلا عن ذلك فإن شركة نفط العراق ، لكى تعوض نفسها عما فاتها نتيجة اعمال شركة استثمار النفط الانكليزية وستاندرد اويل (كاليفورنيا) ، قد استطاعت ان تسيطر على الشركة الاولى وذلك بأن اشترت (بصورة سرية) اسهمها بينما استطاع بقية اعضاء الكارتيل من الاتفاق مع الشركة الثانية حول الامتيازات فى البحرين والمملكة العربية السعودية .

وفى نهاية الحرب ، اقدمت الشركات الامريكية ستاندرد اويل (نيوجرسى) وسوكونى موبيلويل على فسخ اتفاق الخط الاحمر ، ذلك لانها رأت ان انتاج المملكة السعودية أخذ يتطور بصورة فائقة وان الاتفاق يمنعها من الحصول على اشتراك فيه . اما الحجة التى اعطيت لهذا الفسخ هو ان الشركة الفرنسية للبترول قد وصفت خلال الحرب بأنها شركة عدوة ! وان الشروط المقيدة الواردة فى الاتفاق تخالف قانون محاربة الترسنات الامريكى ! وعلى أثر ذلك قامت الشركة الفرنسية الدعوى امام المحاكم الانكليزية للحصول ، طبقا لاتفاق الخط الاحمر ، على حصة فى استغلال نفط المملكة العربية السعودية ، ذلك النفط الذى بدأت الارامكو (التى كانت فى ذلك الوقت فرعا مشتركا لشركتين غير مشتركتين فى شركة نفط العراق) باستغلاله . الا ان القضية قد سويت وديا فى تشرين الثانى من سنة ١٩٤٨ . وبذلك استطاع موقعو اتفاق الخط الاحمر التحرر من القيود المفروضة عليهم ، وبذلك ايضا استطاعت الشركات الامريكية المشتركة فى شركة نفط العراق من الدخول فى الارامكو . اما

الشركة الفرنسية للبترول والتي لم يكن مجازا لها ان تفعل المثل، فقد حصلت على امكانية أخذ حصة أكبر من حصتها في شركة نفط العراق مقابل ان تكون الشركات الامريكية الاعضاء في شركة نفط العراق حرة في شراء اسهم الارامكو .

ومثال بليغ آخر على الفروع ذات الابوة المتعددة هو شركة نفط الكويت ، ففي سنة ١٩٣١ قامت شركة الغولف اويل من جهة والشركة الانكليزية - الايرانية من جهة اخرى ، كل منهما بصورة منفصلة ، بمفاوضات للحصول على امتياز النفط في الكويت . وبعد صراع دام ثلاث سنوات وخصوصا بعد اكتشاف النفط في البحرين ، قررت الشركتان التقدم سوية للحصول على الامتياز بصورة تبعد بها الشركات الاخرى عن بترول الكويت وذلك بتأسيس شركة نفط الكويت . وبناء على طلب الشركة الانكليزية الايرانية فقد ادخل في عقد تأسيس الشركة الجديدة شرط يقضى بأن (يتعهد الطرفان بأن يستعملتا انتاج الكويت بصورة لا تؤثر أو تغير بأية طريقة مباشرة أو غير مباشرة على الوضع التجاري الحالى او المستقبل للطرفين ، ويتعهدان بالاجتماع من وقت لآخر لتسوية جميع المشاكل التى قد تظهر بالنسبة لتوزيع بترول الكويت) إلا ان ضخامة ينابيع الكويت المحتوية على احتياطي يزيد حتى على احتياطي الولايات المتحدة ، قد خلق مشاكل عديدة سنعالجها فيما بعد .

ثانيا - اتفاقات طويلة الامد بين الشركات الكبرى :

ان عقد اتفاقات طويلة الامد تقضى بتداول كميات عظيمة من النفط الخام بين مختلف الشركات الداخلة في الكارتيل يساعد ولا شك على توثيق الروابط التى تربط فيما بينها ، وبصورة خاصة فى مجال التوزيع . ان هاتين الطريقتين (فروع لابوة متعددة واتفاقات طويلة الامد) تكمل احدهما الاخرى حيث انهما ترميان - احدهما بالرقابة على الانتاج والاخرى ببيع البترول باسعار تقارب الكلفة - الى قسمة حصيلة الانتاج بين شركات النفط وذلك بحسب روابط القوى المشتركة وبالرجوع الى مثال الكويت الذى ذكرناه سابقا ، يبدو ان اتفاقا قد عقد فى سنة ١٩٤٦ يقضى بأن شركة الغولف اويل تباع الى رويال دتس - شل ما يقارب الـ ٢٠٠ مليون طن من بترول الكويت . اما التسليم فإنه يجب ان يمتد الى مدة غير محدودة ، وعلى كل حال فإن هذه المدة يجب ان لا تقل عن ٢٢ سنة وبعد اسابيع قلائل عقد اتفاق يقضى (بطريقة معكوسة هذه المرة اذ ان البائع انكليزى والمشتري امريكى) بأن الشركة الانكليزية - الايرانية

تتعهد بان تبيع الى ستاندر د اويل (نيوجرسى) وسوكونى موبيلويل كمية مماثلة من نفط الكويت وايران خلال مدة عشرين سنة ، ومما لا شك فيه ان هاتين الاتفاقيتين ترميان فى الحقيقة والواقع الى تقسيم انتاج الكويت وايران بين الشركات الانكليزية والامريكية وترميان الى الربط بين مصالحهم المشتركة فى الانتاج لسنين عديدة .

اما شروط البيع فى هذه الاتفاقيات فانها ذات اهمية بالغة . ففى العقد الذى عقد بين شركة الغولف اويل وشركة رويال دتش - شل مثلا لم يحدد السعر مقدما ، الا انه من الممكن الاستنتاج من النصوص المعقدة ان العقد يقضى بقسمة الارباح . فالارباح تحدد وتقسم بالنسبة لمجموع العمليات الاربع التالية : الانتاج والنقل والتصفية والتوزيع لمدة لا تقل عن (٢٢) عاما وهذا يعنى ان شركة الغولف اويل وشركة رويال دتش - شل تعملان كترست واحد يحصر بين دفتيه العمليات الاربع فى صناعة البترول .

رأينا مما سبق ان شركة الغولف اويل قد تعهدت بموجب عقد تأسيس شركة نفط الكويت ان لا تنتقص من الوضع التجارى الحالى او المستقبل للشركة الانكليزية الايرانية . وهذا الامر يمنع شركة الغولف اويل من الدخول فى الاسواق الواقعة شرقى السويس ، فضلا عن الشروط المقيدة الاخرى . ومعنى ذلك انه فى حالة قيام شركة الغولف اويل باستعمال نفط الكويت لزيادة مبيعاتها فى اى سوق اسوى وذلك على حساب شركة شل فانها ستعاقب بتخفيض معادل لما سبق ذكره من مبيعاتها الى شل . وزيادة على ذلك فان شركة نفط الخليج ستتحمّل ، طبقا لمبدأ قسمة الارباح ، قسطها من الخسارة الناتجة عن انخفاض سعر البترول فى الاسواق الاسيوية . ومثل هذا الانخفاض محتمل الحصول فيما اذا حاولت شركة الغولف اويل (باستعمالها نفط الكويت) اجتياح اسواق جديدة او زيادة حجم مبيعاتها فى الاسواق التى تسيطر عليها فى هذه المنطقة .

اما العقد الذى يربط ستاندر د اويل (نيوجرسى) والسوكونى موبيلويل مع الشركة الانكليزية الايرانية فانه يتضمن ايضا تقسيم الاسواق ، ومثال ذلك ان سوكونى ملزمة بأن لا تصدر نفطها الخام الا الى الولايات المتحدة .

ثالثا - تقسيم الانتاج ، والتوزيع :

ليس من شأننا هنا الدخول فى تفاصيل الاتفاقات التى تمت قبل الحرب الا انه من المفيد جدا ذكر الشروط الرئيسية لاتفاق سنة ١٩٢٨ حيث ورد فيه :

(١) يتعهد الاعضاء بتثبيت حصصهم المحدودة فى السوق العالمية بمستوى سنة ١٩٢٨ .

(٢) يتعهد الاعضاء بتفادى كل انتاج فائض وذلك عند فوهة البئر والمصفى .

(٣) يجب تفادى كل النفقات المخصصة للمنافسة والتى من شأنها زيادة سعر الكلفة زيادة محسوسة .

ان تقسيم الانتاج والاسواق بطريقة الفروع المشتركة وعقود البيع طويلة الامد قد ادت الى تسهيل مهمة تصريف الانتاج وتكييفه بحسب متطلبات السوق ، وذلك بالتخفيف من حدة التناقض الذى ينتج عن اختلاف شروط الانتاج بين مختلف مناطق البترول المتعددة ، وليس من قبيل عديم الاهمية القول بأن الفروع المشتركة وعقود البيع طويلة الامد قد استعملت بصورة خاصة فى الشرق الاوسط حيث شروط الاستخراج ، بسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان والانتاج الضخم لآبارها ، هى اكثر افضلية من غيرها .

ومع ذلك فإن التطور غير المتعادل (للانتاج) وعدم التكافؤ بين الاسواق لابد وان يؤدى الى تلك النتيجة الحتمية الا وهى زيادة حدة التناقض بين مصالح أعضاء الكارتيل . اما اليوم فان هذا التناقض لم يصل بعد الى درجة يصبح معها عائقا فى سبيل تحديد الاسعار الاحتكارية ، ولا شك فى ان هذا العامل (تحديد الاسعار) هو من أكثر العوامل أهمية فى تقوية وحدة الكارتيل وهو ايضا الغاية الحقيقية لجميع الجهود المبذولة فى النواحي الاخرى .

رابعا - نظام الاسعار :

ان الشركات الداخلة فى الكارتيل ، لكى تؤمن لنفسها السيادة فى الاسواق الرأسمالية ، لابد لها من ان تتفق على نظام موحد ومحدد للاسعار بصرف النظر عن المنشأ . وقد اخذت اسعار تكساس كأساس لتحديد الاسعار مضافا اليها تكاليف الشحن الى مكان المشتري . وهكذا يستطيع الكارتيل تفادى اختلاف الاسعار عند تعدد البائعين من جهة ومن

جهة اخرى فان الاسعار الامريكية (المرتفعة نسبيا) هي التي اختيرت كقاعدة لتحديد هذه الاسعار .

واذا كانت قد اختيرت ، منذ انتهاء الحرب ، نقاط اخرى كأساس لتحديد الاسعار فأنها في الحقيقة تعود فتستند مرة اخرى على اسعار تكساس التي يفترض فيها ان تكون سوقا حرة كالسوق الامريكي . ومن الجدير بالذكر ان السعر في هذه السوق مرتفع جدا بالنظر للصفة الاحتكارية المطبقة في هذه السوق . وبالرغم من كون الاسعار الامريكية غير خاضعة لنظام معين من حيث المبدأ (اى انه يفترض فيها ان تكون اسعار منافسة حرة) الا ان اسعار البترول الخام مقيدة بنظام خاص للانتاج . ومن الجدير بالذكر ان تشريع المناجم والمعادن الامريكي يعطى سلطة مطلقة على البترول لمالك السطح . وهذا النوع من حق الملكية قد ادى الى المبالغة في الحفر : فكل طبقة بترولية ثقت بآبار متعددة لا طاقة لها بتغذيتها ، الامر الذي ادى الى تسرب الغاز الذي يضغط على البترول فيدفعه الى الاعلى وبالتالى فان طبقات بترولية متعددة قد تركت قبل ان يستخرج جميع البترول الموجود في جوفها ، وقد ادت هذه الفوضى في الحفر ، منذ ثلاثين سنة ، الى تبني تشريع منظم للانتاج حيث تحدد دائرة المعادن شروطا معينة للاستخراج وبصورة خاصة النسبة المعقولة للانتاج ، وتحدد هذه الدائرة في كل شهر ، وذلك بعد تقدير احتياجات السوق الامريكية ، نسبة انتاج هي في الحقيقة اقل ب ٢٥٪ من نسبة الانتاج المطلوبة . وبذلك يبرز عنصر هام من عناصر تحديد الاسعار الاحتكارية الا وهو تحديد الانتاج بنسبة تقل عن الطلب الامر الذي يؤدى بالنتيجة الى ضمان الربح حتى بالنسبة لارداء الابار (اى اكثرها كلفة) .

واجور النقل هي الاخرى خاضعة ، من حيث المبدأ ، لاسعار السوق الحرة . ومع ذلك فمن يمعن النظر في الكارتيل يجد ان الشركات الداخلة فيه تملك ٤٠٪ (من حيث السعة) من الاسطول الدولى للبترول ، وانها اى هذه الشركات تستخدم سعة مماثلة من البواخر الاخرى العائدة لغيرها من الشركات .

وهذا يعنى ان مبدأ السوق الحرة لا ينتج مفعوله الا بالنسبة لـ ٢٠٪ فقط من سعة مجموع ناقلات البترول في العالم .

ونظام تحديد الاسعار هذا يفترض ، كشرط أساسى ، ان المناطق الرئيسية للانتاج ليست هي المناطق الرئيسية للاستهلاك (كأوروبا

الغربية) . اذ لم يكن ممكنا جعل السعر الداخلى الأمريكى قاعدة للسعر الاسمى الا بفضل حاجة البلدان المستهلكة الكبرى لاستيراد ما يقارب جميع حاجتها والا بفضل عدم قابلية البلدان المنتجة الكبرى على استيعاب انتاجها . وفى اليوم الذى يتغير فيه هذا الموقف فإن التناقض بين الصفة الاصطناعية لتحديد الاسعار (المبنية على وهم نظرى كاذب) وكلفة الانتاج الحقيقية لابد وان ينفجر .

ان نظام تحديد الاسعار لا يتوقف عند البترول الخام بل يتعداه الى المنتجات المصفاة . اذ ان ما يصيب التصفية لا يعدو ان يكون الفرق بين سعر البترول الخام وسعر المنتجات فى تكساس وبالتالي فإن النسبة التى يتحدد بموجبها استخراج المنتجات المصفاة من البترول الخام غير محدودة بأحتياجات السوق الاوربية مثلا بل بموجب نظام التصفية الأمريكى الذى يخضع لعوامل متعددة . وبفضل ارتباط الشركات الداخلة فى الكارتيل من البئر الى شبكة التوزيع ! فإنها تستطيع ، فى سبيل تطبيق الاسعار الاحتكارية ، ان تستغنى عن الربح فى مرحلة معينة ولمدة معينة وان تعوضه فى مرحلة أخرى . وبهذه الطريقة استطاعت الشركات الداخلة فى الكارتيل من ابعاد المصافى المستقلة (أو الاستيلاء عليها) وهذا ما حصل فى شمال اوربا .

من الصعب جدا تقدير الارباح الضخمة التى حققتها الشركات الداخلة فى الكارتيل فى مراحل الإنتاج والنقل والتصفية . الا انه من المعلوم ان البرميل الواحد من النفط الخام المستخرج من المملكة العربية السعودية قد بيع فى سنة ١٩٥٢ بـ ١٧٥ دولار وقد حقق ربحا صافيا قدره ١٤٠ مليار دولار للشركة - ومع ذلك فمن الممكن القول ان التقديرات لسنة ١٩٥٥ قد حققت الارباح التالية :

شركة ستاندر اويل (نيوجرسى) أعلنت عن أرباح تعادل ٢٣٧ مليار من الفرنكات الفرنسية ، وحققت الرويال دتشر - شل ١٦٠ مليار فرنك فرنسى ، والغولف اويل ٥٤ مليار ، والشركة الفرنسية للبترول ٦ مليارات ، اما السوكونى موبيلويل فقد أعلنت عن ٨٨ مليار من الفرنكات الفرنسية .

٣ - الشركات الداخلة فى الكارتيل والحكومات

ليس من الصعب التصور ان نظاما على هذا الشكل من التقيد لم يكن ليتماشى أو ان يكتب له الاستقرار دون مساعدة السلطات الحكومية فى البلدان التى تعيث فيها هذه الشركات ، اذ ليس من المستطاع تنظيم

الانتاج بهذه الصورة من الدقة دون الحصول مقدما على الطمأنينة اللازمة بالنسبة للامتيازات . ففي ايران مثلا حصلت شركة النفط الايرانية في سنة ١٩٢٥ على امتياز يخولها فتح كل العطاءات المقدمة بخصوص الامتيازات المطلوبة من قبل الشركات الاخرى ، فلم يكن من الصعب على هذه الشركة والحالة هذه من القضاء على منافسيها . وفي سنة ١٩٣١ الغى كل احتمال بأعطاء الامتيازات للشركات الاخرى .

اما في البلدان الاخرى فان نصوصا مشابهة قد استطاعت ان تؤدي الى نفس النتائج كالزام مستخرجى البترول بتصفية قسم منه في فنزويلا الامر الذى تضطر معه الشركات الجديدة الى الاتجاه الى الشركات القديمة التى تملك مصافى فى الموقع وبأتجاهها هذا فانها تفقد كل صفة من صفات الاستقلال .

من المستحيل علينا ادراج جميع الطرق المتوية التى استعملت للاستيلاء على الامتيازات اذ انها تختلف من بلد لآخر بحسب القوانين الخاصة بالاستخراج والموقف السياسى الذى تقفه هذه الشركات ، ففي هذا الميدان يظهر بصورة مكشوفة احتدام المصالح المتناقضة والنزاع بين الشركات الداخلة فى الكارتيل ، فأمارات الخليج مثلا كانت ولا زالت مسرحا لحرب حقيقية . وبحجة تعديل الحدود بين هذه الامارات تبحث الشركات عن تغيير حدود الامتيازات .

اما عوائد النفط فانها ولا شك وسيلة فعالة من وسائل ابعاد المنافسين . فقد استغلت هذه الطريقة الى حدها الاقصى فى المملكة العربية السعودية ، حيث استعملت من قبل الشركات الامريكية لابعاد الشركات البريطانية ، واستعملت كذلك من قبل الشركات الامريكية بعد فشل محاولة تأمين النفط الايرانى .

اما فى ميدان الضرائب ، فقد استطاعت الشركات السعودية الحقيقية من اجل خفض نسبة المبالغ الواجبة الدافع من قبلها الى مصلحة الضرائب . فقد اعلنت شركة الغولف اويل ، للتهرب من الضرائب فى ايطاليا ، انها قد رفضت يدها من نفط ايطاليا ، الا انها لم تنسحب من المسرح الايطالى الا بعد ان حولت مصالحها الى شركة مونت كاييتينى والتى هى شريكة فيها ، وبالإضافة الى ذلك فان الشركات الداخلة فى الكارتيل تجتهد دائما فى ادخال بعض النصوص الخاصة فى تشريعات الضرائب فى البلدان التى تمارس نشاطها فيها كخصم نسبة معينة من الارباح لاعادة تكوين البئر ! كأن نفاد النفط من البئر ليس نتيجة طبيعية

لاستغلاله ! ان النتائج الضخمة المترتبة على مثل هذه النصوص تظهر بكل وضوح عند ملاحظة المقارنة التالية : فى سنة ١٩٤٨ دفع ترست تعدين الفولاذ ١٠٩ ملايين دولار كضريبة عن ربح صاف يقدر بـ ٢٣٩ مليون دولار بينما الهمبل اويل (فرع من ستاندر اويل « نيوجرسى ») قد دفعت ٥٤ مليون دولار فقط كضريبة عن ربح صاف يقدر بـ ٢٤٠ مليون دولار .

هذه الامثلة تظهر بكل وضوح كيف ان شركات البترول تستطيع فرض ارادتها على الحكومات الرأسمالية كما انه من النادر جدا ان لا تخضع هذه الحكومات لما تطلبه الشركات . ولنا ان نذكر ان المحاولات التى قامت بها الادارة الامريكية للتعاون الاقتصادى من أجل استرداد بعض النفقات الوهمية التى دفعت الى الشركات الكارتلية فى سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ قد باءت بفشل ذريع .

ولنا ان نتسائل عما اذا كانت قوة الكارتيل ، بعد كل ذلك ، هى قوة مطلقة غير قابلة للمقاومة ؟ ان الاجابة بالنفى أمر حتمى اذ ان أية قوة رأسمالية مهما عظمت فأنها تحتوى على نقاط ضعف لا يمكن تلافيها . فما دامت شركات النفط خاضعة لقوانين الاقتصاد العامة للتيارات السياسية فأن النقائص لابد وان تستفحل بين الكارتيل وبين أولئك الذين يستغلهم الكارتيل وبصورة خاصة دول المستعمرات أو الشبيهة بالمستعمرات وان هذه النقائص لابد وان تخلق تناقضا داخليا فى صدر الكارتيل نفسه .

والكارتيل بعد هذا لم يعد سيد السوق الامريكية ، فقد برهنت الحوادث الاخيرة على مدى قوة المنتجين المستقلين فى الولايات المتحدة وبصورة خاصة أولئك الذين يعملون فى تكساس والذين ينتجون وحدهم من النفط ما يعادل ما ينتجه الشرق الاوسط بأجمعه . واذا كانت الشركات المنتمة للكارتيل تسيطر على جميع انتاج العالم الرأسمالى خارج الولايات المتحدة تقريبا ، فأن هذه الشركات ليست متعادلة القوى فيما بينها . كما ان توزيع المخاطر السياسية يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار فى حالة قياس الفوائد والمضار .

فحوادث الشرق الاوسط فى سنة ١٩٥٦ قد أصابت بصورة خاصة الشركات التى تتزود بالنفط من هذه المنطقة كالشركة الفرنسية للبترول وشركة النفط البريطانية (البريطانية الايرانية سابقا) الا انها قد أصابت بصورة أقل خطرا شركة ستاندر اويل (نيوجرسى) والرويال

دتش - شل والتي يعتبر نفط الشرق الاوسط مهم بالنسبة اليها طبعاً
الا انه ليس أساسياً .

وأخيراً ، بفضل الصراع المستشري داخل الكارتيل فقد استطاع
بعض الدخلاء من الولوج الى الكارتيل لتقوية جماعة أو أخرى ، الا
انهم ، على كل حال قد فرضوا انفسهم على الكارتيل . ففي ايران
استطاعت بعض الشركات الامريكية من الظهور على مسرح الشرق الاوسط
على حساب شركة النفط البريطانية والوضع السياسى فى ايران
سيضعف قوتها فى المستقبل ان لم يحدث ما يغير وجه التاريخ .

ولابد من الاشارة الى ان شركات النفط الكبرى هى أعظم ما يمكن
ان يتكون فى العالم الرأسمالى من منظمات اذ انها تتكون وتتضخم بصورة
أسرع من أى نوع آخر من أنواع الشركات . ومما لا شك فيه ان وجود
الكارتيل كان ولا يزال عاملاً رئيسياً من عوامل رخاء هذه الشركات
فعلاقتها القوية مع البنوك الكبرى ونفوذها السياسى وسيطرتها
الاقتصادية على الحكومات والوضع الاستثنائى الذى يوجد فيه عدد كبير
من الدول التى تعاني نقصاً شديداً فى الطاقة ، كل ذلك هبىء لهذه
الشركات أسباب السيطرة على الاقتصاد العالمى

ومع ذلك فان المستقبل لا يبدو براقاً لهذه الشركات ، فحركة
التحرر الاقتصادى والسياسى للبلدان المستعمرة أو الشبيهة بالمستعمرة
لم تزل فى صعود تام . واذا كان الكارتيل قد عمل على استدارة قانون
تأميم النفط الايرانى لمصلحته بأن خلق كونسورتيوم على شاكلته الا ان
البتترول الايرانى لا يزال من حيث المبدأ مؤمماً واليوم الذى سيستطيع
فيه الشعب الايرانى من القيام بآنتاج مستقل عن آنتاج الكارتيل أو
حتى فك البقيد المضروب عليه ليس ببعيد .

ومن المفيد ان نذكر ان الحوادث الاخيرة فى الشرق الاوسط (الاعتداء
على مصر) قد برهنت على مدى قوة الصراع المستفحل بين منتجى البترول
فى تكساس والكارتيل . فقد رفضت الشركات المستغلة لنفط تكساس
تغذية اوربا بالنفط خلال أزمة السويس بالرغم من الجهود التى بذلت
فى هذا السبيل . وكان رفضها مسبباً برغبتها فى المحافظة على الاسعار
أولاً وبأن لا تضطر ، فى حالة حل أزمة السويس ، الى تخفيض آنتاجها
ثانياً . فلم يكن أمام الشركات الداخلة فى الكارتيل الا ان تتبع طريقاً

آخر كلفها غالبا الا وهو تقليص العمل فى مصافىها فى الولايات المتحدة
لكى تمول مصافىها الاوربية بالمزيد من النفط الخام .

ان قوة الكارتيل ترجع الى ان دقة تنظيمه لم تمنعه من ان يدخل
على التكوين الاصلى الذى اختاره بعض التعديلات التى املتتها روابط القوى
بين الاعضاء أو بين هؤلاء وبين الشركات الدخيلة على الكارتيل وانه لمن
المستبعد جدا الاعتقاد بأن هذه القدرة على التكيف قد اختفت اليوم .
ومع ذلك فإن تطور الكارتيل وطريقة عمله المعقدة قد اظهرت بكل
وضوح ان النقائص التى حاول حلها قد ازدادت تعقيدا . فالخلاف
الانكليزى الأمريكى حول بترول وقضايا الشرق الاوسط هو اليوم أشد
وأعمق من أى وقت مضى ، فضلا عن ان القوى المعادية للاستعمار فى
هذه المنطقة تزداد قوة يوما بعد يوم .

ترجمة : الدكتور مصطفى رجب

الحزم والشدة ازاء مثيري الاضطرابات

« فى مجتمعنا عدد تافه جدا من الناس لا يأنهون للمصالح
الاجتماعية ، لا يقرون بأحد ولا بشئ ، يقتلون ويتآمرون على
حياة الناس ، ويخالفون القانون . ومن الممكن ان نراهم
يستعملون توجيهاتنا السياسية ويشوهونها ، وان يتقدموا عن
سوء قصد بمطالب لا مسوغ لها بغية اثارة الجماهير أو نشر
الشائعات وزرع الاضطراب عن سوء قصد بغية انتهاك النظام
الطبيعى للمجتمع . اننا لا نوافق مطلقا على التساهل حيال هذه
الفئة من الناس ، بل ، بالعكس ، يجب على الاطلاق ان تتخذ
بحقهم تدابير القمع الضرورية التى ينص عليها القانون . ان
معاينة هذه الفئة من الناس هى وصية جماهير المجتمع الكبيرة ،
وعدم معاقبتهم هو أمر مضاد لرغبة الجماهير » .

ماوتسى تونغ



١ - مقدمة :

إن للصين فضلا كبيرا على المدنية العالمية ، لأنها قدمت ، خلال تاريخها الطويل ، كثيرًا من رجال الدولة والفنانين والفلاسفة العالميين . وقد كانت الصين من وجهة النظر الفنية من اقدم الشعوب في الوصول الى مستوى عال بالنسبة الى عصرها . ونذكر من مكتشفاتها : الورق والبارود والطباعة . ويرى بعض السواح ومنهم (ماركو پولو) ان الصين كانت في وقته متقدمة في بعض النواحي على اوربا . وقد استمر هذا الحال كذلك حتى القرن الثامن عشر .

غير انه بمجئ الثورة الصناعية انقلب ميزان القوى رأسا على عقب ، وفي خلال فترة قصيرة من الزمن تقرب من سبعين عاما ، تفوقت اوربا وبصورة خاصة انكلترا ، كثيرا في المجال التكنيكي . حيث مكنتها هذا التفوق من فرض نظام من العلاقات على حكومة الصين يقوم على شروط في مصلحة البريطانيين .

ومع ذلك فان القضاء على الصين لم يتسبب بقوة البريطانيين فحسب ، وانما بضعف امبراطورية الصين في تلك الفترة أيضا ، هذا الضعف الذي تولد عن الظروف الاجتماعية والتشكيلات السياسية والظروف الاقتصادية وشكل الحكومة التي تحكم هذه المملكة المترامية الاطراف .

فالمسألة لا تقوم على تفوق انكلترا وانما على الانحطاط النسبي للصين في ذلك الحين . وفي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

(*) عن مجلة

Revue Internationale de Criminologie et de Police technique, vol. XII
No. 3, Juillet-Sept. 1958, p. 187. Genève.

« المجلة الدولية لعلم الاجرام والبوليس الفنى » ج ١٢ عدد ٣ تموز - ايلول ١٩٥٨ .

والقرن الحالى ، أصبحت قوة الدولة تعتبر بالنسبة لدرجة تصنيعها .
فالصين تعتبر متأخرة بالنسبة لاوروبا فى تلك الفترة من ناحية
اجتماعية . فمند ألف سنة - وفيما خلا ثلاثة قرون من سنة ١٣٦٨ الى
١٦٤٤ اثناء حكم اسرة (منك) - كانت الصين محكومة من قبل
الغزاة القادمين من الشمال وهم التتر والمغول والمنشوريون . وقد وجد
هؤلاء الحكام انفسهم أمام مهمة صعبة فى ادارة مملكة متقدمة
عليهم فى المدنية وهو أمر عجزوا عن تنفيذه . وكان من نتيجة ذلك ان
اندمجوا مع الناس .

وفى العصر الذى ندرسه كانت الصين محكومة من قبل أسرة
منشورية من (التسنج) . فعندما جاءت هذه الاسرة الى الحكم اعتمدت
على البيروقراطية وعلى الحكام الصينيين الموجودين هذا مع الاحتفاظ
لهذه الاسرة ببعض المناصب العليا فى الدولة . وبالرغم من تبدل الحكومة
فان الاطار الادارى ظل كالسابق .

كانت الصين حكومة مركزية مقسمة الى ١٨ ولاية . يعتبر كل من
هذه الولايات شبه مستقل . وفيما خلا دفع بعض الرسوم الى الحكومة
المركزية فانها مستقلة فى موضوع ادارتها . وكانت الادارة العليا للولاية
بيد وال يمثل السلطة ونائب عن الامبراطورية مسؤول عن ولايتين أو
أكثر وحاكم مسؤول عن الولاية .

ولابد لنا من ذكر ان جميع الموظفين فى الولاية يعينون من قبل
العاصمة (بكين) ونادرا ما كانوا يعينون لمدة تزيد على ثلاث سنوات
فى وظائفهم وذلك لتحاشى اندماجهم فى البيئة التى يشتغلون بها . هذا
مع ملاحظة ان الشخص لا يمكن ان يشغل أبدا وظيفة فى اقليمه الاصلى .

اما من حيث الحالة الداخلية فبوسعنا ان نقول ان الصين كانت
تعتمد على الزراعة ويسودها نظام اقطاعى . وكان الفلاحون يعيشون
فى اطار ضيق وينتجون معظم المواد التى يستهلكونها .

كذلك كانت حالة الصين حتى وقعت الاتصالات الاولى مع الغرب
حوالى سنة ١٧٢٠ .

٢ - الاتصالات الاولى مع الغرب ومصادر الخلاف :

كان البرتغاليون أول من انشأ علاقات تجارية مستمرة مع الصين

وذلك حوالى سنة ١٥١١ . وقد استمرت هذه العلاقات سائرة بطريقة مرضية حتى أخذ البرتغاليون يسيئون التصرف مع الصين .

وفى سنة ١٥٤٥ ازالى القوات الصينية المؤسسات البرتغالية وقتلت البرتغاليين .

وفى سنة ١٥٥٩ حصل البرتغاليون على تعويض مالى عن ذلك وعلى حق اقامة مؤسسات برتغالية فى جزيرة (ماكاو) وهذا ما أدى فى الاخير الى نوع من تنازع السلطات فى مسائل الامتيازات الاجنبية .

وقد أصبح لانكلتره منذ القرن السابع عشر علاقات تجارية مع اليابان وفى سنة ١٦٣٧ انشأوا لهم علاقات تجارية مع الصين وذلك بعد وصول الكابتن (جون ودل) الى جزيرة (ماكاو) مع بواخره ، وبعد اجتيازه كثيرا من العقبات مع البرتغاليين وصل الى (كانتون) حيث افرغ بضاعته . وفى سنة ١٦٦٦ جاءت باخرة انكليزية وبعد بقائها محاصرة مدة خمسة أشهر فى (ماكاو) رجعت قافلة الى (بيتان) . وفى سنة ١٦٨١ اسس الانكليز لهم علاقات تجارية مع (كانتون) وذلك مقابل جزية سنوية قدرها ثمانية آلاف جنيه . وفى سنة ١٦٨٥ صدر مرسوم امبراطورى فتحت بموجبه جميع الموانئ الصينية امام التجارة الخارجية . وبعد هذه السنة اسست (شركة الهند الشرقية) محلاتها فى كانتون . ومع ذلك فان هذه الشركة لم تباشر علاقاتها الاقتصادية الدائمة مع الصين الا فى سنة ١٧١٥ حيث قررت اقامة علاقات تجارية ثابتة مع الصين وعينت لمحلاتها التجارية موظفين دائمين .

وفى سنة ١٧٣٠ صدر مرسوم امبراطورى بجعل ميناء (كانتون) الميناء الوحيد المفتوح أمام التجارة الخارجية .

٣ - مسألة الافيون :

عرفت الصين منذ القدم الخشخاش وهو النبات الذى يستخرج منه الافيون ، غير ان هذا كان يستعمل لاغراض طبية . وقد استعمل الافيون فى الصين بالشكل المشهور به أى عن طريق تدخينه وذلك فى نفس الوقت الذى استعمل فيه التبغ حوالى سنة ١٦٢٠ وكان الاسباب أول من ادخله الى الصين . وفى سنة ١٧٢٩ صدر أول مرسوم امبراطورى بمنع تداوله . ونظرا لان عدد مدخنيه كان قليلا جدا فى ذلك الوقت فان هذا القانون لم يعمل به البتة . ومع ذلك فيعتبر

البرتغاليون أول من ادخل الافيون الى الصين لاغراض التجارة . فقد استوردوا منه فى سنة ١٧٢٩ ما يقرب من (٣٠٠٠) كيلو غرام وقد ظلوا محتكرين بالفعل تجارة هذه المادة حتى سنة ١٧٧٣ حيث استوردوا منه فى تلك السنة (٣٠٠٠٠) كيلو غرام . وفى هذا التاريخ بدأ الانكليز فى توريده الى الصين . وفى سنة ١٧٨٠ أخذت (شركة الهند الشرقية) على عاتقها تجارة هذه المادة حصرا .

ونظرا للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه المادة فقد الافيون فى سنة ١٧٩٠ الى (١٢٠) ألف كيلو غرام .

ونظرا للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا العقار قررت الحكومة الصينية فى سنة ١٨٠٠ منع استيرادها .

كان الافيون حتى ذلك التاريخ يصل الى كانتون حرا كغيره من البضائع وقد كانت السلطات تلاحق المدخنين من وقت لآخر كما قد يحصل فى أثناء شدة التضييق ان يصادر الموظف ما يخزن تاجر المفرد من الافيون الا ان هذا لا يقع الا استثناءً . وكان الطلب على الافيون يتم تجهيزه من حقول الخشخاش فى البنغال .

لقد جاء هذا المنع متأخرا جدا ! ذلك لان كثيرا من الناس اعتاد تناول هذه المادة . كما ان كثيرا من المصالح الانكليزية والصينية تداخلت فى الموضوع . . . وهكذا وبتأثير التهريب والرشوة أصبح هذا المرسوم بحكم العدم . حقا لقد توقفت شركة الهند الشرقية بعد سنة ١٨٠٠ عن تجارتها بالافيون غير اننا يجب ان لا ننسى ان الشركة تمتلك أيضا حقول الخشخاش فى البنغال وانها لا تمنع فى شراء التجار الآخرين لهذا الافيون من حقولها . وفى خلال السنوات العشرين الاولى للمنع لم يجر تطبيق هذا المرسوم بصورة عملية ، لان الافيون كان يتناقل بين أيدي التجار الذين كانوا يعرفون كيف (يتعاملون) مع موظفى الحكومة .

ومع ذلك فقد حدث فى سنة ١٨٢١ نزاع بين الموظفين فى الموضوع مما اضطر نائب الملك الى التدخل فأمر بتقوية الرقابة لمنع تسرب الافيون الى الداخل ، مما اضطر البواخر المحملة بالافيون ان تلقى حمولتها منه فى جزيرة (لنتن) حيث كانت تستبدل بعد ذلك بما يعادل ذلك من الشاي وغيره من البضائع الصينية .

وكانت النتيجة لذلك ان الصينيين يبدلون المواد النافعة بغيرها من المواد الضارة . كما انه من الناحية الاخرى ، ونظرا لان الصين تستورد أكثر مما تصدر ، فان هذه الحالة قد ظهرت بسيل من النقود يتسرب الى الخارج ، مما يؤدي الى افقار الصين وانخفاض سعر عملتها في الداخل . وفي خلال هذه الفترة أخذت الشكاوى تنهال على الحكومة المركزية في (بكين) مما اضطرها الى الاهتمام بالموقف فقررت في يوم ٢٣ تشرين ثانى ١٨٣٦ القيام بعمل فعال لمنع تجارة الافيون وهكذا بدأ الصراع في الظهور

ففى هذا اليوم اصدرت السلطات الصينية امرها في (١٠) من الاجانب وهم أربعة من الانكليز وثلاثة من الهنود وثلاثة من الامريكان بضرورة مغادرة كانتون قبل يوم ١٣ كانون اول . ثم مدد هذا الاجل الى ٤ نيسان . لقد احتج (الكابتن اليوت) وهو المعين كمراقب للتجارة البريطانية في كانتون من قبل رئيس الوزارة البريطانية (بالمرستون) ، احتج على ذلك مدعيا ان هؤلاء الاجانب المقصودين يمثلون شركات مهمة ولم يثبت اشتراكهم في تهريب الافيون . غير ان السلطات الصينية لم تلتفت لاحتجاجه واعتبرت أعمال هؤلاء كافية لابعادهم . وبالرغم من ذلك فان هؤلاء الاجانب لم يغادروا البلاد . وقد نشأ من جراء هذه الحادثة ان اعتقدت السلطات الصينية ان هذا المراقب البريطانى يتمتع بسلطات تامة على جميع تجار الاجانب في كانتون مهما كانت جنسيتهم نظرا لانه اخذ على عاتقه مهمة الدفاع عنهم وانه كان مسئولا عن اعمالهم .

وقد تميزت سنة ١٨٣٨ بحادثة لها اهميتها حيث قبضت السلطات الصينية في يوم ٣ كانون أول على حمولة من الافيون تعود الى تاجر بريطانى . وبناء على ذلك فقد قررت السلطات الصينية ان جميع التجارة مع الاجانب ستتوقف حتى يغادر ذلك التاجر أرض الصين . وقد غادر ذلك التاجر ميناء كانتون ولم تسلم اليه بضاعته من الافيون الا فى يوم ١ كانون الثانى .

كان تهريب الافيون تجارة نشطة جدا وقد عادت بأرباح باهضة لكلا الطرفين . وليس من الموظفين الذين يريدون منع هذا التهريب الا النزر القليل . وقد كان الامبراطور (تاو كوانج) من المعارضين لهذه التجارة حيث عمل جاهدا على اعادة النظام الى الادارة . ومع ذلك فان عائلة هذا الامبراطور كانت غير مرضى عليها من الشعب منذ زمن

بعيد ، حيث تعددت الثورات ضدها ؛ مما اضطر معه هذا الامبراطور لوضع حد نهائي للموقف ، فعين مندوبا ساميا فى مدينة كانتون يدعى (لن تسي سو) وذلك فى سنة ١٨٣٩ . كان هذا الاخير اداريا حازما وقد وصل مدينة كانتون يوم ١٠ مارت وبعد مضى ثمانية ايام على وصوله اوعز الى سلطات كانتون ان تستعد لمصادرة جميع الافيون الموجود لدى الاجانب وفى هذا اليوم بالذات وجه انذارا الى جميع التجار الاجانب يطلب منه ان يتعهدوا كتابة بعدم التجارة بالافيون . وفى يوم ١٩ مارت منعت السلطات كل اجنبى من مغادرة مدينة كانتون وفى يوم ٢١ منه احاطت القوات الصينية بهذه المدينة واصدر الحاكم امرا جاء فيه (انه اذا لم يقدم الافيون فى هذا اليوم فانه سيعمل ما يتراءى له فى الغد) وفى يوم ٢٣ منه رفض طلب قبول كمية من الافيون جاءت من التجار ، على اعتبار ان ذلك غير كاف . وفى يوم ٢٤ منه اعلن الاحكام العرفية فى المدينة وحاصر المحلات التجارية الاجنبية واصدر فى اليوم التالى بيانا يوضح الاسباب التى دعت الى اتخاذ هذه الطرق .

كتب (الكابتن اليوت) فى يوم ١٨ مارت الى رئيس وزرائه بالمرستون يقول (ليس من شك اننا نواجه لهجة صارمة وموقفا صلبا ٠٠٠) وفى يوم ٢٨ مارت تعهد هذا الكابتن بتسليم كمية أخرى من الافيون من التجار البريطانيين تقرب من (٦٠٠٠) طن . حيث جرى تسليمها واتلافها .

وفى ٢٢ مايس اصدر الكابتن اليوت تصريحاً انتقد فيه معارضة الصينيين على (حرية التجارة) و (الاعتداء الفظيع) الذى اصاب شرف التاج البريطانى وامواله . وفى ٢٤ مايس غادر هذا الكابتن تصحبه الجالية البريطانية مدينة كانتون احتجاجا منه على أعمال السلطات الصينية ولم يبق فى هذه المدينة الا (٢٥) شخصا من الامريكان . ومع ذلك فان السوق السوداء لتجارة الافيون استمرت كسابق عهدها وكانت تقع فى الغالب خارج المياه الصينية .

هذا ويجب ان نلاحظ ان التدابير التى اتخذتها السلطات لتشديد الرقابة لمنع تهريب الافيون لم تؤد الا الى زيادة قوة المهربين واستعمال السلاح مع موظفى الكمارك مما ادى الى امتداد رقعة التهريب على طول الحدود الجنوبية للصين .

وقد زاد الطلب على المعروض من الافيون المتداول فادى الى ارتفاع سعره حيث بلغ سعر السلة الواحدة منه (من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠) دولار مما كان يغرى على المخاطرة فى تهريبه .

كان المهربون فى هذه الفترة لا يقيمون فى كانتون وانما كانوا يقيمون فى بواخرهم وهى مسلحة تسليحا جيدا لا تجرأ السفن البحرية الصينية على الاقتراب منها والاستيلاء عليها .

وقد فسر البريطانيون التدابير التى اتخذها حاكم كانتون على اعتبار انها اعتداء جسيم على حرية التجارة وعمل معادى تجاه السلطات البريطانية .

وبعد ان انجز هذا الحاكم مهمته ، رفع الحصار عن مدينة كانتون . غير ان الانكليز لم يرضهم هذا الامر وخرجوا من كانتون ليقبضوا على جزيرة (ماكاو) ، كما ذكرنا من قبل .

وهكذا توقفت التجارة المشروعة واستمر تهريب الافيون كالسابق . وقد أدى دوام هذه الحالة الى زيادة حنق السلطات الصينية . وقد وقعت حادثة صغيرة كانت بمثابة وضع النار على البارود .

فقد حدث فى يوم ٧ تموز ١٨٣٩ ان قتل احد الصينيين أثناء نزاع وقع بين البحارة البريطانيين والصينيين . ثم قدم المعتدون أمام محكمة انكليزية وعوقبوا على فعلتهم بعقوبة خفيفة . غير ان الصينيين لم يرضوا بذلك وطلبوا تسليمهم المجرم ليعاقبوه . فامتنع الانكليز من تسليمه ، مما أدى الى شدة تعقيد الموقف .

وفى يوم ٤ أيلول أمر (الكابتن اليوت) بفتح النار على الزوارق الحربية الصينية التى منعت بواخره من التزود بالماء والمواد الغذائية .

وفى يوم ٢٥ تشرين الاول ورد أمر صينى بضرورة تسليم القاتل وبخلافه فسيجرى تدمير البواخر البريطانية . وفى يوم ٣ تشرين الثانى تقدم ٢١ زورق حربي صينى من باخرتين انكليزيتين وطلبوا تسليم القاتل غير ان هاتين الباخرتين اجابت على ذلك باطلاق النار مما ادى الى اندلاع نيران الحرب .

وقبل ان نذهب بعيدا فى الموضوع نجد ان من الضروري ان نحدد موقف الطرفين المتنازعين :

لقد كان موقف الصينيين من الناحية النظرية واضحا جدا وهو منع تجارة الافيون وتهريبه . غير ان الوسائل التي اعتمدت عليها السلطات الصينية فى سبيل ذلك لم تكن كافية .

اما بالنسبة للحكومة البريطانية فقد تأخرت كثيرا فى تحديد موقفها . غير ان الجماعات ذات المصلحة فى بريطانيا كشركة الهند الشرقية وغرف التجارة فى لندن وكلاسكو وليدز وليفربول وغيرها طلبت الى البرلمان البريطانى ان (يعالج) الموقف بشدة وقوة . وبناء على ذلك فقد ارسلت القوات البريطانية الاولى الى (هونك كونج) فى يوم ٢١ حزيران ١٨٤٠ .

وحيث ان موقف الصين كان حازما فى مكافحة تهريب الافيون ، فان القوات البريطانية باشرت أعمالها العدوانية فور وصولها . حيث احتلت بين سنوات ١٨٤٠ - ١٨٤٢ مدينة كانتون وشنغهاى وآموى حتى وصلوا الى الحصون الامامية لمدينة (نانكين) .

وقد حاربت الجيوش الصينية والمنشورية بكثير من الشجاعة والبسالة غير ان تفوق العدو فى السلاح جعل كل مقاومة عبثا .

وقد خسرت القوات البريطانية بين يوم ٥ تموز ١٨٤٠ و ٢١ تموز ١٨٤٢ (وهو تاريخ احتلال مدينة جينكينك) ٥٨٠ شخصا بين قتيل وجريح ، بينما بلغت خسائر الصينيين فى ذات الفترة بين (١٨ و ٢٠) ألف شخص .

وقد عجلت الفيضانات التى حدثت أثناء ذلك فى هزيمة الصين . وقد عزل حاكم كانتون فى سنة ١٨٤٠ على اعتبار انه المسبب لهذه الحرب ، غير ان ذلك لم يوقف تطور الحوادث . وفى تموز من سنة ١٨٤٠ تقدم الاسطول الحربى البريطانى من مدينة (پاى هو) على مسافة ١٢٠ كيلو متر من العاصمة (بكين) فتوجس البلاط الصينى خيفة من ذلك واعلن قبول المداولات للصلح مع البريطانيين عن طريق حاكم كانتون الجديد . وقد ابتدأت المداولات فى سنة ١٨٤١ واستمرت مدة من دون ان تؤدى الى نتيجة . ثم اعيدت المداولات فى سنة ١٨٤٢ بعد تقدم القوات الانكليزية فى الاراضى الصينية .

وفى يوم ٢٩ تموز ١٨٤٢ وقع الطرفان اتفاقية الهدنة فى مدينة (نانكين) وذلك على ظهر الطراد الانكليزى (كورنواليس) .

وكانت هذه الاتفاقية تتكون من ثلاث عشرة فقرة وهذه اهمها :

- ١ - التنازل عن جزيرة (هونك كونك) الى انكلتره .
- ٢ - فتح خمسة موانى صينية أمام التجارة البريطانية وهذه الموانى هي (كانتون ، فاوشو ، شنغهاي ، انسى وتونك بو) .
- ٣ - الاعتراف لانكلتره بحق تعيين قناصل فى هذه الموانى .
- ٤ - دفع تعويض قدره (٦) ملايين باون ثمن الافيون المصادر فى كانتون .
- ٥ - الغاء احتكار القطن .
- ٦ - دفع تعويض قدره (١٢) مليون باون عن نفقات الحملة العسكرية .
- ٧ - فرض تعريفه كبركية معتدلة على المستوردات بحيث لا تتجاوز خمسة بالمائة .

لقد دفع التوقيع على معاهدة (نانكين) الدول الاخرى ذات المصالح التجارية مع الصين الى التدخل لى تحصل على نفس الامتيازات التى يتمتع بها البريطانيون . وكان الامريكان أول من سعى الى ذلك .

ففى سنة ١٨٤٤ عينت الولايات المتحدة وزيرا مفوضا لها فى الصين يدعى (كشنك) . وقد اخذ هذا فور وصوله الى الصين بمطالبة الحكومة بامتيازات شبيهة لتلك التى يتمتع بها البريطانيون . وقد اعلن انه فى حالة رفض الحكومة التفاوض معه (فانه سيعتبر ذلك اهانة للحكومة الاميركية وسببا كافيا لمحاربة الصين) وبذلك حصل الامريكان على ما أرادوا دون يتجسموا عناء اطلاق النار . وقد جاء فى تلك الاتفاقية (انها عادلة ومشرفة لكل من الصين والولايات المتحدة) .

وقد حصل الامريكان بموجب هذه الاتفاقية على امتداد نفوذهم على جميع القارة الصينية . وانهم ، بالاضافة الى الاحكام المنصوص عليها فى اتفاقية نانكين ، حصلوا على الامتيازات التالية :

- ١ - الامتيازات الاجنبية : كل امريكى يرتكب فى الصين جريمة يعاقب من قبل قنصل الولايات المتحدة وفقا للقوانين الامريكية .
 - ٢ - انهم حصلوا على اعفاءات جديدة من الضرائب الكمركية
- هذه هى نتائج الجهود التى بذلتها حكومة الصين فى سبيل مكافحة الافيون .

٤ - الخاتمة :

لقد كانت الصين قبل سنة ١٨٣٩ أى قبل دخولها فى حرب الافيون تقرر شكل العلاقات التى تريد اقامتها مع الدول الاخرى . اما بعد سنة ١٨٤٤ فان الصين كانت قد خسرت الحرب وكانت تقبل الشروط التى تفرضها عليها الدول الاخرى .

وكانت كل من هذه المعاهدات بمثابة تنازل عن السيادة الى الغير . وكانت المنافسة الزائدة على احتلال أسواق الصين هى التى دفعت الدول الغربية على الحصول على امتيازات مماثلة عن طريق المعاهدات . وهكذا نرى الصين التى هى فى أشد الحاجة الى الاحتفاظ بثرواتها المحلية لتستعين بها على حل ازماتها الاقتصادية والمعاشية ، نراها وقد انحدرت الى سيل من نزيف القوى الى الخارج .

وبهذه الكيفية أصبحت حرب الافيون بمثابة الشرارة التى أصابت مخزن البارود . لقد كانت حرب الافيون نهاية وبداية . فهى نهاية استقلال الصين القديمة وبداية التطور الطويل الذى انتهى فى سنة ١٩٤٩ بتحرر الصين الى الابد من ربقة المستعمرين الطغاة .

ترجمة : الدكتور صالح محسوب

تناقضات الشعب تناقضات ممكنة الحل

« ان التناقضات التى توجد داخل صفوف الشعب ، وداخل الحركة الوطنية ، هى تناقضات ثانوية ، ممكنة الحل بالتفاهم والتعاون الاخوى والمراقبة المتبادلة والتوجيه الانشائى . . . وعلى جميع الوطنيين الحذر من أن يؤدى سلوكهم ، أو انخداعهم بالاشاعات والدسائس الرجعية الى تناقضات أساسية وما يؤدى ذلك اليه من التصادم والمهاترة والاحتراب » .

عزيز الحاج

بَرلين في الفجر

عبد الوهاب البياتي
« من اتحاد الادباء العراقيين »

*

غداثر الفجر على أقدام
تمثال جنديك
يا برلين
أسراب من اليمام
وغصن زيتون وأقواس من الغمام
أموت من أجل عناقيد الضياء الخضر ،
في كنيسة :
صلاتها تقام
من أجل اطفالك ،
يا برلين
من أجل العيون الزرق والسلام
أموت في كأس حليب ساخن ؛
في زهرة صوّحها الغرام
أموت من أجلك
تحت الراية الحمراء ،
يا مدينة الاحلام

(*) من قصيدة طويلة بعنوان (٢٠ قصيدة من برلين) .

سَلَامًا ثِينًا

*

الشمس في معسكر اعتقال
تحرسها الكلاب والتلال
لعل ألف ليلةٍ مرّت
ولا تزال

« ينلوب » في انتظارها
تغزل خيط النار ،
أو « أوليس » في جزيرة المحال
يرسف في الاغلال .
لعل في « الاولمپ » لا تزال
آلهة الاغريق تستجدي
عقيم البرق في الجبال
طعامها : النبيذ والخبز
وآلام الملايين من الرجال
قلت : سلاماً

وبكى قلبي
وكان الفجر في الاطلال
يضيء وجه العالم الجديد ،
وجه شاعرٍ يحطم الاغلال

عبد الوهاب البياتي

بغداد - ١٠/٥/١٩٥٩

فوتے دس

اللیل
۵۶

محمد شراره

« من اتحاد الادباء العراقيين »

والتفتنا يا دمشق

واذا غوطتك الخضراء أشباح تلوب
وشجيرات بلا طير ۰۰ وصمت وشحوب
* * *

خبرينا يا دمشق

أين أزهارك ؟ أين الشمس في الوادي الجميل ؟
والعصافير التي كانت تناعبها فراشات الحقول ؟
* * *

نبئنا يا دمشق

أين قيثارتك العذراء ؟ أين الشعراء ؟
أين كتابك أين الوحي ؟ أين البلغاء ؟
* * *

واستمعنا يا دمشق

واذا البلبل والعصفور في السجن ينادي
ويغنى ۰۰۰
واذا النغمة في قيثارة الحب « بلادي »
روعوها
خنقوا في صدرها الحي أناسيد الشوادي
آه من محنتها السوداء ۰۰۰
من محنة شعبي وبلادي !
* * *

وسمعنا يا دمشق

قصة ۰۰۰ أسطورة عمياء من نوع عجيب
شفق الفجر بها يمشي على خط الغروب
* * *

ونظرنا يا دمشق

واذا الغابات فى « دمر » شجور وكآبة
ودخان تقتفى أمواجه السود غيوم وضبابه

* * *

وظلال الحور فى « الهامة » يخفى وينوب
ويموت النغم الحالم فى الوادى ويشتد النحيب

* * *

والسواقى الحلوة العذبة كانت فى الحقول
تسكب الفتنة فى الزنبق ٠٠ فى الورد الجميل

* * *

واذا هن - وما فى الزهر رّيا - قطرات
شاحبات كأماسى العمر البائس لولا العبرات ٠٠٠

* * *

لا لقاءات ولا حب ، ولا أشواق فى تلك الضفاف
بعد ما حلت على النهر بما فيها اعاصير السواقى

* * *

لا تراعى يا دمشق

سيرف الامل العذب بواديك ويختال النشيد
والمصابيح التى كانت على الدرب تغنى ٠٠٠ ستعود !

* * *

وتعود الارض فى شبابة الراعى حنينا وصباية
ويعود القلب فى « دمر » فى « الهامة » نايا وربابة

* * *

ان ما فى جوك اليوم من الارهاب غيمة صيف
وستمضى مثلما يمضى بضيف « ظل » ضيف ٠ !

* * *

وسيحيا فى روابيك المضيئات ويهتز الشهيد
ويحيى أمه الثكلى بباقات من الورد « سعيد »

* * *

وستبقى فى أناشيدك « أسماء » اباء وكرامه
يلمح البغى بها - حتى وان هدهده الطيف - حمامه

لا تراعى يا دمشق ٠٠ !

محمد شراره



الفريد سمعان

» من اتحاد الادباء العراقيين

رفاقنا الابطال
يا ترنيمة الخلاص ... للاجيال
دفع الحب في اضلاعنا حزم
مشاعل النضال
في طريقنا المغروس بالاشواك
تصفع الظلال
تسلخ الضباب ... تطرد الظلم
سواعد الثوار
في ساحاتها الجرداء
غابة حمراء من لظى ودم
وقودها الصديد
والعذاب ... والجماجم المنخوبة الشوواء
والفحيح يعبر الاعشاش
يغمر القلوب ... بالرعشات والسأم
وصرخة الواعين
أجراس تزف النصر والاشراق
في احلى نغم
وباقة من الضياء
الباسم الوهاج ... تلثم السهول
والكثبان ... ترتقى القمم
فتحرق المشانق السوداء
تصهر الاغلال والسياط ...
تمضغ الانين والدموع والالم

وتزرع الثورات
فى مضاجع الاثام
كى تحرر الانسان من مخالب العدم
ليسبح الشراع
مطمأن الطرف فى مجاهل الخضم

★ ★ ★

رفاقنا الابطال
عفة الدم البريء . . . ما تزال
تستباح فى سفح الهرم
والمجرم الجلاد
يكتم الانفاس
يهدر العقائد السماء
يصنع القيود . . . يغتال القيم
ويستعير من حقائب . . . الدولار
عينين . . . وفم
ومبضعا يمزق القلوب
فى حقد . . . وغدر . . . ونهم

★ ★ ★

رفاقنا الابطال
يا منابع الشلال
ما يزال
فى اعماقنا . . . القسم
يزلزل الطغيان
فى ندائه الهدار
لن تقبل الشغوب
فى معابد التحرير أقدام الصنم
ومبسم البركان
فى سكوته الضير
يعجن اللظى . . . ويصقل الحمم

الفريد سمعان

كتاب السهر

من الازمة الاقتصادية الى الحرب الكورية

عدنان الحافظ

« من اتحاد الادباء العراقيين »

(من روائع مؤلفات الكاتب الفرنسي المعروف « هنري كلود » كتابه الموسوم بـ « مخاطر أزمة ومخاطر حرب » . يستعرض المؤلف في هذا الكتاب الازمات الاقتصادية الدورية والحروب ، ويوضح الارتباط بين هذه الازمات وبين الحروب الحديثة ، ويثبت ، عن طريق الارقام والاحصاءات الرسمية ، ان الدافع الاساسي الى اشغال الحرب الكورية ، في حزيران عام ١٩٥٠ ، كان الازمة الاقتصادية الحادة التي كشرت عن انيابها عام ١٩٤٩ في امريكا والعالم الرأسمالي ، وذلك للبرهنة على أن الرأسمالية تلجأ ، في مرحلة الاستعمار الحالية ، الى اشغال ثيران الحروب بغية تلافي الازمات الاقتصادية ومعالجتها . وفيما يلي تلخيص لمضمون هذا الكتاب الثمين آثرنا تقديمه لقراء « الثقافة الجديدة ») .

* * *

« ان الرأسمالية العالمية ، كي تتجنب أزمة هائلة تترقبها عندما تنتهي الطلبات التي سمببتها بما قدمته من تقويض وتهديم ، مجبرة على البحث عن طريق تصريف جديد بتهيئة حرب عالمية ثالثة حتى قبل أن تغلق تماما طريق التصريف الناتجة عن الحرب العالمية الثانية »

« هنري كلود »

« في كتابه : من الازمة الاقتصادية الى الحرب العالمية الثانية »

ليس من المستطاع أبدا عزو حادث يتكرر هذا التكرار الى عامل الصدفة : ان حرب عام ٩١٤ سبقتها أزمة عام ٩١٣ ، وحرب عام ٩٣٩ جاءت بعد أزمة سنة ٩٣٨ ، كما أن اندلاع الحرب الكورية فى حزيران ٩٥٠ انما تلى حدوث انحطاط جدى فى نشاط الولايات المتحدة الاقتصادى عام ٩٤٩ !

فاذا كان الامر كذلك - وهو كذلك بالتأكيد - أصبح بمستطاعنا أن نقرر الحقيقة التالية : ان النظام الرأسمالى ، يكون وحده المسؤول عن الحروب الحديثة ، ذلك أن أحداث عام ٩٥٠ وعام ٩٣٩ ليست الا ترديدا لاحداث عام ٩١٤ ، أيام كان النظام الرأسمالى يسيطر وحده على العالم .

ومهما تهالك الاقتصاديون المدافعون عن البرجوازية الكبيرة ، على اظهار أن التأخر الواقع عام ٩٤٩ لم يكن بمثابة أزمة حقيقية ، فانهم لن يستطيعوا أبدا تبرئة ذمة حكومة الولايات المتحدة من مسئوليتها فى اثاره الحرب الكورية القذرة .

أزمة اقتصادية أم مجرد كبوة ؟

أخذ النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة بالتقلص ابتداء من تشرين الثانى من عام ٩٤٨ حتى تشرين الاول من عام ٩٤٩ مما أدى الى هبوط مستوى الانتاج فعلا بنسبة ١٥٪ خلال سنة واحدة (١) . ان هذه النسبة فى الهبوط تعادل ، الى حد ما ، نسبة تضائل الانتاج الصناعى

(١) ان الاحصاءات الحكومية تشير الى أن عدد العاطلين عن العمل كليا قد زاد الى ٣٤٨٩٠٠٠ عاطل فى كانون الاول من عام ٩٤٩ بعد أن كان ١٦٤٢٠٠٠ عاطل فى تشرين الاول من عام ٩٤٨ . كما أن قيمة المخزون من البضائع بلغت ٥٤٥ مليار دولار فى شباط ٩٤٩ وهو مبلغ يعادل ، من حيث القيمة ، ضعف أعظم مخزون عرف قبل الحرب الكورية عام ٩٥٠ . كذلك ارتفعت الاسعار بنسبة ٦٠٪ فى حين هبط معدل أرباح الشركات السنوى من ٦٣٦ مليار دولار الى ٢٧٦ مليار دولار بين الربعين الثالث والرابع من عام ٩٤٨ . وفى حقل الاسعار هبطت هذه الاسعار بمقدار ١٢٪ بين عامى ٩٤٨-٩٤٩ . وهكذا هبط مستوى الانتاج ١٥٪ خلال سنة واحدة . أما توظيفات رأس المال الثابت فقد هبطت بمقدار ١٨٫٨٪ ، وأرقام بيع المخازن الكبرى هبطت من ١٢٪ الى ١٤٪ وأرباح الشركات الرأسمالية ٢٥٪ والمدخيل الزراعية ٣٠٪ . كما زادت الافلاس ٧٥٪ . ان هذا كله يثبت أن القضية قضية هبوط جدى حاد فى النشاط الاقتصادى وليس مجرد كبوة اقتصادية عارضة .

خلال السنة الاولى من أزمة ١٩٢٩-١٩٣٣ (٢) ، فهل يشير هذا التأخر الى مطلع أزمة عميقة ، أم أنه لا يعدو أن يكون مجرد « تباطؤ مؤقت » فى ذلك النشاط ، كما صرح بذلك الرئيس ترومان آنذاك ؟

كما نجيب على هذا السؤال علينا أن نضع تأخر النشاط الاقتصادى فى عام ١٩٤٩ فى موضعه من مجرى التطور الاقتصادى الأمريكى بصورة عامة .

لم تجد أزمة عام ١٩٣٨ من مخرج لها غير الحرب العالمية الثانية التى اندلعت عام ١٩٣٩ . وقد استطاعت الولايات المتحدة - عن طريق هذه الحرب - أن (تقفز) قفزات واسعة فى بعث نشاط اقتصادى هائل مما أتاح للصناعة فيها أن تتجاوز ، لأول مرة ، مستوى عام ١٩٢٩ ، وأن تتعاطم الطاقة الانتاجية فى الصناعات المختلفة ، وكان من نتيجة ذلك أن حدثت زيادة مماثلة فى اختلال التوازن القائم بين طاقة الصناعة على الانتاج وبين امكانيات السوق فى التصريف . وكانت نتيجة ذلك ان النشاط الاقتصادى تباطأ ، تدريجيا ، تباطؤا يساير تقلص النفقات العسكرية منذ عام ١٩٤٤ (٣) . وتوالى هذا التباطؤ حتى منتصف عام ١٩٤٦ ، أى خلال عامين ونصف تقريبا . وقد اعقب فترة الانحطاط هذه نهوض جديد فى النشاط استمر عامين واكثر ، حيث ابتداء ، منذ اواسط عام ١٩٤٦ وانتهى فى الرابع الاخير من عام ١٩٤٨ ، اما تراجع عام ١٩٤٩ فقد ابتداء بعد هذا النهوض مباشرة . فما هو الباعث على نهوض النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة خلال أعوام ١٩٤٦ - ١٩٤٨ ؟

لاشك أن الباعث قائم فى قوى الرأسمالية الداخلية ، ولكنه الى جانب ذلك ، قائم على ما كانت تتمتع به الصناعة والزراعة الأمريكيتان من وضع ممتاز فى السوق العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

ان دمار صناعة دول اوربا الغربية وجنوبى شرق آسيا ، وخراب زراعتها ، وضراوة الجوع المسيطر ، وصعوبات اعادة التعمير ، كل ذلك أوجد طلبا واسعا على المنتجات الغذائية والصناعية ، وهو طلب ما كان

(٢) فى كتابى « كلود » الموسومين بـ « الى أين يسير الاستعمار الأمريكى ؟ » و « من الازمة الاقتصادية الى الحرب العالمية الثانية » شرح واف لازمة عام ١٩٢٩-١٩٣٣ .
وقد قمنا بتلخيص الكتاب الاول ونشرته مجلة « المثقف » بعددها الرابع .
(٣) وهو العام الذى اوشكت فيه الحرب العالمية الثانية على الانتهاء .

بمقدور اية دولة - عدا الولايات المتحدة - ان تسد حاجاته ، وبكلمة أدق ، عدا كبريات الشركات الامريكية الصناعية والزراعية ، فباعث بضائعها بأسعار خيالية مما حقق لها أرباحا مفرطة لم يسبق لها أن عرفتها من قبل (٤) .

من هذا يتبين لنا بوضوح تام أن عودة « النشاط » خلال أعوام ٩٤٦ - ٩٤٨ انما كان مرده ، فى الاساس ، الى ما تمتعت به الولايات المتحدة من وضع احتكارى بسبب الحرب العالمية الثانية . ولما كان الرجوع الى الاوضاع الاقتصادية السابقة لعام ٩٣٩ - وهى اوضاع اتسمت بالتخبط فى أزمة حادة - فقد بذلت الولايات المتحدة جهودها للابقاء على ما تتمتع به صناعاتها وتجارتها من وضع ممتاز فأوجدت ما سمي « بمشروع مارشال » ليفتح أبواب الاسواق الاجنبية أمام الفائض من المنتجات الامريكية من جهة وليعرقل تقدم الصناعة الاوربية ومزاحمتها من جهة أخرى . وكان من نتائج ذلك أن غدا ميزان الولايات المتحدة التجارى ايجابيا كثيرا (٥) ، مما اضطر البلدان الاوربية وبلدان جنوبى امريكا الى دفع كميات كبيرة من الذهب تسديدا للفرق الحاصل بين صادراتها ووارداتها .

وهكذا أصبح هدف مشروع مارشال ، من الوجهة الاقتصادية ، الابقاء على ما كانت تتمتع به الولايات المتحدة من وضع ممتاز ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فى السوق العالمية . غير أن عودة المزاحمة الاوربية الى الميدان ، ونفاد الذهب لدى البلدان الاخرى ، كان من شأنه ، بالإضافة الى الازمة نفسها ، ان يضيق طرق التصريف الخارجية أمام الصناعة والزراعة الأمريكيتين ، كما حدث ، فى الوقت نفسه ، تقلص مماثل فى

(٤) ونتيجة لهذه الارباح الهائلة ، فاقت توظيفات راس المال الثابت ، فى فترة عامى ٩٤٦-٩٤٨ مجموع توظيفات السنوات العشر التى سبقت الحرب العالمية الثانية ، كما عمدت الطبقات المسورة فى الوقت ذاته الى ابتياع الكثير من السلع الاستهلاكية ، كالسيارات واجهزة التلفزيون ، الامر الذى أدى الى بعث نشاط ملموس فى صناعة تلك السلع .

(٥) حيث ان الولايات المتحدة كانت تبيع الى الخارج أكثر جدا مما تشتريه منه .

السوق الداخلية نتيجة تعاضل استثمار العمال الأمريكيين (٦) .

يتضح لنا ، مما تبين ذكره ، أن تطور الاقتصاد الأمريكى فى أعوام ٩٤٦ - ٩٤٨ كان يتسم بتطور اتجاهين متباينين : فالصناعة تزيد من قدرتها على الانتاج وتقذف الى السوق ببضائع متزايدة من جهة ، فى حين تتجه السوق الى التقلص فى الولايات المتحدة وفى بقية أنحاء العالم من جهة أخرى . ولابد لتطور هذا الوضع المتردى من أن ينتهى الى أزمة « فيض الانتاج » وهذا ما وقع فى نهاية عام ٩٤٨ . ان من الوقائع العديدة ، التى تثبت بقوة على بدء أزمة فيض الانتاج هى : هبوط أسعار الجملة (٧) وتضاؤل التوظيفات فى رأس المال الثابت (٨) . ذلك لان فترات الحروب تؤدى عادة الى ارتفاع اسعار البضائع الى ما فوق قيمتها الحقيقية بكثير بسبب ما تحدثه من قلة فيها خلال مدة طويلة . غير أن هذا الوضع لا يستمر على هذا المنوال بصورة أبدية . فكل ارتفاع فى الاسعار لا يتناسب مع تبدل قيمة البضائع يؤدى حتما الى حدوث أزمة تلاؤم . فبعد فترة الارتفاع المتواصل يدل ذلك الهبوط على مطلع أزمة .

ويقوم الى جانب الدليلين السابقين ، اللذان يتسمان بالعموم والشمول ، دليل ثابت آخر خاص بأزمة الولايات المتحدة فى عام ٩٤٩ . ذلك ان صادرات البضائع الأمريكية هبطت هبوطا عنيفا فى عام ٩٤٨ بعد ذلك الوضع الاحتكارى الذى تمتعت به الصناعة والزراعة الأمريكيتان فى السوق العالمية فى نهاية الحرب العالمية الثانية . وهكذا يثبت لنا التحليل الموضوعى أن تأخر النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة فى عامى ٩٤٨ - ٩٤٩ لا يمكن البتة اعتباره مجرد « كبوة » ولكنه فى

(٦) فى الوقت الذى ازدادت فيه أرباح الاحتكاريين الأمريكيين بمقدار ١٢٦٪ بين عامى ٩٤٦-٩٤٨ ، هبطت قوة الاجور الشرائية خلال المدة عينها بمقدار ١٧٪ رغم الزيادات التى حدثت نتيجة قيام العمال الأمريكيين بسلسلة من الاضرابات .

(٧) هبطت أسعار الجملة هبوطا مستمرا منذ ايلول ٩٤٨ منتقلة من ١٦٩٥ فى آب ٩٤٨ الى ١٥١٣ فى كانون الاول من عام ٩٤٩ .

(٨) يعرف ماركس رأس المال الثابت بقوله : « ان قسم رأس المال الذى يتحول الى وسائل انتاج ، أى قسم المواد الخام والمواد التكميلية وأدوات الانتاج ، لا تتغير قيمته أثناء عملية الانتاج ، ولهذا نسميه بالقسم الثابت من رأس المال ، أى ما نسميه باختصار برأس المال الثابت » . جان بابى (القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالى) ص ١٢٧ . وقد تضاعفت التوظيفات فى رأس المال الثابت فى الولايات المتحدة خلال عام ٩٤٩ بمقدار ١٣٠٠ مليون دولار عند مقارنتها بتوظيفات عام ٩٤٨ .

الواقع عبارة عن بدء أزمة فيض انتاج ، لم تلبث الحرب الكورية أن اوقفت تيارها الجارف الى حين .

ان محاولة الاقتصاديين - من خدم البرجوازية وتابعيها - التشكيك بعدم مجابهة الولايات المتحدة للأزمة الاقتصادية خلال عامي ٩٤٨ - ٩٤٩ انما هي محاولة لا تصمد أبدا أمام التحليل الموضوعي للاحداث . والحق أنه ليس بإمكان أحد ، سواء أكان مورغان أو روكفلر أو غيرهما من اساطين الاحتكاريين ، ان يريد أو لا يريد اندلاع الأزمة الاقتصادية . ذلك ان الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقوانين موضوعية لا تتعلق بارادة الرأسماليين ، بل يخضع الرأسماليون لها . ولو كان الامر على خلاف ما نذهب اليه لما كان هنالك أبدا أزمة دورية ولما كانت الرأسمالية رأسمالية . ومع هذا ، فلندع هؤلاء الاقتصاديين الاغبياء يدلون ببراهينهم . أنهم يدعون ، عن جهل أو مغالطة ، أن تأخر النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة في عامي ٩٤٨ - ٩٤٩ كان مجرد « كبوة » وليس « أزمة » وذلك للأسباب التالية :

(١) - عدم وقوع مضاربة وانهيار مريع في اسعار البورصة ، كما حدث في عام ٩٢٩ .

(٢) - ان ظواهر الأزمة كانت وقفا على بعض القطاعات الاقتصادية ، أى على بعض الفروع الصناعية وعلى الزراعة .

(٣) - ارتفاع دليل الانتاج الصناعي في شتاء عام ٩٤٩ - ٩٥٠ . حسنا ، لقد افرغتم ما في جعبتكم . دعونا اذن نفند هذه البراهين

الواهية :

(١) - ان أزمة البورصة ، لم تكن في الواقع ، سببا لازمة فيض الانتاج التي كانت تتطور وتبدء على شكل تباطؤ الانتاج منذ صيف عام ٩٤٩ ، ولكنها كانت نتيجة لها . وشتان بين السبب والنتيجة .

(٢) - انكم تريدون ، بافتراءكم على الحقائق ، أن تبينوا أن الاحتكارات - التي تتجاهلون وجودها عن عمد - قد احتفظت بأسعارها بينما أخذت الاسعار الزراعية ، واسعار القطاع الحر (غير المحتكر) في الهبوط . ان هذه الظاهرة لا تعبر عن شيء تعبيرها عن سياسة القطاع الاحتكاري ، وهي سياسة تقوم على تحميل القطاعات الاخرى من الانتاج عبء الأزمة ، والتي تؤدي ، بالتالي ، الى افقار الفلاحين الصغار لصالح الاحتكارات الصناعية والمصرفية .

(٣) - ان سبب ارتفاع دليل الانتاج شتاء عام ٩٤٩ - ٩٥٠ يعود

الى الاسباب التالية :

(أ) - ان الاضراب الواسع الذى وقع فى صناعات الفحم والفولاذ خلال شهرى تشرين الاول وتشرين الثانى من عام ١٩٤٩ أدى الى نفاد المخزون من هذين المادتين عند المنتجين والمستهلكين على السواء ، فمن الطبيعى اذن ان يتعاطف أثر ذلك نشاط مصانع الفحم والفولاذ الى حده الاعظم كى يسد حاجات الطلب المتزايدة ونتيجة لذلك قفز دليل انتاج الفولاذ قفزة عظيمة ساحبا معه الدليل العام (٩) نحو الارتفاع .

(ب) - فى سبيل احتفاظ الشركات الصناعية الكبرى بنشاطها الانتاجى ، اضطرت هذه الشركات لان تزيد فى تسهيلات الاستقراض امام المشترين زيادة واسعة وبنسب لم تعرف من قبل . كما تدخلت الحكومة نفسها ، فى ايلول ١٩٤٩ ، لضمان الاعتمادات المعدة لبناء دور السكن ، مما يفسر ، بعض التفسير ، تجدد النشاط فى حقل البناء .

(ج) - بيد أن العامل المهم الذى دعم النشاط الصناعى فى الاشهر السابقة لحزيران ١٩٥٠ - وهو الشهر الذى اشتعلت فيه نيران الحرب الكورية القذرة - وكان على عظيم من الشأن ، هو ، توجيه السياسة الامريكية توجيهها حاسما نحو الحرب (١٠) .

عندما نستعرض مختلف العوامل التى سببت ارتفاع مقاييس الانتاج فى مطلع عام ١٩٥٠ ، ونمحص هذه العوامل ، نجد أنها كانت اما ذات نتائج مؤقتة : كالاضرابات وتخفيض قيمة النقد ، والمضاربات على الحرب ، أو أنها لم تكن الا نقلا لاعباء الازمة من ميدان الى ميدان آخر : كأعتمادات الاستهلاك ، أو أنها نقلت أثر الازمة وزادت من خطورتها معا : كالنفقات العسكرية وبرنامج التسليح ، ذلك الان نفقات الدولة الحربية تتطلب زيادة الضرائب وتخفيض قيمة النقد مما يضعف القوة الشرائية لدى الجماهير . ان تمحيص الاسباب التى تفسر ارتفاع دليل النشاط الاقتصادى ، فى الاشهر السابقة لاندلاع الحرب الكورية ، تبين أنها ، بدلا من ان تشير الى مطلع مرحلة جديدة من الازدهار ، تظهر تفاقما حادا فى اوضاع الاقتصاد الامريكى الذى كان يتوقع هبوطا جديدا عاجلا فى

(٩) يقصد بالدليل العام : دليل احصاءات مختلف حقول الصناعة والزراعة ، اى النشاط الاقتصادى بصورة عامة .

(١٠) كتب هارولد . س . مولتون رئيس (*Brokings Institution*) فى صحيفة التجارة والمالية فى نيسان ١٩٥٠ قائلا : « ... ان برنامج التسليح سيدعم بعض القطاعات الانتاجية ، بيد أن الحرب اذا لم تندلع قريبا ، أصبح أثر هذا العامل محدودا » .

النشاط الاقتصادي اذا لم يقدر للحرب ان تندلع فى تلك الفترة . ان العديد من الاوضاع تثبت أن الازمة الاقتصادية ان دارت عمقا وخطرا بين كانون الاول من عام ٩٤٩ وحزيران من عام ٩٥٠ ولم تنته اطلاقا (١١) .

يبدو لنا مما تقدم ان الحرب الكورية نشبت فى وقت نشأت فيه مرحلة جديدة من الانحطاط الذى يتسم بحدة وقسوة لم يعرفهما انحطاط عام ٩٤٩ (١٢) .

لماذا كانت الاحتكارات الامريكية فى حاجة الى حرب مبكرة منذ عام ٩٤٩ ؟

(١) - لقد أصبحت الحرب الوسيلة الوحيدة لمنع هبوط أرباحهم ، ولعدم ظهور العجز فى استثمارهم مرة أخرى ، وهو عجز عرفوه أثناء أزمة ٩٢٩ - ٩٣٣ .

(٢) - أظهرت تجارب سنوات ٩٤٦ - ٩٤٨ أن الانتاج الصناعى الأمريكى لا يستطيع التقدم بصورة مطلقة أبان السلم . فهو عندما وصل الى اعلى نقطة من نقاط « قفزة » عام ٩٤٨ ، ظل مع ذلك دون المستوى الذى بلغه خلال الحرب العالمية الثانية بنسبة ٢٠٪ .

(٣) - انتهاء الوضع الممتاز الذى كان الانتاج الأمريكى متمتعاً به فى السوق العالمية ، نتيجة الحرب العالمية الثانية . ولم يعد فى امكان الرأسمالية قط زيادة طاقتها الانتاجية النسبية فى العالم ، كما فعلت بين عامى ٩١٤-٩١٨ و ٩٣٩-٩٤٥ ، الا باستدراج منافسيها الاوربيين الى الحرب .

(٤) - ان الامال التى علقوها على الحرب الباردة ، ومشروع مارشال ، بغية عرقلة تعمير ديمقراطيات اوربا الشعبية واعاقة نمو القوى الديمقراطية فى الشرق الاقصى ، قد تحطمت فى عام ٩٤٩ . ففى هذا العام بالذات أعلن قيام الجمهورية الشعبية الصينية والجمهورية

(١١) من هذه الوقائع الثابتة أن عدد العمال العاطلين عن العمل كليا قد ارتفع من ٣٤٨٩٠٠٠ عاطل فى كانون الاول ٩٥٠ الى ٤٦٨٤٠٠٠ عاطل فى شباط من نفس السنة .

(١٢) قالت المجلة الامريكية « اخبار الولايات المتحدة والعالم » بكل صفاقة : « ... لقد خلقت الحرب الكورية اوضاعا قادرة على ابقاء الاعمال فى مستوى رفيع فكانها حدثت بناء على الطلب ، ان حوادث كوريا دفنت شبح الازمة الذى كان يرعب رجال الاعمال الامريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية !!! » .

الديمقراطية الالمانية . لقد كان عام ٩٤٩ فى الولايات المتحدة عام انعطاف نحو الازمة ، ولكنه كان عام انعطاف نحو أهداف جديدة فى البلدان المتحررة من عبودية الاستعمار . ان أهداف مشروع السنوات الخمس السوفيتى ، لما بعد الحرب ، تحققت فى نهاية عام ٩٤٩ ، أى قبل سنة من انتهاء المدة المقررة ، كما بدى فى الوقت ذاته ، بالاعمال الضخمة لبناء قواعد الشيوعية ، وأنهت الديمقراطيات الشعبية الاوربية فى الفترة نفسها ، برامج اعادة البناء والانهاض القصيرة الامد ، وشرعت بتنفيذ برامج الانماء البعيدة المدى : كمشروع السنوات الست فى بولونيا ، والسنوات الخمس فى تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وهنغاريا .

(٥) - واخيرا فان الحصار الاقتصادى الذى ضربته الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين حول المعسكر الاشتراكى لم يؤد الا الى توطيد السوق العالمية الجديدة اذ طور التعاون والتساند الاقتصادى بين اقطار ذلك المعسكر تمهيدا لنهوض عام فى ربوعه .

وهكذا يتبين أن الفروق بين سير تطور الاشتراكية والرأسمالية أخذت تتعاضد بشكل لا يستطيع اخفاؤه عن الجماهير الامريكية ، وهى فروق لم تظهر بوضوح كاف بين عامى ٩٤٦ - ٩٤٨ ، نتيجة النهوض الولايات المتحدة .

بماذا تختلف أزمة ٩٤٩-٩٥٠ عن أزمة ٩٢٩-٩٣٣ ؟

ان أزمة ٩٤٩-٩٥٠ ربما كانت اعظم خطرا من أزمة ٩٢٩-٩٣٣ بسبب ما رافقها من ظروف اقتصادية وسياسية تختلف اختلافا اساسيا عما سبقها . لقد أصبح التغلب على هذه الازمة ، فى المجال الاقتصادى ، صعبا للغاية لاسباب ثلاثة :

(١) - لان المجال الجغرافى والانسانى ، الذى هو محل الاستثمار الرأسمالى ، تقلص كثيرا منذ عام ٩٢٩ ، اذ اضيفت الى مساحة الاتحاد السوفيتى البالغة (٢٢) مليون كيلومتر ، والى عدد نفوسه البالغ (٢٠٠) مليون انسان ، (١٦) مليون كيلومتر و (٧٥٠) مليون انسان هى الديمقراطيات الشعبية فى اوربا وفى الشرق الاقصى .

(٢) - ولان أزمة الفتح الاستعمارى ، التى دخلت مرحلة جديدة ، بعد ظفر الشعب الصينى التاريخى ، حدثت من منطقة الرأسمال ، وعرقلت انتشاره فى بقية انحاء آسيا ، وطورت الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار فيها .

(٣) - لان اقتصاد بلدان اوربا الغربية ، الخاضع لمشروع مارشال ، يتحمل كثيرا من العناء فى نهوضه ، بسبب هذه التبعية التى تمكن الاحتكارات الامريكية من التخلص ، بسهولة ، من عبء كبير من اعباء الازمة ، بالقائه على عاتق اوربا ، الا ان اطالة أمد الجمود الاقتصادى فى اوربا ، على هذه الصورة تؤدى ، بالتالى ، الى اطالة أمد الازمة فى الولايات المتحدة .

اما فى المجال السياسى ، فان انعكاسات الازمة قد تكون أشد خطرا على الاستعمار عموما وعلى الاستعمار الامريكى خصوصا ، من انعكاساتها فى عام ٩٢٩ . فهى قد تكون شديدة الخطورة من الوجهة الاقتصادية للأسباب التى بينها آنفا ، غير أن خطورتها تزداد ، بصورة خاصة ، نتيجة للتبدلات العميقة التى حدثت فى نسب القوى الاشتراكية والرأسمالية منذ عام ٩٢٩ .

(١) - لقد استطاع الاتحاد السوفيتى أن يقدم الدليل الناصع ليس على امكانية بقائه حسب ، بل عمد ، بعد ترميم الاضرار الناشئة عن الحرب العالمية الثانية الى السير ، بكل حزم ، فى طريق تحقيق المرحلة العليا من الاشتراكية ، وهى مرحلة الشيوعية ، بشكل تدريجى .

(٢) - لم يعد الاتحاد السوفيتى ، منذ عام ٩٢٩ ، بلدا صناعيا متقدما حسب ، بعد أن كان بلدا زراعيا متأخرا ، بل ان الحرب العالمية الثانية أظهرت أن لديه اعظم جيش وأمتن نظام اجتماعى وسياسى فى العالم .

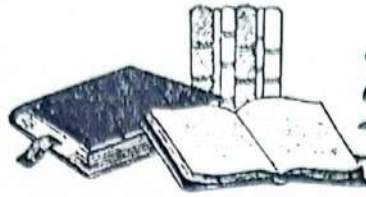
(٣) - لم يعد الاتحاد السوفيتى البلد الاشتراكى الوحيد فى العالم ، فقد أخذت بلدان عديدة ، وخاصة فى اوربا الشرقية ، طريقها نحو الاشتراكية .

(٤) - نمت القوى الديمقراطية كثيرا فى البلدان الرأسمالية نفسها نتيجة زيادة نفوذ الاحزاب الشيوعية وقوتها .

(٥) - كان من نتائج حركات تحرر الشعوب المستعمرة أن اعلن استقلال الهند واندونيسيا وسوريا .

(٦) - تحطم الفاشية فى ألمانيا وايطاليا واليابان التى أتاح للبرأسمال الضخم التغلب على الازمة السياسية الناجمة عن أزمة ٩٢٩ .

عدنان الحافظ



في مكتبة الثقافة الحديثة

الطبقة العاملة ضد الاستعمار - دانج - ترجمة خالد السلام - منشورات

« أضواء » - بغداد ١٩٥٩ •

هذا الكتاب بالأصل عبارة عن التقرير الذي قدمه القائد العمالي المعروف « دانج » الى المؤتمر السادس لاتحاد نقابات العمال العالمي المنعقد في ليزيغ في تشرين الاول عام ١٩٥٧ وقد وجدت دار « أضواء » ان مرحلتنا الحاضرة في ميسس الحاجة الى ترجمة هذا التقرير المهم فأقدمت على ذلك خدمة منها للطبقة العاملة العراقية طليعة كفاح شعبنا الجبار . وقد احتوى التقرير على النقاط التالية : تعاظم النضال ضد الاستعمار ، في سبيل الاستقلال الوطني والنهوض الاقتصادي ، مطالب العمال في النضال ضد الاستعمار . كما الحق في نهاية الكتاب نص الاتفاقية الاقتصادية والفنية المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ما هي الماركسية - أميل بيرنز - منشورات دار النور - بغداد ١٩٥٩ •

سبق لمكتبة بغداد ، منذ خمسة عشر عاما أو يزيد ، ان قامت بترجمة هذا المؤلف الثمين ، وقد أرتأت « دار النور » ، حسبما يلوح لنا ، ان تعيد طبعه للمرة الثانية بالنظر لاهميته وغناه ، وكنا نرجو لو أنها اشارت الى ذلك ، كيما تكون قدوة لغيرها من دور النشر في هذه البادرة المستحبة ، فعسى ان تحقق هذا الرجاء مستقبلا .

يبحث هذا الكتاب في المواضيع الآتية : نظرات علمية نحو العالم ، قوانين التطور الاجتماعي ، المجتمع الرأسمالي ، الرأسمالية في مرحلة الامبريالزم ، الكفاح الطبقي في العصر الحديث ، المجتمع الاشتراكي ، النظرة الماركسية للطبيعة ، دليل العمل .

والفولاذ سقيناہ ، الجزء الاول - اوستروففسكى - منشورات دار بغداد -

• ١٩٥٩

لهذه القصة الشهيرة طبعة أولى اصدرتها « دار القلم » ببيروت منذ أربعة أعوام تقريبا ، غير انها جاءت بصورة ناقصة وغير أمينة ، الامر الذى دفع « دار بغداد » الى اعادة ترجمتها ترجمة كاملة أمينة ، نقلا عن الترجمة الانجليزية الصادرة عن دار المطبوعات باللغات الاجنبية بموسكو فجاءت غاية فى الدقة والروعة .

وقصة « والفولاذ سقيناہ » أشهر من ان تعرف . انها تتناول مولد الانسان الجديد ، انسان العصر الاشتراكى ، الانسان القادر على مجابهة أى شىء وتحقيق كل شىء فى الكفاح من أجل تحقيق الاشتراكية المجيدة ، بغية اسعاد البشرية جمعاء .

تقرير سياسى - شوان لاي - منشورات دار الاهالى - بغداد ١٩٥٩ .

وهو التقرير الذى القاه شوان لاي رئيس مجلس وزراء الصين الشعبية فى الاجتماع الثانى للجنة الوطنية الثانية للمجلس الاستشارى للشعب الصينى فى ٣٠ كانون ثانى من عام ١٩٥٦ ، وقد تناول فيه الوضع العالمى بالدرجة الاولى بالاضافة الى مواضيع أخرى منها : سياسة الحزب الشيوعى الصينى ، التحول الاشتراكى فى الزراعة والصناعة الحرفية والصناعة والتجارة الرأسماليتين ، مسألة المثقفين ، مسألة تحرير (تايوان) فرموزا .

الاقتصاد السياسى ، القسم الثانى - انجلز - ترجمة داود الصائغ

• منشورات دار بغداد ١٩٥٩

سبق للمترجم أن نشر ، أواخر عام ١٩٥٤ ، ترجمة القسمين الاول والثالث من هذا المؤلف الثمين ، وها هى « دار بغداد » اليوم تقوم بنشر القسم الثانى منه . والكتاب مترجم عن النسخة التى نشرتها دار النشر باللغات الاجنبية بموسكو .

يضم الكتاب بين دفتيه الفصول الآتية : موضوع الاقتصاد

السياسى وأسلوبه ، نظرية القوة ، نظرية القيمة ، العمل البسيط والعمل المركب ، الرأسمال والقيمة الزائدة ، قوانين الاقتصاد الطبيعية ، التاريخ الخطير ، وقد الحق فى نهاية الكتاب نص المقال الذى كتبه لينين عن فردريك انجلز عام ١٨٩٥ والذى نشرته جريدة العامل الروسية عام ١٨٩٦ .

• الخيانة الكبرى - فائق بطل - منشورات دار البلاد - بغداد ١٩٥٩ •

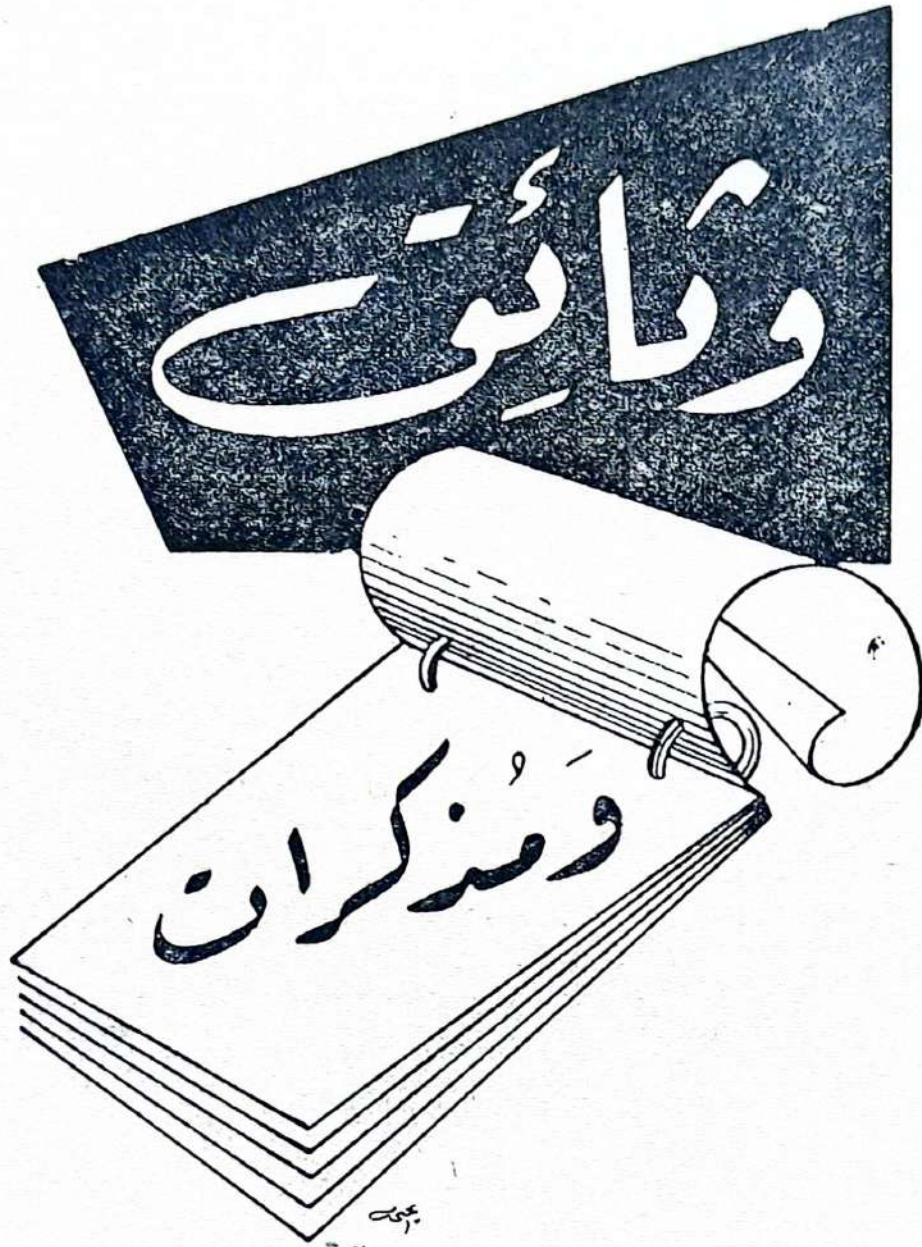
سبق للمؤلف ان قضى سنوات عديدة فى القاهرة بقية الدراسة ، وعند عودته الى العراق ، قبل أشهر قليلة ، بدأ بكتابة سلسلة مقالات فى جريدة البلاد تدور حول مسألة « القومية والوطنية فى حركتنا التحررية » . وبالنظر لاهمية مضمون هذه المقالات ارتأت جريدة البلاد ، خدمة منها للجمهور ، ان تقدمها على شكل كتاب .

من مواضيع هذا الكتاب : ما هى معركة التحرر والضرورة الوطنية ، الثورة المصرية أسباب قيامها وأهدافها وموقف الشعوب العربية منها ، معركة تأميم قناة السويس ، العدوان الثلاثى الغاشم ودور الشعب المصرى الشقيق وبخاصة طليعته الثورية فى رد العدوان ، كيف قامت الوحدة بين مصر وسوريا ، الثورة العراقية وجمهوريتنا الديمقراطية ، موقف الجمهورية العربية المتحدة صبيحة الثورة وبعد الثورة واليوم ، القومية العربية هل هى قومية اعتدائية ام قومية تحررية ديمقراطية .

• الزاوية الخالية ، ديوان شعر - لميعة عباس عمارة - بغداد ١٩٥٩ •

لن نعرف القراء بالشاعرة فقد اغتننا هى عن هذه المهمة « الشاقة » حينما تجرأت - خلاف الكثيرين من الشعراء - وقدمت نفسها الى قراء ديوانها . من قصائد هذا الديوان : تحية البطل ، همسات راهبة ، عتاب ، الزاوية الخالية ، زيدون ، جمود ، أخى رجاء ، اغنية لزيدون . اننا لن نقول لها وداعا فقد لا نلتقى - كما قالت هى - بل نقول لها : الى الملتقى القريب فى ديوان شعر جديد !

« أبو سحر »



اتفاقية التعاون الثقافي بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والجمهورية العراقية

في سبيل تقوية اواصر الصداقة وتحقيق تفاهم متبادل بين شعوب
اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وشعب الجمهورية العراقية •

قررت حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وحكومة
الجمهورية العراقية عقد اتفاقية ثقافية يستطيع بموجبها كلا الطرفين
تنمية التعاون الثقافي بين بلديهما بكل الوسائل المتوافرة لدى كل منهما
على أساس الاحترام المتبادل لسيادة البلدين •

ولتحقيق هذه الغاية اتفق الطرفان على ما يأتي :-

المادة الاولى

يعلن الطرفان المتعاقدان عن رغبتهما في التبادل الطلبة ومدرسي
المؤسسات التعليمية العالية والثانوية وكذلك المؤسسات التعليمية
الاخرى وأعضاء المعاهد الثقافية والصحية لغرض الدراسة أو التدريب
أو الاطلاع •

المادة الثانية

يخصص كل من الطرفين ، بموجب اتفاق خاص ، عددا معينا من
المقاعد والزمالات الدراسية في مؤسساته التعليمية لطلبة الطرف الآخر ،
ويقدم كل طرف حسب امكانياته ، التسهيلات اللازمة لالتحاق مواطني
الطرف الآخر بمؤسساته التعليمية والعلمية لغرض الدراسة والتدريب •

المادة الثالثة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية فعاليات المؤسسات العلمية
والثقافية لكل من الطرفين في بلد الطرف الآخر وفقا للقوانين المرعية
في بلديهما وشرط موافقتهما •

المادة الرابعة

بناء على اتفاق الطرفين المتعاقدين يتعهد كل منهما بتنمية التبادل

الثقافى بين بلديهما عن طريق اقامة الحفلات الموسيقية والمسرحية والقاء المحاضرات وتنظيم المعارض الفنية والآثارية والعلمية وعن طريق تنظيم زيارات الوفود الثقافية والرياضية والطلابية ووفود الشباب وعن طريق توثيق الصلات بين الجمعيات العلمية والثقافية والادبية .

المادة الخامسة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنظيم الزيارات المتبادلة بين ممثلين عن المؤسسات العلمية وكذلك تنظيم الزيارات والمباريات الودية بين رياضى بلديهما .

المادة السادسة

بناء على اتفاق الطرفين المتعاقدين يتعهد كل منهما بتبادل الكتب والمجلات والمطبوعات العلمية والثقافية والتكنيكية وتبادل صور الآثار ، كما يتعهدان بتسهيل تنظيم مهرجانات الافلام وتبادل أفلام السينما والتلفزيون الخاصة بكل من البلدين .

المادة السابعة

بناء على اتفاق الطرفين المتعاقدين يضمن كل منهما توفير التسهيلات الضرورية لترجمة ونشر المؤلفات العلمية والتكنيكية والثقافية التى تصدر فى بلد الطرف الآخر .

المادة الثامنة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتعزيز اواصر التعاون بين بلديهما فى ميادين الصحافة والاذاعة والتلفزيون وذلك عن طريق ارسال الوفود الصحفية فضلا عن وفود موظفى الاذاعة والتلفزيون لزيارة البلد الآخر .

المادة التاسعة

يعمل الطرفان المتعاقدان ، حسب امكانيات كل منهما ، على احداث الكراسى الجامعية فى الجامعات والمراكز العلمية فى كل من البلدين لدراسة لغة وآداب وثقافة البلد الآخر .

المادة العاشرة

لغرض تنفيذ هذه الاتفاقية يعين الطرفان المتعاقدان ممثلين عنهما . ويعمل هؤلاء الممثلون سوية على وضع خطط التعاون الثقافى للسنوات المقبلة وطريقة تنفيذها .

المادة الحادية عشرة

تصادق الحكومتان المتعاقدتان على هذه الاتفاقية وفق الاجراءات الدستورية المرعية في بلديهما وتصبح الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من يوم تبادل وثائق الابرام .

ان أى تعديل يجرى على هذه الاتفاقية يصبح نافذ المفعول من تاريخ توقيعه من ممثلى الطرفين . ولكل من الطرفين الحق فى انهاء مفعول هذه الاتفاقية وذلك بتبليغ الطرف الآخر كتابة قبل ستة أشهر من تاريخ الموعد الذى يرغب فيه انهاءها .

كتب ببغداد بنسختين بكل من اللغتين الروسية والعربية وتعتبر نصوص كل من النسختين معترف بها .

اتفاقية التعاون الثقافي

بين حكومة الجمهورية العراقية

وحكومة جمهوريات الصين الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية :
رغبة منهما فى توسيع نطاق التعاون بين بلديهما فى الشؤون الثقافية على أساس الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال كل منهما وعدم الاعتداء أو التدخل فى شؤون البلد الآخر الداخلية وفق مبادئ المساواة والمنافع المشتركة والتعايش السلمى ومن أجل تعزيز التفاهم المشترك ودعم العلاقات الطيبة بين الشعبين قد اتفقتا من أجل تحقيق هذه الغايات على عقد هذه الاتفاقية .

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع ودعم الزيارات وتبادل الخبرات بين أساتذة الجامعات ورجال الفكر والموظفين من الدوائر الحكومية الثقافية والتربوية والاشخاص والطلبة المشتغلين فى حقول الادب والفن والعلم والتعليم والصحة والطب ومنظمات الشباب الخ ، وكذلك توثيق الصلات بين المؤسسات المماثلة ذات العلاقة بالموضوعات المشار اليها بناء على اقتراح من حكومتى الطرفين المتعاقدتين .

المادة الثانية

يتبادل الطرفان المتعاقدان الطلبة ويخصصان لهذه الغاية اعدادا معينة من الزمالات الدراسية وعلى طلبة كل من الطرفين مراعاة نظام الدراسة المعمول به فى بلد الطرف الآخر .

المادة الثالثة

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على الاخذ بنظر الاعتبار بنظام الدراسة السائد فى البلد الآخر فيما يتعلق بالشهادات والدرجات العلمية التى يحصل عليها الطلبة الذين يتلقون علومهم فى بلد الطرف الآخر . وفى حالة اختلاف نظام الدرجات العلمية فى البلد الواحد عنه فى البلد الآخر يقوم كل طرف بمنح الشهادات اللازمة بناء على رغبة الطرف الآخر وتتضمن خطة العمل السنوية التفاصيل الخاصة بتقدير الشهادات والدرجات العلمية .

المادة الرابعة

يدعو كل من الطرفين المتعاقدين الاساتذة ورجال الفكر والعلماء لزيارة بلد الطرف الآخر لالقاء المحاضرات لمدة قصيرة أو للتدريس لمدة طويلة فى بلد الطرف الآخر .

المادة الخامسة

يعمل الطرفان المتعاقدان على دراسة مسألة انشاء الكراسى العلمية فى جامعاتهم ومؤسساتهم الثقافية لدراسة لغة وآداب وثقافة البلد الآخر وتتضمن خطة العمل السنوية الاجراءات المتعلقة بهذا الموضوع .

المادة السادسة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون بين المؤسسات الرياضية ومنظمات الشباب فى بلد كل منهما كما يعملان على تنظيم الزيارات والمباريات الودية بين الفرق الرياضية والرياضيين .

المادة السابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتعزيز التعاون فى مجالات الاذاعة والتلفزيون وتبادل زيارات الصحفيين ويوفدان لهذا الغرض مراسلين مقيمين من وكالات الانباء الرسمية الى بلد الطرف الآخر .

المادة الثامنة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تبادل زيارات الفنانين وعرض انتاجهم وآثارهم الفنية .

المادة التاسعة

يعمل الطرفان المتعاقدان حسب حاجات وامكانيات كل منهما على تعريف بلد كل منهما بثقافة البلد الآخر بالوسائل التالية :

أ - تبادل النشرات الدورية والمطبوعات الاخرى والمعدات والاجهزة الثقافية والفنية .

ب - تبادل معارض الصور وغيرها من المعارض الفنية والثقافية .

ج - تبادل أفلام السينما والتلفزيون والفايوس السحري والاسطوانات .

د - ترجمة ونشر عيون المؤلفات العلمية والثقافية والفنية لبلد الطرف الآخر والتوصية بترجمة ونشر المؤلفات العلمية والثقافية والفنية القيمة لكل بلد في البلد الآخر .

هـ - المباشرة بتبادل الفعاليات وكل ما من شأنه ان يعكس ثقافة وفنون البلد الآخر .

ز - تبادل نسخ الآثار المكررة أو المستنسخة ، ودعم وتشجيع زيارات علماء الآثار واقامة معارض مؤقتة في بلد كل منهما .

المادة العاشرة

ولغرض تنفيذ هذه الاتفاقية تؤلف لجنة دائمية يعين كل من الطرفين المتعاقدين فيها مندوبين عنه مهمتها التفاوض بشأن خطة العمل السنوية واقرارها والاشراف على تطبيقها وفق الاسس الواردة في هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية دور التنفيذ بعد تصديقها من قبل حكومتى الطرفين المتعاقدين وبعد تبادل وثائق الابرام وتعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين . ويشترط اذا رغب احد الطرفين في انتهاء هذه الاتفاقية ان يبلغ الطرف الآخر بعزمه على ذلك قبل ستة أشهر على الاقل ، كتابيا . عقدت هذه الاتفاقية في بغداد في ٤-٤-١٩٥٩ باللغات العربية والصينية والانكليزية وتعتبر نصوص هذه الاتفاقية الثلاث معترف بها الا اذا حصل خلاف في تفسيرها فتعتبر النسخة الانكليزية هي المعمول عليها .

اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية

رغبة في توطيد وتقوية الصداقة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعبين عن طريق تبادل القيم التقدمية والانجازات الثقافية والعلمية ورغبة في توثيق وتوسيع التعاون في سبيل السلام العالمي وإيماناً بأن التعاون التام في ميادين الثقافة والعلم هو أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف ، وافقت حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية على عقد هذه الاتفاقية وتحقيقاً لذلك فقد انابت حكومة الجمهورية العراقية : السيد محي الدين عبد الحميد وزير التربية والتعليم وانابت حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية الدكتور ولهم غرنوس وزير التعليم العالي والخاص ؛ اللذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة اتفقا على ما يلي :-

المادة الاولى

يسعى الطرفان المتعاقدان لتعريف بلد كل منهما بالآخر وتعزيز الصلات بينهما بكل الوسائل الممكنة كالمحاضرات والمعارض الفنية والعلمية والافلام السينمائية واقامة الحفلات الموسيقية والتمثيلية وزيارات الوفود الثقافية والطلابية والرياضية ووفود الشباب وتشجيع التعاون بين الجمعيات العلمية والفنية والادبية المعترف بها رسمياً في كل من البلدين .

المادة الثانية

يقوم الطرفان المتعاقدان بتقديم المشورة الفنية وتبادل المعلومات والدراسات وبذل التسهيلات اللازمة لترجمة ونشر عيون المؤلفات التي تصدر في بلد الطرف الآخر وتشجيع تبادل الكتب والمجلات والمطبوعات بلغة البلد الآخر .

المادة الثالثة

يعمل الطرفان المتعاقدان على توسيع ودعم التعاون بين المؤسسات

العلمية وخاصة المجامع العلمية والجامعات والكليات والمكتبات والمتاحف للقيام بمهام ودراسات مشتركة عن طريق تبادل العلماء لالقاء المحاضرات وللأغراض التدريسية ، وعن طريق تبادل الآثار المكررة أو المستنسخة واقامة المعارض المؤقتة وتبادل رجال الآثار وبعثات التنقيب بين البلدين .

المادة الرابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على توسيع تبادل طلبة التحصيل العلمي والخريجين وطلبة الدراسات الجامعية والكليات والمدارس ذات الاختصاص في البلد الآخر .

المادة الخامسة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنظيم تبادل الطلاب والبعوث والموظفين للدراسة والتدريب أو البحث العلمي لفترات معينة في مؤسساتهما الثقافية والعلمية .

المادة السادسة

يعمل الطرفان المتعاقدان ، وفقا لاتفاق خاص وعلى أساس المعونة المتبادلة ، على تأسيس الكراسي الجامعية في جامعاتهما ومراكزهما الثقافية لدراسة لغة وثقافة وآداب بلد الطرف الآخر . كما يعلن الطرفان المتعاقدان عن رغبتهما في تطعيم مواد الدراسة في الجامعات والكليات والمدارس العامة بمواد التاريخ والآداب والاقتصاد والمعلومات العامة المتعلقة ببلد الطرف الآخر على قدر الامكان فضلا عن السعى لتدريس لغة البلد الآخر في المدارس المناسبة .

المادة السابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان ، تحقيقا للهدف المشترك في سبيل تحسين التعليم الابتدائي والثانوي في كل من البلدين على توسيع نطاق تبادل الوفود والمدرسين وتبادل المواد الدراسية ومقارنة نظم وأساليب التعليم في المدارس العامة والمهنية والاختصاصية ومدارس تعليم الراشدين فضلا عن تبادل المناهج والكتب الدراسية ووسائل الايضاح والمطبوعات التعليمية الاخرى . كما يعملان على تسهيل اقامة المعارض الثقافية والتربوية .

المادة الثامنة

تكون قضايا تعادل وتقدير الشهادات والدرجات العلمية موضوع

دراسات دقيقة دورية من قبل الطرفين للتوصل الى اسس ثابتة فى هذا الشأن .

المادة التاسعة

يقوم الطرفان المتعاقدان بتعزيز التعاون بين بلديهما فى ميادين الصحافة والاذاعة والتلفزيون وتبادل الافلام والانتاج السينمائى وفى الميادين الاخرى التى من شأنها ان تساعد على تحقيق هذا الغرض ، على ان يشمل ذلك تبادل اذاعة الحفلات الموسيقية والتقارير ونشر المواد التى تظهر التطور الثقافى والاقتصادى فى البلد الآخر وتبادل الاسطوانات والتسجيل فضلا عن ايفاد مراسلى الصحافة والراديو والتلفزيون الى بلد الطرف الآخر .

المادة العاشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان على توسيع ودعم التعاون بينهما فى ميادين التربية البدنية والالعاب والمسابقات الرياضية وفعاليات الشباب ويقوم كل منهما بمنح الطرف الآخر المعونة اللازمة لتدريب ورفع مستوى كفاءة المدربين ومدرسى الرياضة .

المادة الحادية عشرة

تسوى القضايا المالية الناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية على اسس متقابلة ، الا اذا اتفق على غير ذلك ، وترصد المبالغ اللازمة وفقا للانظمة المالية المتبعة فى حكومة كل من البلدين .

المادة الثانية عشرة

تتخذ الجهات المختصة فى كل من البلدين المتعاقدين الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة عشرة

- ١ - تنفيذ هذه الاتفاقية يتفق الطرفان على وضع خطة العمل السنوية للتعاون الثقافى والعلمى وتتضمن الشروط المالية اللازمة وتبدأ من أول أيلول للسنة الماضية وتنتهى فى ٣١ آب للسنة المقبلة .
- ٢ - يعين الطرفان المتعاقدان فى بداية شهر تموز من كل عام مندوبين عنهما لدراسة مدى تنفيذ خطة العمل . ويقومان بتبادل مسودات خطط العمل للسنة المقبلة .

٣ - ولتنفيذ خطة العمل السنوية تتفق المؤسسات المختصة في الجمهورية العراقية وفي جمهورية ألمانيا الديمقراطية مباشرة على تطبيق مواد التعاون في الميادين الثقافية والعلمية المماثلة بصورة عملية .

المادة الرابعة عشرة

- ١ - تصدق حكومتا الطرفين المتعاقدين هذه الاتفاقية وفقا للنظم الدستورية المرعية في بلديهما .
 - ٢ - تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول من يوم تبادل وثائق الابرار في بغداد .
 - ٣ - ان أى تعديل يجرى على هذه الاتفاقية يصبح نافذ المفعول من تاريخ توقيعه من قبل الحكومتين .
 - ٤ - لكل من الطرفين حق انهاء الاتفاقية شرط ان يخطر الطرف الآخر كتابيا قبل التاريخ المراد فيه انهاؤها بستة أشهر .
- عقدت هذه الاتفاقية باللغات الالمانية والعربية والانكليزية ، وتعتبر نصوص هذه الاتفاقية الثلاث معترف بها الا اذا حصل اختلاف فتعتبر النسخة الانكليزية هي المعول عليها .
- وفي ضوء ما ذكر آنفا وقع المندوبان المفوضان هذه الاتفاقية وختماها بختميهما .

اتفاقية ثقافية

بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بلغاريا الشعبية رغبة منهما في تأسيس وتوسيع العلاقات الودية بين شعبيهما وايمانا منهما بأن من أفضل الوسائل المؤدية الى ذلك هو التعارف المتبادل وتوسيع الصلات المباشرة في ميادين العلم والادب والفن والتعليم والاذاعة والرياضة والافلام وغيرها من مظاهر الحياة الثقافية في البلدين ، فقد قررتا عقد اتفاقية لتحقيق هذه الغاية وعينت مندوبيهما لهذا الغرض .

عن حكومة الجمهورية العراقية : السيد محي الدين عبد الحميد وزير التربية والتعليم .

عن حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية : السيد ايفان باشيف نائب وزير التربية والثقافة اللذان ، بعد ان تبادلوا وثائق اعتمادهما ووجداهما صحيحة وموافقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى

يساهم الطرفان المتعاقدان فى تأسيس علاقات بين المعاهد العلمية ومؤسسات التعليم العالمية والمشتغلين بالعلوم من أجل العمل العلمى المشترك وفى تبادل الافكار والآراء حول البحث العلمى ، ودراسة وسائل تعليم الاطفال ، وتبادل النشرات العلمية والمجلات وغيرها من المطبوعات فى هذا الحقل .

المادة الثانية

يقوم الطرفان المتعاقدان بدراسة امكانية تخفيض الرسوم الكمركية على المواد المدرسية والاجهزة والادوات المختبرية المصدرة أو المستوردة من قبل احد البلدين وتسهيل تبادل العملات من أجل هذه الغاية .

المادة الثالثة

يسعى الطرفان المتعاقدان لتقديم المشورة الفنية وتبادل المعلومات والابحاث ومنح التسهيلات اللازمة لترجمة ونشر المؤلفات القيمة الصادرة فى بلد الطرف الآخر . وكذلك تبادل الكتب والمجلات والمطبوعات الاخرى .

ويقوم كل من الطرفين المتعاقدين بدراسة امكانية تنظيم المباريات الادبية ومنح الجوائز للمؤلفين والمترجمين الذين يسعون لتعريف مواطنى البلد الواحد بشؤون البلد الآخر الثقافية .

المادة الرابعة

تكون مسألة تعادل وتقدير الشهادات والدرجات العلمية موضع دراسة دورية دقيقة من قبل حكومتى البلدين المتعاقدين للوصول الى أسس ثابتة فى هذا الشأن .

المادة الخامسة

يسعى كل من الطرفين المتعاقدين لتشجيع وتعزيز زيارات الافراد والجماعات المشتغلين بالعلوم والاساتذة والكتاب والفنانين والممثلين والصحفيين والمدرسين من مختلف المؤسسات التعليمية والطلبة والمشتغلين بالمسائل الثقافية الاخرى ويمنحان لذلك التسهيلات اللازمة للدراسة أو

البحث العلمى أو الاطلاع وفق الانظمة والتعليمات السائدة فى البلد الآخر
ووفق امكانياته المتيسرة .

المادة السادسة

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتقديم الفرص للطلبة والمزارعين
والعمال والاختصاصيين وموظفى الحكومة من البلد الآخر ، للدراسة
والتدريب والاطلاع والتخصص فى مؤسساته الثقافية ومزارعه ومصانهه
ومعاهده وتقدم حكومتا البلدين الزمالات الكافية لهذه الاغراض .

المادة السابعة

يسعى كل من الطرفين المتعاقدين لان يدخل ضمن مناهج التأريخ
والجغرافية التى ستوضع فى معاهده العلمية المقبلة وبقدر الامكان المعلومات
التي تعطى صورة صادقة عن البلد الآخر .

المادة الثامنة

يسعى كل من الطرفين المتعاقدين لوضع برامج خاصة فى الاذاعة
والتلفزيون غايتها توسيع معرفة البلد الواحد بنوعية الحياة فى
البلد الآخر .

المادة التاسعة

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتأمين كافة التسهيلات الممكنة
للبلد الآخر للاغراض التالية :

- أ - تنظيم الحفلات التمثيلية والموسيقية وتبادل الفرق الفنية النح .
- ب - تنظيم المعارض والاحاديث والاحتفالات فى جميع الميادين المذكورة
فى هذه الاتفاقية .
- ج - تبادل الاسطوانات والاشرطة المسجلة والصحف والمطبوعات المتعلقة
بالشؤون الثقافية .
- د - تدعيم التعاون العلمى .

المادة العاشرة

يقوم الطرفان المتعاقدان بتعزيز التعاون بين بلديهما فى مجالات

الصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما والرياضة ونشر الكتب والمكتبات وغيرها من المجالات الاخرى .
كما يقوم الطرفان بتبادل الآثار المكررة أو المستنسخة وتبادل زيارات علماء الآثار . كما تؤخذ بعين الاعتبار مسألة تعيين مراسلين صحفيين في البلد الآخر .

المادة الحادية عشرة

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بفتح المؤسسات الثقافية في أراضي البلد الآخر حسب القوانين التي تجيز فتح مثل هذه المؤسسات لدى حكومة الطرف الآخر . ويتضمن معنى (المؤسسات الثقافية) المراكز التعليمية والمكتبات والمعاهد العلمية وبيوت الطلبة ومكتبات الافلام السينمائية .

المادة الثانية عشرة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتشكيل لجان خاصة في بلديهما تتألف من عضو واحد أو أكثر من بلد الطرف الآخر ، لعقد الاجتماعات الخاصة ببحث امكانية تنفيذ الاتفاقية وتطبيق بنودها وقرار خطة العمل للسنة التالية .

المادة الثالثة عشرة

تصادق حكومتا الطرفين المتعاقدين على هذه الاتفاقية وفق القوانين المرعية في بلديهما . وتدخل الاتفاقية دور التنفيذ من يوم تبادل وثائق الابرار في بغداد . وأي تعديل يجرى على الاتفاقية يصبح نافذا من تاريخ تذييله بتوقيعى الحكومتين . ولكل طرف الحق في انتهاء الاتفاقية شرط ان يبلغ الطرف الآخر كتابيا قبل ستة أشهر من التأريخ الذي يريد فيه انهاؤها .

واقارارا بما تقدم ، وقع المندوبان المفوضان على هذه الاتفاقية المكتوبة باللغات العربية والبلغارية والانكليزية . وتعتبر نسخ هذه الاتفاقية الثلاث معترف بها الا اذا حصل خلاف فيعول على النسخة الانكليزية .

اتفاقية التعاون الثقافي

بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الشعبية الهنغارية

رغبة من حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الشعبية الهنغارية في تنمية التعاون المتبادل في حقول التربية والتعليم والعلوم والثقافة ، ورغبة منهما في تقوية أواصر الصداقة بين البلدين ، قررتا ابرام هذه الاتفاقية وعينتا لهذا الغرض مندوبيهما الموقعين في أدناه والمفوضين من قبل حكومتيهما • واتفقتا على الاحكام الآتية :-

المادة الاولى

يشجع الطرفان المتعاقدان التبادل بين أساتذة الجامعات وأساتذة معاهد التعليم والتربية الاخرى في بلديهما •

المادة الثانية

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على ما يأتي :-

- أ - تشجيع دراسة لغة وآداب وتأريخ البلد الآخر في جامعاتهما ومعاهدهما الثقافية الاخرى •
- ب - ضمان احتواء مناهج التأريخ والجغرافية في معاهدهما التعليمية على مادة كافية بقدر الامكان لتساعد طلاب كل من البلدين على ان يكونوا فكرة واضحة عن البلد الآخر •

المادة الثالثة

يشجع الطرفان المتعاقدان على قدر امكانياتهما منح الزمالات الدراسية لمواطني البلد الآخر لغرض الدراسة والحصول على الشهادات والدرجات العلمية ، ولغرض البحث العلمي والتدريب المهني • وسيخصصان عددا من مقاعد الدراسة في جامعاتهما ومعاهدهما العلمية الاخرى لطلاب البلد الآخر ممن يرغبون في الدراسة على حسابهم الخاص أو على حساب حكومتهما •

المادة الرابعة

يسهل الطرفان المتعاقدان ترجمة ونشر المطبوعات المهمة الصادرة

فى بلديهما ، ويشجعان تبادل الكتب والمجلات والمطبوعات الاخرى ، والآثار كالمكررات والنسخ ، كما يشجعان أيضا البعوث التنقيبية بين بلديهما مع تبادل زيارات المختصين فى الآثار وفقا لاحكام القوانين والانظمة الخاصة بمعاهد كل من البلدين .

المادة الخامسة

يمكن لكل من الطرفين المتعاقدين تقديم الجوائز للمؤلفين والمترجمين الذين يسهمون فى تنوير مواطنى كل من البلدين بالشؤون العلمية والثقافية والفنية للبلد الآخر .

المادة السادسة

يشجع الطرفان المتعاقدان :-
أ - تبادل المعارض الفنية والعلمية وكذلك الوثائق والمعلومات الاخرى .
ب - التعاون بين المؤسسات والهيئات العلمية والثقافية والفنية كالجامعات والمكتبات والمتاحف الوطنية .

المادة السابعة

يستطيع كل من الطرفين المتعاقدين تأسيس مراكز ثقافية فى بلد الطرف الآخر لغرض تعريف بعضهما البعض على تطور كل من البلدين فى الحقول العلمية والثقافية .

المادة الثامنة

يقدم كل من الطرفين المتعاقدين جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة لتبادل معارض الفن والافلام والتمثيلات المسرحية ومناهج الراديو والتلفزيون والفرق الموسيقية ، على ان يتم ذلك بموجب اتفاقيات خاصة تعقد بين الجهات المسؤولة فى كل من البلدين .

المادة التاسعة

من اجل تبادل الخبر والمعلومات عن طريق الاتصالات الشخصية يسهل الطرفان المتعاقدان على قدر المستطاع الزيارات المتبادلة بين الوفود الصحية والثقافية والمهنية والزيارات الفردية .

المادة العاشرة

يشجع الطرفان المتعاقدان نشر المعلومات عن كل بلد بطريق الصحف والراديو والتلفزيون والافلام والمحاضرات .

المادة الحادية عشرة

يدرس الطرفان المتعاقدان امكانية تعادل الشهادات والدرجات العلمية التي تمنح في مؤسسات كل من البلدين والاعتراف بها .

المادة الثانية عشرة

يشجع الطرفان المتعاقدان المسابقات الرياضية وتبادل الاختصاصيين في التربية البدنية .

المادة الثالثة عشرة

ستعين لجنة (عراقية - هنغارية) مختلطة لتنفيذ احكام الاتفاقية الحالية ولغرض وضع خطة التعاون الثقافي . وستنعقد هذه اللجنة المختلطة مرة واحدة كل سنتين على الاقل بصورة دورية في (بغداد) و (بودابست) كلما دعت الحاجة الى ذلك . وستتألف هذه اللجنة من ممثلين عن الحكومة التي ينعقد الاجتماع في بلدها ومن ممثلي سفارة الطرف المتعاقد الآخر أو أى وفد يخوله هذا الطرف .

المادة الرابعة عشرة

سيضمن الطرفان المتعاقدان جميع الامور المالية الناتجة عن تنفيذ الاتفاقية الحالية حين تنظيم خطط التعاون الثقافى .

المادة الخامسة عشرة

تصدق هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة المفعول يوم تبادل وثائق الابرام الذى سيتم فى بغداد . وتبقى الاتفاقية الحالية نافذة المفعول مدة ستة أشهر من تاريخ تقديم احد الطرفين المتعاقدين انذارا خطيا لالغائها .

واعترافا بما تقدم وقع المندوبان المفوضان على هذه الاتفاقية ووضعاً ختيميا .

كتبت فى بودابست فى اليوم الحادى عشر من شهر نيسان عام ١٩٥٩ فى نسختين فى اللغة العربية والهنغارية والانكليزية . وتعتبر النصوص الثلاثة ملزمة الا اذا حصل اختلاف فى التفسير فالنص الانكليزى هو المعول عليه .

اتفاقية التعاون الثقافي

بين الجمهورية العراقية والجمهورية الشعبية البولندية

رغبة من حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الشعبية البولندية في تقوية روابط الصداقة بين شعبيهما ولقناعتهما بأن التعاون الثقافي هو من أحسن العوامل المؤدية الى هذه الغاية . قررتا ابرام الاتفاقية الحالية وعينت مندوبيهما المذكورين في أدناه لتوقيعها . مندوب حكومة الجمهورية العراقية طه باقر مدير الآثار العام . مندوب حكومة الجمهورية الشعبية البولندية زيكموندكا رستيتسكي وكيل وزارة الثقافة والفنون الجميلة اللذين ، بعد تبادل أوراق اعتمادهما الاصولية ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية :

- أ - تبادل ممثلين من المعاهد والمؤسسات العلمية والصحية والتربوية والثقافية لكلا البلدين .
- ب - تنظيم المعارض والمسرحيات والافلام والمحاضرات والفرق الموسيقية ومناهج الاذاعة والتلفزيون الخاصة بالبلد الآخر .
- ج - التعاون بين المعاهد والمؤسسات العلمية والصحية والثقافية والتربوية لكل من البلدين ومساعدة البحوث والدراسات العلمية في المعاهد ودور السجلات والمكتبات والمتاحف الخاصة بالبلد الآخر .
- د - تسهيل متابعة الدراسة في المدارس المهنية الثانوية ومعاهد الدراسات العالية لطلبة البلد الآخر .
- هـ - منح الزمالات الدراسية للمشتغلين في الحقول العلمية وتخصيص عدد معين من المقاعد الدراسية في جامعات كل من البلدين للطلبة والمشتغلين في الحقول العلمية الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة أو على نفقة حكومتهم .
- و - تدريس لغة وثقافة كل من البلدين .
- ز - تعريف الانجازات العلمية والثقافية والاجتماعية لكل من البلدين مع التفكير بتأسيس معاهد ثقافية في كل منهما .

- ح - تبادل الكتب والمجلات الدورية والمطبوعات والصحف والمواد
الآخري في حقول التربية والثقافة والعلوم .
- ط - التعاون بين وكالات الانباء وهيئات تحرير المجلات الدورية .
- ي - التعاون والتبادل بين المؤسسات الاجتماعية ومنظمات الشباب
والفعاليات الرياضية .

المادة الثانية

سيكون تعادل الشهادات والدرجات العلمية موضوع دراسة دقيقة
من جانب الطرفين المتعاقدين وستعقد اتفاقية خاصة في هذا الصدد .

المادة الثالثة

ستعين لجنة عراقية - بولندية مختلطة لتنفيذ احكام الاتفاقية الحالية
ولغرض وضع خطة للتعاون الثقافي ، وستعقد هذه اللجنة المختلطة دوريا
في بغداد ووارشو كل ما دعت الحاجة الى ذلك ، وستتألف اللجنة من
ممثلين عن الحكومة التي ينعقد في بلدها الاجتماع ومن ممثلي سفارة
الطرف المتعاقد الآخر أو أى وفد يخوله هذا الطرف .

المادة الرابعة

سيضمن الطرفان المتعاقدان جميع الامور المالية الناتجة عن تنفيذ
الاتفاقية الحالية حين تنظيم خطط التعاون الثقافي .

المادة الخامسة

تنفذ هذه الاتفاقية في يوم تصديق وتبادل وثائق الابرار في
بغداد .

المادة السادسة

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة خمسة سنوات من تاريخ
تصديقها وستستمر تلقائيا لفترات متعاقبة أخرى امد كل منها خمسة
سنوات ما لم يلغها أى من الطرفين المتعاقدين بأخطار يقدمه قبل ستة
أشهر من تاريخ انتهاء المدة القانونية .

كتبت الاتفاقية الحالية في وارشو في اليوم الثاني من شهر نيسان
عام ١٩٥٩ في نسختين بالعربية والبولندية والانكليزية ، تعتبر النصوص
الثلاثة ملزمة الا اذا حصل اختلاف فالنص الانكليزي هو المعول عليه .

جمعية الطلبة الاكراد في اوربا

تحيي جمهوريتنا الديمقراطية

نص الرسالة التي بعثتها جمعية الطلبة الاكراد في اوربا
الى سيادة الزعيم عبدالكريم قاسم بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٩ :

سيادة اللواء الركن عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء - بغداد

تتشرف جمعيتنا ، جمعية الطلبة الاكراد في اوربا ، ان تجدد
تأييدها المطلق لحكومتمكم الوطنية الديمقراطية ونهجكم الحكيم في قيادة
الشعب العراقي عربا واكرادا في ظل الديمقراطية .
اننا نهنئكم ثانية بقضائكم السريع على مؤامرة الخائن الشواف
وبأنسحاب حكومتكم من حلف بغداد العدواني واستمرازكم في اتباع
سياسة الحياد الايجابي . اننا نهنئكم ونشكركم لاعفاء الحكومة عن
شهداء الشعب الكردي ، ضحايا الاستعمار والعهد الملكي الرجعي
البائد ، الضباط الابطال عزت عبدالعزيز ومصطفى خوشناو وخيرالله
عبدالكريم ومحمد محمود قدسي ، فهؤلاء الشهداء الخالدين يستحقون رد
الاعتبار الكامل لهم بأعتبارهم من ابطال الكفاح الوطني ضد الاستعمار
والرجعية . اننا نقدم شكرنا ايضا لاعفاء حكومتكم عن بقية الوطنيين
الاكراد وتأمين رجوع البارزانيين اللاجئين في الاتحاد السوفيتي - من
خيرة ابناء وبنات شعبنا الكردي الى وطنهم بعد سنين طويلة من الغربة
والتشرد . اننا نهنئكم ونشكركم ونهنئ شعبنا الكردي على قرار
الحكومة الجمهورية بأنشاء « مديرية معارف كردستان » ونعتبرها مكسبا
قوميا هاما لشعبنا واعترافا بكيانه القومي لما سيؤدي الى تثبيت الثقافة
القومية الكردية .

ان اجراءات الحكومة هذه ستزيد من التفاف شعبنا الكردي حول
الجمهورية العراقية وتعاونه مع شقيقه الشعب العربي في الدفاع عن
الجمهورية وتثبيت الديمقراطية وتمتين الوحدة العراقية وسحق جميع
العناصر الخائنة والمتآمرة كما ثبت في دور ابناء شعبنا المشرف في
قبر مؤامرة الشواف الدنيئة ضد الجمهورية ونظامها الديمقراطي .
ان جمعيتنا تعتقد ان الوقت قد حان يا سيادة الرئيس لتنفيذ
احكام محكمة الشعب بحق جميع الخونة من أعداء العرب والاكراد ولاجراء

تطهير شامل لجهاز الدولة - المدني والعسكري - وتسليم المراكز الحساسة في الدولة الى ايدي العناصر الجمهورية المخلصة .

اننا نناشدكم باتباع سياسة حازمة تجاه الهجمات الظالمة والمؤامرات الخبيثة من قبل حكام العربية المتحدة أو اية جهة استعمارية أو طامعة ضد سلامة الجمهورية العراقية الحبيبة - جمهورية العرب والاكراد - ان جمعيتنا تعتقد بضرورة عرض العدوان السافر من قبل حكومة العربية المتحدة ضد العراق على مجلس الامن لادانة المجرمين واحباط مؤامراتهم . ونعتقد أيضا بأن تعميم وتسليح حركة المقاومة الشعبية سيكون ضمانا قويا لصيانة أمن وكيان الجمهورية ضد جميع اعدائها الاستعماريين والرجعيين .

ان المادة الثالثة من الدستور الجمهوري المؤقت - حصيلة ثورة ١٤ تموز الخالدة بقيادتكم الحكيمة - تعترف للشعب الكردي بحقوقه القومية ضمن الوحدة العراقية . وقد بدأ شعبنا يمارس هذه الحقوق في ظل الجمهورية الديمقراطية في وقت يحرم فيه من ابسط حقوقه القومية والانسانية في تركيا وايران وسوريا ويتعرض لابشع الحملات للقضاء على قوميته .

ان جمعيتنا تعتقد بأن الخطوة التالية لفتح مديرية معارف كردستان هي انشاء منطقة ادارية خاصة بكردستان وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في كردستان العراق وتدریس التاريخ والادب الكردي في المدارس العراقية المناسبة مع تخصيص مقعد لدراسات الكردية في جامعة بغداد .

اننا نعتقد أن منطقة ادارية خاصة بكردستان ومديرية كردستان ستكون أساس الحكم الذاتي - الاداري والثقافي - لكردستان العراق . لقد اغتبطنا عند اطلاعنا على تفاصيل الاتفاقية الاقتصادية السوفيتية - العراقية . ونحن نعتقد أن هذه الاتفاقية المرتكزة على القرض السوفيتي للعراق - ذلك الغرض الذي نقدره كثيرا - ستساعد على تصنيع العراق وصيانة استقلاله الاقتصادي ورفع مستوى الشعب العراقي . ان نصيب المرسلات الجديدة للاذاعة العراقية ستمكن من ايصال صوت العراق الجمهوري لجميع أنحاء المعمورة . اننا نأمل عندئذ تحديد الوقت للبرنامج الكردي في اذاعة بغداد واستخدام اللهجة الكرمانجية ايضا في الاذاعة لايصال صوت كردستان المتحرر الى ابناء الشعب الكردي اللذين يرزحون تحت ظل نظام رجعي في تركيا موالٍ

للاستعمار الامريكى ، ونظام رجعى فى سوريا ملئ بالحقد والتآمر ضد
الجمهورية العراقية الديمقراطية .

ان جمعيتنا ، جمعية الطلبة الاكراد فى اوربا ، التى تضم أعضاء
من جميع مناطق كردستان واثقة بأن جميع العناصر الوطنية الكردية
على اختلاف آرائهم وعقائدهم واديانهم - تؤيد الجمهورية العراقية وتخلص
لها وتعمل فى سبيل توطيد نظامها الديمقراطى ووحدتها الداخلية
وتستنكر المؤامرات الاستعمارية والاصوات المنكرة الداعية لاثارة الاكراد
ضد أشقائهم العرب فى الجمهورية العراقية والمروجة للحركات
الانفصالية . ولا عجب فجمهورية العراق هى جمهورية العرب والاكراد ،
انها سند احرار الاكراد واملهم القوى فى نضالهم من اجل السلم والتحرر
الكامل من الاستعمار والرجعية وبناء حياة ديمقراطية حرة سعيدة .

عاشت الجمهورية العراقية - جمهورية العرب والاكراد - وعاش
مؤسسها العظيم عبدالكريم قاسم .

اللجنة الادارية العامة

جمعية الطلبة الاكراد فى اوربا

c/o King St. London W.C.2.

صدر حديثا

لتفتح الازهار متنوعة

ولتتنافس مدارس الفكر المختلفة

بقلم : لو تينغ - يى * ترجمة : ناظم توفيق وسعدى يوسف

ملحق الثقافة الجديدة

* * *

يا حياة المنفى من مهنة شاقة

من منشورات الثقافة الجديدة

تأليف : ناظم حكمت * ترجمة : الدكتور اكرم فاضل

الوقت

مجلة كل مناضل وطني ، مجلة كل من يهمله مصير
جمهوريةنا العراقية الديمقراطية الفتية .

*

الوقت

تفتح أمامك آفاق المعرفة النيرة ، وتقدم اليك أعمق
التحليلات لأهم المشاكل العالمية ، ولا سيما قضايا السلم
والاشتراكية وسائر القضايا الحيوية الأخرى لبلداننا وبلدان
العالم أجمع .

اقرأ واشترك في

« الثقافة الوطنية »

مجلة النضال الفكري . مجلة القومية العربية المتحررة .
المجلة التي تناضل من أجل ترسيخ أسس علمية
ديمقراطية .

*

« الثقافة الوطنية »

المجلة التي تسير في طليعة الفكر العربي والانساني
المتحرر .
المجلة التي تقدم لك ألوانا حية من الفكر القومي الوطني .
المجلة التي تجد فيها صورا من أفضل ما ينتجه الانسان
في العالم أجمع .
انها مجلة المناضل والمفكر والاديب . تجد فيها دراسات
نظرية ، ومسرحيات عالمية ، وقصصا جديدة ، ونقدا أدبيا
عميقا ، وأصواء علمية على تراثنا العربي الانساني .

الى الامام دائما . . .

١١١ عاما فقط مضت منذ أن وضع ماركس وانجلز البيان الشيوعي ، فكان صرخة الاجيال المعذبة نحو الشيوعية ، أمل الكادحين المعذبين على الارض .

واليوم يخفق لواء اى اركسية فى معسكر جبار يغطى رقعة جسيمة من الارض ، وينضوى تحته الملايين فى ارجاء أخرى . وفى الافق القريب بدت تباشير الشيوعية ولم تعد مجرد أمانى تخفق لها القلوب ، انما هى الحقيقة ، الحقيقة التى صارت تحسب بالارقام ، وصار لزاما على المثقف اليوم أن يعيد تثقيف ذاته بهذه الحقيقة وننصحه ان يلم بخطواتها التمهيدية :

(من الارقام التوجيهية لتطوير الاقتصاد
الوطني فى الاتحاد السوفياتي لاعوام ١٩٥٩
- ١٩٦٥)

التقرير الذى القاه خروشوف أمام المؤتمر الحادى والعشرين
للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفياتى .

٣٠ نسخة فلسا

دار بغداد

للطباعة والنشر والترجمة

عمارة محمد ناجى الخضيرى - ساحة الوثبة

تلفون ٧٦٤١

منشورات الثقافة الجديدة

صدر منها

- ١ - انطون تشيخوف (دراسة ، مسرحيات ، قصص) - نقد - . تعريب الدكتور شاكر خصباك
- ٢ - أباريق مهشمة (ديوان شعر) - نقد - عبد الوهاب البياتي
- ٣ - نشيد الارض (اقاصيص) - نقد - عبد الملك نوري
- ٤ - تشريح المكارثية - نقد - ابراهيم كبه
- ٥ - صور شتى - نقد - ذو النون أيوب
- ٦ - راس الشليلة (مسرحيات شعبية) - نقد - يوسف العاني
- ٧ - أشعار في المنفى (ديوان شعر) عبد الوهاب البياتي
- ٨ - سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق تاليف : الدكتور توماس بالوك
ترجمة : الدكتور محمد سلمان حسن
- ٩ - الكرد والمسألة الكردية - نقد - الدكتور شاكر خصباك
- ١٠ - بالحياة المنفى من مهنة شاقة (شعر) تاليف : الشاعر ناظم حكمت
ترجمة : الدكتور أكرم فاضل
- ١١ - لتفتح الازهار (ملحق الثقافة الجديدة) تاليف : لوتينغ - يي
ترجمة : ناظم توفيق وسعدى يوسف

يصدر قريبا

- ١٢ - الجمجمة (مسرحية) تاليف : ناظم حكمت
ترجمة : ابراهيم وصفى رفيق

تحت الطبع

- ١٣ - أقاصيص (المجموعة الاولى) ذو النون أيوب
- ١٤ - مسرحياتي (آنى امك يا شاكر ، اكبادنا) - السلسلة الاولى يوسف العاني
- ١٥ - (٢٥) قصيدة (ديوان شعر) سعدى يوسف

الثقافة الجديدة

مجلة شهرية ثقافية عامة

مدير الادارة : عدنان الحافظ * المحاسب : الفريد سمعان

العنوان : عمارة شاشا - شارع المتنبي - بغداد - العراق

تلفون : ٨٨٢٦٠

مسجلة بدائرة البريد برقم (٧٠)

الاعلانات : الصحيفة الكاملة خمسة دنائير

نصف الصحيفة ثلاثة دنائير

طبعت بمطبعة العاني - بغداد